

حزب الاستقلال

إعتراف الأقضية

مراكش.

قبل الحماية
عهد الحماية
افلاس الحماية



مكتب المستندات والأخبار
(الطبعة العربية)

تاريخه الممضرب
Storiamaroc



للمزيد من الكتب:

www.storiamaroc.com



Storia Maroc تاريخ المغرب

<https://www.facebook.com/pages/Storia-Maroc-460853327358124/> تاريخ - المغرب



@MarocStoria

<https://twitter.com/MarocStoria>

تاريخه الممضرب
Storiamaroc



« تصدير »

في ٣٠ مارس ١٩١٢ ، بعد سلسلة من المساس والتدخلات الأجنبية ، فقد المغرب استقلاله ومقامه الذي كان يحتله في صف الدول المنتجة بسلطانها الكاملة . ومنذ ذلك التاريخ والنسب انغرم المغرب على امره ما افلك بكافح للدفاع عن كيانه واسترجاع حريته ، تارة علانية وتارة في طي الحفا . وقد بنى هذا الكفاح مجهولا في الخارج ، من جراء حالة الحصار الشديد المستمر المضروب على المغرب . وان عشرات الآلاف من الضاربة ، في الجبال والسهول ، استشهدوا في سبيل انتصار الطامح الوطنية .

وهذه الوثائق ترمي الى اعطاء نظرة عامة عن مختلف مراحل النضال القائم الذي لم ينقطع بعد . كما ترمي الى تحليل مختلف مظاهر النظام الاستعماري الناتج عن معاهدة ١٩١٢ ، وإلى الفاء ضوء على الازمة المغربية الفرنسية الراهنة .

محرم ١٣٧١
أكتوبر ١٩٥١

الكتاب الأول

المغرب قبل الحماية

- ١ (تقديم المغرب
- ٢ (ماضي المغرب
- ٣ (مساهمة العبقريّة المغربيّة في الحضارة الانسانيّة
- ٤ (نظرة دبلوماسيّة عن المغرب
- ٥ (نظام المغرب قبل الحماية

تقديم المغرب

يحتل المغرب بأفريقيا الشمالية موقعا لا مثيل له فله واجهتان احدهما على المحيط الاطلسي والاخرى على البحر المتوسط وهكذا يتحكم المغرب في مضيق جبل طارق الذي يعد من أهم طرق العالم . والمغرب أقرب نشاطا ، افريقيا الى أوروبا .

وسيصح بفضل موقعه الجغرافي والسياسي الممتاز صلة الوصل بين الشرق والغرب وبين أفريقيا وأوروبا وأمريكا كما كان في القرون الوسطى صلة الوصل بين الشرق وأوروبا .

وكان القطر المغربي قبل الحماية يستد الى ما وراء حدوده الحالية . ولكن فرنسا وأسبانيا انطلقا منه نواحي شاسعة كروات وتنيجيت وايضا وغير ذلك . وكان من نتائج عقد الحماية أيضا تجرئة المغرب الى عدة مناطق :

أولا - منطقة تحت الحماية الفرنسية ، عاصمتها الرباط .

ثانيا - منطقة تحت النفوذ الأسباني ، عاصمتها تطوان .

ثالثا - منطقة تحت الادارة الدولية ، منطقة طنجة .

رابعا - منطقة استوت عليها أسبانيا في أقصى الجنوب ، بغني وما إليها .

وسكان المغرب من الجنس الأبيض وبعضهم شمر ذود عبون ذرقاء . وهم وان كانوا من أصل بربري فان امتزاجهم بالعرب غلب الفتح الاسلامي منذ القرن السابع وكذلك طرق معيشتهم التشابه ووحدة معتقداتهم كل ذلك لم يعد يسمح اليوم بأن تسب القبائل المغربية الى عنصر معين .

وقد كتب العالم الجيولوجي الفرنسي دوطي في ذلك ما يلي : « يمكن تقسيم المغرب الى ناطقين بالعربية وناطقين بالبربرية ورحالة ومنقبين وسكان سهول كما يمكن أن نميز من بينهم جماعات متشعبة قليلا أو كثيرا بالحضارة الاسلابة . . »

ولكن من البت تقسيم سكانه الى عرب وبربر اذ لا يستند ذلك على أي

دليل واضح من وجهة النظرية العلمية الحديثة وحتى من الوجهة «الانثرافية» وبعبارة أخرى فإن كلمات بربر وعرب وزيقيين ونلوج وأمازيغ انما هي مجرد الفاظ يستعملها الأجانب قصدا حسب هذه الناحية أو تلك وذلك للإشارة الى جنس ليس هو في الحقيقة الاجناس واحدا .

والاسم القومى الوحيد الذى يجب أن يطلق على هذا الجنس هو الجنس
افرىقي والشمون ايه مغارية .

وكثيرا ما قم الكتاب الاجانب مغرب ما قبل الحماية الى ما يسمونه
بلاد المخزن وبلاد . الية . . وبلاد المخزن فى نظرهم هو ذلك القسم
من المغرب الذى يخضع لحكومة البلاد وادارتها ونفوذها على عكس بلاد
الية . التى هى فى عيان وعداء يكاد يكون متسرا مع الحكومة .

وقد أصاب الكتاب المسمى شوقل عند ما لاحظ أنه من الخطأ تصوير
المغرب قبل الحماية على هذه الحالة فلم يكن هناك أبدا الا قطر واحد كله
مغربى له حدود واضحة منذ القدم وما يسمونه بلاد الية لم يفصل قط عن
مملكة السطغان ولم يخرج عن طاعة قانونيا وواقيا وريادة عن ذلك فإن بلاد
السية المزعومة لم تعتبر أبدا بلاد المخزن بل بلاد عدوة كما أن بلاد المخزن
لم تعامل بلاد الية كبلاد أجنبية بل كانتا معا جزئين من مملكة واحدة .

ولقد لخص المؤرخ الاجنماعى الكبير ابن خلدون الصفات المميزة للمغاربة
فقال عنهم أنهم شعب قوى مهاب يأسل كثير العدد كثير من شعوب العالم
الكبرى وأنه تصدر عنهم أشياء خارقة للعادة منيرة للاعجاب الى حد يستحيل
منه انكار العناية العظمى التى خص الله بها هذه الامة . ومن مميزاتهم أيضا
تعلقهم الشديد بالحربة والاستقلال . فهم يتقبلون ما بين عنية أو ضحاها الى
جنود يدافعون عن استقلالهم المهدد بقوة لا تقهر . فليس بشعب العبيد هذا
الشعب الذى أمكه طيلة عشرين قرنا أن يبقى هو هو صامدا أمام الفاتحين
على اختلاف أنواعهم وأن يجد من بين أفراد رؤساء يسهرون على حرته .

وقد كانت اللغة العربية دائما هى اللغة الرسمية للبلاد منذ الفتح العربى
وبجانبها عدة لهجات بربرية ولم تكن هذه اللهجات يوما من الأيام لغة مدونة

وكان عدد سكان المغرب خلال عصور التاريخ يتغير بتغير خريطة حدوده السببية ويمكن أن يقدر اليوم مجموعه بأكثر من مائة ألف نسمة فيها ينحصر النصف الوافدة تحت الحماية الفرنسية (حسب احصاء فاتح مارس ١٩٤٧)

٨٠٨٨٥٥١ من المسلمين
٢٠٣٨٣٩ من اليهود
٢٢٤٩٩٧ من الأجانب الأوروبيين

ويعد المغرب من أكبر البلدان استمدادا للاتجاه فيا ينحصر الموارد الطبيعية وذلك بفضل لطف مناخه ووفرة مياهه وخصب تربه ونزوده المدينة وتنوع أشكال نواحيه .

فلا عجب إذن أن تنجبه أنظار الشعوب الى القطر المغربي في مختلف الصور وان نصفه بجوهرة أفريقيا الشمالية ولذلك صار يطلق عنه في بعض الأحيان اسم كالمغربيا الأفريقية .

وكانت أراضي الترس المغربي (التربة السوداء) مشهورة بخصوبتها استقلت في كل زمان وكان سكان البلاد قبل الحماية يحرقون بانتظام ثلاثة أرباع الأراضي الترس .

وكثير من الحبوب كانت تصدر الى أوروبا . قال ليوطى : : لما ذهبت أول مرة للمغرب سنة ١٩٠٨ تأثرت أشد التأثر من رؤية مستطكث شلثة الاطراف محرونة حرارة جيدة ومحدودة تحديدا واضحا تحيط فيها حفيقة . وكل هذا كان من عمل الالهالي فاندعشت من ذلك اندعاشا عميقا .

وكان المغرب في العصور القديمة يمد روما بكل ما تحتاجه من الحبوب فكان لها بناية مخازن .

وفي القرن السادس عشر كان بشري رخام ايطاليا السبق بوزنه من سكر سوس والى غاية القرن الثامن عشر كان المغرب يصدر كميات وافرة من السكر الحام الى مرسيليا وفلاندا ومن الثابت أن القطن في القديم كان يزرع بكثرة في المغرب وكانت الثياب القطنية قبل الحماية تتسج من

خيوط مصنوعة بالبلاد ، وكان صناع الحرير يجدون كذلك بداخل البلاد ما يحتاجونه من حرير .

وفي المغرب غابات شائعة لا في الجبال الشاهقة فحسب ، كالارز والبلوط والصرعار وغير ذلك ، بل حتى في السهول المواتية للمحيط الاطلسي . كالصنوبر والارجبان وغير ذلك . .

وكذلك النخلة ، فهي كثيرة متنوعة والمربوس الذي هو صنف من النخيل مشهور في أوروبا بجودة صوفه والذي كان المغرب يصدره اليها بكثرة بواسطة اسبانيا على عهد الدولة المرينية يرجع الى أصل مغربي واسمه شقيق من اسم تلك الدولة ، وكذلك الجلد المعروف في أوروبا بالسارو كان فهو من المتوجات المغربية الحالية كما يدل عليه اسمه .

واسماك المغرب كثيرة متنوعة ، ففيها أصناف المحيط الاطلسي والبحر المتوسط وشواطئ موريطانيا والسنغال . وهذا المزيج الغريب من أسماك بحار باردة وبحار حارة يجد في الشواطئ المغربية العناصر الثلاثة لتتولد

ويضرب صيد الحوت اليوم من الثروات الاساسية بينائي اسفى واجادير وان الثروة الكائنة في باطن الارض لا تقل أهمية وتنوعا عن نزوة وجه الارض ففي السهول والجبال عدد كبير من الناجم ، كالنفوسفاط والحديد والرصاص والزنك والبتروول والنفيز وغير ذلك . . . وفي القرن العاشر كان الزئبق والرصاص والحديد والذهب تصدر باستمرار من المغرب .

ويؤكد الجغرافى البكرى انه يوجد بجبل قرب تازا ذهب خالص جيد وذكر ابن الوزان في القرن السادس عشر أن الناس كانوا يستخرجون مقدارا كبيرا من الحديد بالاطلس وكان يباع في وجهات مختلفة

وكانت التجارة بالمغرب قبل انحصاية مزدحمة جارية مع أوروبا وركبا ومصر والسودان والسنغال وباقي أفريقيا الشمالية وكانت الصادرات باستثناء السججيد والبلاغى - الاحذية المغربية - تكون من المحصولات الفلاحية

الحبل والجلود المدبوغة والسانية والمزروعات والزيت والمعادن والنسج وغير ذلك . . وكانت تمان مراسى مفتوحة إذ ذاك للتجارة . وفي أوائل هذا القرن كانت قيمة استبدلات التجارة تقدر بسنين طويلة من العمل (وذلك خلال سنة ١٩٠٧) نصفها للواردات ونصفها للصادرات .

ومن الجدير بالذكر في نهاية هذا العرض أن مغرب الأمم كانت له صناعة نافذة وبكمي أن نورد في هذا الصدد شهادة للمؤلف الفرنسي بيكس حيث قال في بداية الحصة :

يصب على الناس في فرنسا أن يصوروا المغرب كبلاد متدنية بها مدن عظيمة ذات صناعات مزدهرة ولكن في الحقيقة أن كانت القاتل الجليية حافظت على حياتها البدوية فلم تكن النهضة التي ازدهرت فيها مدنية راقية قد تجسدت فيها حركة صناعية مثالة لما كان يوجد إذ ذاك بجميع البلاد قبل نمو الصناعة الميكانيكية .

• وكل مدينة من مدن المغرب أحرزت شهرة كبيرة في بعض الصناعات ففاس مشهورة بنياها الرقيقة ومطروحاتها وصياغتها الرقيقة وأوانيها الخزفية . ومراكش وعلوان مشهورتان بأنواع الجلود والأسلحة والرباط وآسفي مشهورتان بالسجاد والافنة والاعطة .

وكان بفاس عاصمة المغرب خلال القرون الأخيرة حرف منظمة عد منها ابن الوزان الكثير ، وأشار بالخصوص إلى ٥٢٠ دارا للنسج قائمة على هيئة قصور عظيمة محنونة على عدة طبقات وكان عدد الساجين يبلغ عشرين ألفا .

وفي فاس كذلك صناعة مزدهرة لتدبج الجلود وإخراج مصنوعات مختلفة منها وهي وإن لم تكن أهم أسواق الجلد في المغرب فإن بها من الدباغين عددا لا يقل عن ثلاثة آلاف .

يضاف إلى هذه الصناعات ازدهار الفن المصاوي وبالأخص بفاس المشهدة على أبدع شكل حيث القصور الكبيرة المزخرفة أحسن الزخرف فيها عدد

وأفر من الباقين والجامعة ، والزلايحية ، (صائمي الغيب) والصباغين
يوجد من بينهم ماهرور في تلك الصنائع وفنانون حقيقيون .

وختم الكاتب بيكي هذا الكلام بقوله :

• ينبغي لنا إذن أن ندرك أن هناك بلاد متوحشة يجب أن يحدث
فيها كل شيء بل نحن بلاد في حالة اجتراسة متأخرة ولا نلت عن حالتنا
ولكننا صالحة لما مرت عليه جميع البلاد الأوروبية بل من البلاد الأوروبية من
لا تبتعد كثيرا عن حالة الغرب الراهنة .

.....

ماضى المغرب

ان الاسلام قد جعل من هذا المغرب الذى طائبا افضت مضاجعه وطعمت فيه
شعوب مختلفة - بلادا كبرى تصبح ابتداء من القرن التاسع الميلادى مركز
امبراطورية شاسعة تمتد من ضفاف نهر الايبر بشبانيا الى نخوم ليبيا ، وتقوم
بدور عظيم فى تاريخ حوض المتوسط الغربى ، والمؤرخ التزيه لا يسعه الا ان
يصرح بان المغرب لم يستطع ان يكون لنفسه تاريخا وطنيا حقا الا بفضل
الاسلام ونعت ظله . فالمغرب مدين لدولة الادارسة الذين هم اول أسرة
اسلامية تربعت اريكة العرش المغربى ، بأول تنظيم ذاتى عرفه البلاد ، فكان
ذلك مبدء اتصاله الخفى بالحضارة العربية ، وما لبث سكان المغرب ان انصروا
بكل اخلاص تحت راية الرب دعاة الدين الجديد ، واندمجوا فيهم لكونوا
جميعا منذ المائة الثامنة ميلادية أمة حرة مستقلة حتى عن بقية العالم الاسلامى
وهذا الانقلاب قد تم تحت ظل نظام ملكى متصل الخلفاء ضمن نخوم محدودة
واضحة ، وبفضل جيش تسكن من رفيع المغرب الى ذروة عظته ، واضفى عليه
من الاهية ما لم يكن له فى سابق عصور تاريخه .

وما يؤسف له ان هذه الاهية التى اكتسبها المغرب لم يحصل بها كبرا
مظم من ادخ له من الادبيين ، وبالأخص منهم الفرنسيين ، الذين نصبوا
أنفسهم للاتادة فى حرارة وحلى بالاحتلال الرومانى ، وحفزتهم عواطف
عنصرية الى رسم صور قاسية عن حياة المغاربة تحت ظل الاسلام ، وذلك لمحاولة
ابرار ما جناه المغرب فى زعمهم من فوائده بعد سيطرة النفاذ الفرنسى عليه .
وهكذا فلن ما سطره هؤلاء عن تاريخ المغرب يخلو غالبا من التزاعمة التى هى
أخص ميزات المؤرخ ، فأغلبهم يجهد نفسه لإظهار مغرب الامس فى صورة
بلاد يمتس فيها خليط من القبائل الفوضوية ليس بها انسجام ، دائمة التمرد على
السلطة المركزية والتطاحن فيما بينها فريسة للظلم والبؤس والادبنة ، الى حد
ان الانسان لا يتالك عن ان ينسل كيف يمكن لهذه الجماعات التيسة ان

تطالب هذه المجاعة وتلك الأمراض وبأية معجزة استطاع المغرب الاسلامي أن يحوز انتصارات دبلوماسية وعسكرية دائمة وأن يسط عمله التمدني خارج الحدود المغربية .

ولسا نرمي من وراء العرض المجمل الآتي الى ارتكاب نفس الخطأ والظن في الاشارة بالشخص الغربي بحيث نجعل من تاريخه شبه أسطورة بديعة ، فإن المغرب هو ككل من فرنسا وإسبانيا ، وكذلك باقي الأمم قد عرف خلال تاريخه فترات اضطراب وأزمات حكومية وانهازات عسكرية .
فإذا نحن حاولنا استعراض تاريخ الدول التي تعاقبت على هذه البلاد فما ذلك إلا قياما ما ضد تلك الفكرة النافذة التي تزعم أن المغرب عاش دائما . محصورا مظلمة . .

فقبل انبساط الحياة كان المغرب حقا في اضطراب ، فلم تكن فلاحه البادية بالثابة التي كان ينبغي أن تكون .
ولكن يجب أن لا تنسى أن ذلك لم يكن سوى نتيجة ان لم نقل سببا للتدخل الأوربي في هذه البلاد .

فهل يسكن لاحد باثري أن ينكر ما كان من سطوة للإمبراطوريات التي ازدهرت على التوالي خلال تاريخ المغرب ، فقه اعترف المرشال ليوطي قائلا :
« كلما ازددت اتصالا بالمغاربة وكلما طال مكثي في هذه البلاد الا وازددت اقتناعا بظلمة هذه الأمة ، فبما لم نجد في نواح أخرى من أفريقيا النسابة سوى مجتمعات يكاد يكون في حكم العدم نتيجة الفوضى وعجز أول الأمر . اذا بنا قد وجدنا في المغرب امبراطورية قائمة الذات ، وحضارة مزدهرة بانسة ، وذلك بفضل استمرار السلطة واستبائها خلال الدول التي تعاقبت على الحكم ، وكذلك بفضل استمرار المؤسسات القومية الجمهورية التي بقيت قائمة رغم الانقلابات . .

فنتمثل اذن في العرض الآتي على اعادة الجلاء الى مجاريها ، وانصاف الاحداث الكبرى التي تخطت تاريخ المغرب الى ٣٠ مارس ١٩١٢ وهو اليوم الذي فرخت فيه فرنسا حبايتها على هذه البلاد .

المغرب قبل الاسلام

ان المراكز التي أسسها الفينيقيون والقرطاجيون على سواحل المحيط الاطلسي وحدها منذ نحو ثلاثة آلاف من السنين لم يكن لها - على ما يظهر - تأثير سياسي داخل البلاد ، كما انها لم تترك آثارا بليغة في سكان المغرب على ان السيطرتين الفينيقية والقرطاجية قد نتج عنهما الحلوة دون وقوع أى اتصال بين القارية وبين الافريقيين الذين أمكن حضارتهم أن تغلب الغائم ، غير أن المكان الذي يحتله المغرب في الاساطير اليونانية يشهد بما تمت به هذه البلاد عند الاغريقين من مكانة سامية ، فقد كان هؤلاء يعتبرونه جنة تستوطنها كائنات تسير عن سلامة البشر ومن ذلك صوبرهم لجبال الاطلس وهي تحمل على كواهلها أعمدة السماء ، وكذلك ما ينقل من أساطير بحديثة - هيريدوس - القاء ذاب نافع من ذهب وياقوت ، الانطيد ، التي حلد افلاطون ذكرها في إحدى رسائله .

وما كاد بدأ تفقر القرطاجيين حتى توحدت البلاد المغربية واستعاد ملوكها نفوذهم بسرعة ، فاستولى أحدهم على المراكز المنتشرة على الساحل وجعل من طنجة عاصمته .

أما الاستعمار الروماني فانه كان محنة كبرى للبلاد ، غير أن رومة كان يلد لها - كما يلد اليوم للمستعمرين - أن تستغنى بآثارها في هذه البلاد ، زاعمة انها لم تخل البلاد عن طمع ، وانما خضوعا منها لمقضيات عسكرية ، ومع ذلك فان خصب التراب المغربي كان ولا شك الدافع الاساسي لهذا الاحتلال ، وليس من العجيب قولهم بأن المغرب كان منجم حبوب رومة .

وبالرغم مما بذلته روما من جهود لم تستطع أن تسيطر سيطرتها الا على منطقة طنجة التي لم تكن تتجاوز وادي أبي رقراق ولم تكن الجالية الرومانية أن تستقر بعدد كبير من أفرادها الا في سبتة وطنجة والأرياض المجاورة لمدينة ويلي . أما في باقي البلاد فان رومة لم تكن لها أية سلطة ولا حتى مجرد نفوذ

على أي منطقة لم تكن خاصة بولاية رومانيين . كما كان الشأن في أفريقيا
النشائية ، وإن كان بشرف عليها وكين أو مندوب عن روما ، فلم تكن القبائل
تخضع مباشرة لحكم موظفين رومانيين ، بل كان يحكمها رؤساء يختارهم
أعيان البلاد .

عبر أن السيطرة الرومانية على شمال المغرب كانت مع ذلك محنة كبرى
لإستقلال البلاد ، ذلك الإستقلال الذي يعرف المقاومة كيف يدافعون عنه ،
وذلك بإظهارهم خلال المصود ما يمازوني به من حصال حرية ، ولكن تلك
السيطرة لم تم إلا بسبب خيانة تلك بوخوس الذي سلم إلى الرومانيين خصمهم
الألد يومرطا فلم يفلت بوخوس هذا من النصب المحتوم الذي قدر لحونة الوطن
حيث دمر يديه ما كان فيه من استقلال .

وإذا كانت روما لم تنظم أن تسير مدة طويلة في المغرب فما ذلك إلا
لبيان :

أولاً - أن امبراطورية الرومان كانت تحمل بين جنبها جرائم الانهيار ، فقد
أسست هذه الامبراطورية بالقوة ولم يكن يتكفى لها أن تحفظ نفسها إلا بالقوة .

ثانياً - أن المقاومة نجحوا في الاحتفاظ باستقلالهم في منظم أنحاء البلاد
بفضل ما امتازوا به من مرونة ظاهرة تتوارى تحتها روح مقاومة حادة للأجنبي
فلستندوا استقلالهم الجريء للقضاء على احتلال الجزء الباقي ، وإذا كان مقاومة
الضمان قد ملوا خاضعين للرومان أثناء تلك المدة ، فلن هؤلاء لم يستسلموا
أدماجهم ولا حتى كسب حياهم ، فلم يكن ذلك السلام الظاهري لسود إلا
بالقوة بين الروماني الذي يفرض سيطرته وينتصب الأراضي ، وبين المصريين
الصامد التي انتزعت منه أراضي ، ولكن بمجرد ما تضاقت هذه القوة في
منتصف القرن الثالث الميلادي أصبحت نودات النصب المغربي موصولة الخلفان
ببدا أن كانت تشب بين الحين والحين ، ويمكن القول بأن تاريخ أفريقيا الرومانية
ليس سوى تاريخ نودات شوب عيل صبرها ، وكان المقاومة كنما اخذت
الحرب بين روما وأعدائها ينضمون تارة لفتح ، وتارة لفتح أخرى رغبة في التحرر

على الكفاح واضطفت السلطة الرومانية ، وقد أسفرت المسيحية عن نتيجة غريبة وهي أنها أعطت لسكان البلاد فرصة للتوردة ، فإن حركة الحوارج الذين تزعمهم الاسقف ، ضونات ، قد تمخضت عن مقاومة المظاربة وازدوجت هذه الحركة بحركة اجتماعية قام بها سكان البادية الذين أفقرهم الاحتلال الروماني ، فكان من هذه المقاومة المضاعفة أن خضعت نهائيا شوكة نظام الرومان العسكري .

غير أن هذا الكفاح الشديد المتواصل الذي قام به المغرب لطرد الرومان قد أنهكت قواه الأمر الذي ساعد الوندال على الزول بنرايه دون أن يصطدموا بمقاومة ، وبما أن الوندال من السلالة الآرية فقد أحسن استقبالهم الأهلالي من الحوارج أتباع ، ضونات ، الذين اغضبوهم بكتابة محررين ، ولكن من حسن الحظ أنهم لم يبرروا بالتغريب إلا مرا لطبقا فقد أصحاب البلاد بمدعم الى مكان زمامها فانهارت تحت الانقاض سيطرة روما على أفريقيا وانشق المغرب من جديد منذ القرن الرابع الميلادي فلتناد حياة الحفاصة ، أى استقلاله الوطنى الكامل .

ومن ذلك ينجلي أن تاريخ الشعب المغربى فى الصور القديمة جدير بالاهتمام ، فقد مزمت جيوشه قرطاجة ورومة ، وهاتان الدولتان الفوينان الفينان لا تحتلان سوى حيز وجيز فى التاريخ المغربى لانه لم ينسج لهما قط احتلال قلب البلاد ، وبينما اندرست هاتان الدولتان من المغرب دون أن تتركأ أى أثر فاز المغرب استطاعوا على عكس ذلك أن يبرأوا مكاة تعظم مع الأيام .

الفتح الاسلامى

ان فتح العرب للمغرب قد حقق فى النهاية ما لم يستطع القيام به خلال قرون طويلة الفينيون ولا الفرطانيون ولا حتى الرومانيون لأن العرب تسكوا من ادخال النار فى سرعة فى حظيرة الاسلام وادماجهم تدريجيا الى حد انسراج السلاطين ، والى حد أنه أصبح من المتعذر تحقيق أصل القبائل فى كبر من التواحي .

فحوالى سنة ٦٨٢ أى بعد مرور نصف قرن على وفاة الرسول عليه السلام توغل عتبة بن نافع ، مؤسس مدينة القيروان بالجيش الاسلامى داخل التراب المغربى وفرض على ما بقى من آثار دولة بيزانس التى استقرت للمرة الثانية فى المغرب ، كما قضى على كسيلة والكافة اللذين انبروا للمقاومة المنظمة . ولكن نجاح الفتح العربى لم يتم الا فى اوائل القرن الثامن الميلادى ، بفضل حملة موسى بن نصير الذى ينسب الفتح العربى الحقيقى للمغرب .

وفى عام ٧٠٩ كان المغرب قد أطلق سببا باسبراطورية الخلفاء الشرقيين . وبعد ذلك بأقل من ستين ، اجتاح جيش حائل تحت قيادة بربرى مسلم ، هو طارق بن زياد ، المضيق ونزل أسفل الجبل الذى لا يزال يحمل اسمه ، وهو جبل طارق ، وقد كان البرابرة يؤلفون معظم الجيوش التى حاربت فى اسبانيا ، ووصلت الى جنوب فرنسا عام ٧٣٢ .

وهكذا ساهم المغرب فى الماركة طوال مدة فتح اسبانيا ، اكثر من أى قطر اسلامى آخر .

وينبغى ان نذكر بين القبائل العربية الوافرة العدد التى اكسحت افريقيا النصابة خلال القرن الحادى عشر المسيحى ، وبين الفتح العربى الذى تم بعد فى القرن السابع . ولم يكن سوى كلاب من الفرسان احترقت ابلاد ، وخلفت وراءها افرادا من العرب المسلمين لم يلينوا أن اكبروا نفوذا عظيما بالرغم من قلة عددهم .

ولا يمكننا أن نجد سر هذه السرعة المدهشة التى تم بها الفتح واعتاق النار للاسلام الا فى مزايى الدين الجديد ومزى الوحدة والتحرير ، فبقدر ما كان عمل

دومة بالمغرب اثابا واعيا ، حيث لم تكن تهيأ الا باستغلال خيرات البلاد بقدر ما كان الاسلام - كما يقول نيربى : « يتلاءم تلاءما دقيقا مع مطالب شعب بهيم بالحرية قبل كل شئ » ، وذلك نظرا لما يسم به هذا الدين من تسامح في روجه وبساطته في معتقده وسرانه في مبادئه ، وديسوقراطية في روجه ، بل يمكن القول بأن هناك نجاسا بين النخبة البربرية وجوهر الاسلام بلغ من العسوق ملحا وجد العرب فضله في المسلمين الأفارقة حماة لهذا الدين لا تلبث لهم فتنة ، ويجب أن ضيف لهذه العوامل المخطئة أن سلطة الحلفاء الذين كانوا يشرطون على المغرب من بعده لم تكن لتضيق الفأرية على ما يظهر ، فإن الحلفاء لم يكونوا يطالبون بغير اعتناق الاسلام بحيث أصبح الفأرية بعد ذلك مساوينا للمغرب في جميع المبادئ « وفي هذا تغير لذلك الانقلاب المجهي الذي جعل مصير المغرب يرتبط بمصير الاسلام ارتباطا لا يقبل الانعصام ، فعند المغرب والاسلام خلال التاريخ أخوين في السراء والضراء ، وإن دسوح قدم الاسلام في المغرب لم يصعب أي اضطهاد لأقليات تحت ندين بالسجعة واليهودية بكامل الحرية » . وهكذا فإن المغرب بعد أن دخل في حضنة الاسلام تعاقبت عليه دول السلامية عتلى .

دولة الإدارة

بدأ صرح الامبراطورية العربية يتقوض باستيلاء المسلمين على الخلافة في القرن الثامن المجهي ، ففي أسبانيا انفصل المسلمون عن سلطة خليفة بغداد ، والتفوا حول الخليفة الأموي في قرطبة ، وفي المغرب ازدوجت هذه الحركة الاستقلالية بحركة الحوارج الآتية من الشرق . غير أن هذه الحركات حوربت بصرامة دعم تسكها من ثلبي دولة سبجسلة وراء جبال الاطلس ، فلم تلبث دولة الإدارة أن رقت لواء السنة ، وأعادت للبلاد وحدتها .

نزل الولي ادريس الذي نجى من اضطهاد الخليفة العباسي في طنجة عام ٧٨٨ واستقر قرب اطلال مدينة ولبى الرومانية ، وما لبث أن فسح لانصاره مبادي

جديدة المنزلة وراة نهر أبي زرقان في نواح لم تسطع قط التوغل فيها حيوش
الرومان ، وكان بها قبائل مسيحية ويهودية ورتبة عزمها بسهولة قد دخلت في
حظيرة الاسلام .

تطلق الخليفة هارون الرشيد وغار من هذا الانتصار الذي أحرزته المولى
ادريس فدرس له من بقله عام ٧٩٣ وخلفه تحفه المولى ادريس الثاني الذي ولد
له من بربرية فأصبح ثمرا غير مألوف على المغرب أجمع وباحة تلمسان وكان
أول ما اهتم به وهو في شبابه تأسيس عترة مملكته ، وهكذا أسست عام ٨٠٨
مدينة فاس التي اسندت لباب حضارتها من قرنة وانفردوا ان يوهبا معط رحال
المدنية الاسلامية في المغرب ، وقد ورد من هذين التأسيسين مناخرون للاستيطان
بالمدينة المغربية الجديدة وعند ما بنى جامع القرين أصبحت مدينة فاس أم القرى
بومنا العلماء والادباء فيستلبون فيها بكل حفاوة ، وظلت هذه الحاسة التي هي
أقدم جامعة في العالم خلال القرون التالية مركزا من أهم المراكز الدينية والفكرية
في العالم الاسلامي ، لهذا فان الادارة هم أول من أدخل الحضارة الاسلامية الى
المغرب وبنايسهم مدينة فاس كانت لها المكانة السامية في جميع عصور تاريخ
المغرب ، فمن فاس أشع على البلاد نور الفكر الاسلامي واللغة العربية .

وقد احتفظ الاولون من خلفاء المولى ادريس الثاني للمغرب بمظلمته الى منتصف
القرن الحادي عشر ، ثم انهارت قواهم فباسب بعد من حروب داخلية .

المرابطون (١٠٥٣ - ١١٤٧)

وبينا كان المغرب يقاسي خلال القرن الحادي عشر أزمة ما لبث أن انتهى
أمرها بنزوات العرب الهلاليين وهم قبائل رحل انحدروا من بلاد الصعيد
المصرية ، انتفت دولة جديدة سيطت نفوذها وتغلغلها نحو الشرق واستأنفت
سياسة الفتح الاسلامي للبلاد الاسبانية .

وقد انتفت هذه الدولة من وسط قبيلة قوية من قبائل الصحراء وكان
مذهبها الديني يرتكز على نوع من سلفية صارمة والقضاء على كل ما من شأنه
أن يؤدي الى حياة البيع والمجون ومن هذه القبيلة برز يوسف بن تاشفين

المعقري الذي كثر من رجال الصحراء والسهول وأجبال قوة مؤتلفة منتظمة
وفي عام ١٠٦٢ أسس يوسف بن تاشفين مدينة مراکش وجعل منها قاعدة
عسكرية ومن هذه العاصمة قاد يوجه حملاته التي بلغت عاصمة الجزائر
ولكن ممالك الطوائف بالأندلس استتلت به بعد استيلاء الفونسو السادس
ملك قشتالة على مدينة طليطلة ، فلم يسع ابن تاشفين إلا العودة الى المغرب من
حيث عبر الى الأندلس على رأس جيوشه وأحضر النصر الباهر في واقعة
الزلاقة الشهيرة عام ١٠٨٦ ، ولكن بعد ما نشر بضف أمراء الأندلس
وانقسامهم وعجزهم من أجل ذلك عن مقاومة الأسبني بجدوى الحق أماراتهم
بمملكته ثم دخل الى فاس فجعل منها عاصمة مملكه وغير معالمها وشيد فيها
عدة بنايات وقد وصل المغرب في عهده الى حضارة عالية ونسج برقاها
وازدهار عظيمين ، وفي عام ١١٠٦ مات يوسف وقد أنهكه الهرم بعد أن كاد
ينف عن الالة فخلف مملكة تمتد من السنغال الى نهر الايبر ومن المحيط
الاطلس الى الجزائر .

وقد تأثر ولده علي الذي خلفه على أريكة المرسى بالحضارة المغربية
الاسبانية ، واحتفى به كما احتفى بأمراء الأندلس الذين ورث أماراتهم كتاب
وشعرا واشتغل له أرباب الصانع والفوز فأسس في فاس ومراكش وتلمسان
عمارات تعد من بدائع الفن الاسلامي وحوالي عام ١١١٩ بلغت دولة المرابطين
ذروتها حيث انبط نفوذ أمراء فاس على جزر البليار بسبب أن اعترف
بسيادتهم على أسبانيا والمغرب .

غير أن دولة المرابطين لم تستمر طويلا لان مذهب الدولة الديني الذي نشره
مؤسسة وحماه لم يتلاءم مع ظروف الحياة الجديدة .

الوحدون

وعلى عكس المرابطين الرجل الواردين من الصحراء فإن الموحدين كانوا
قبائل قارة انحدرت من الاطلس ومؤسس الحركة الوحدية هو المصلح الديني
المهدي بن نومرت .

وكان من علماء الكلام نوري النزعة مغربي الاصل ولكنه تعلم في الشرق

فبعدما زار قرطبة التي كانت اذ ذاك مهد العلوم استقر في اوائل القرن الثاني عشر في شتى المراكز الثقافية بالشرق حيث تشبع بآلروح الصوفية وعاد بعد ذلك الى المغرب حيث انصرف لتطبيق نظرية تركز على التوحيد والزهد وطهارة الاخلاق وما لبثت القبائل التي اخضعت الى هذه الحركة ان كونت قادة جيوش أصبح دعامة الدولة الجديدة .

وعندما مات ابن تومرت عام ١١٣٠ خلفه تلميذه عبد المؤمن الذي يمكن اعتباره من أبرز شخصيات المغرب لجمعه بين التجارة والذكاء والفرم والرحمة الفقية ففى بضع سنوات أصبح عبد المؤمن أمير المملكة جما بدون منازع وانتظم تحت قنصره فى فتح اسبانيا قبل أن يتم استيلاؤه على كافة أنحاء المغرب ثم ملت قرطبة وغرناطة وأخضع بعد ذلك المغرب الأوسط واستولى على أفريقية (تونس) وبرقة وطررد النورماندين من البلاد (عام ١١٥٩) .

ولهذا الأمير مآثر جليلة فقد كان نظاميا عدلا يسط فى مجموع أنحاء المملكة أما ترعرعت فى ظله الحضارة المغربية مطروعة بيسم جديد من القوة وقد وضع نظاما جديدا وأمر بتكبير أفريقية الشمالية الى فرائخ وأمال قلبه عن حق بأعظم ملوك التاريخ .

وللمرة الأولى أصبح المغرب كله يؤلف دولة واحدة من الاندلس الى برقة وكان المغرب محور هذا المجموع ومركزه الجغرافى يتكون من القبائل المغربية قادته وحكامه .

وقد بلغت دولة الموحدين ذروة مجدها فى عهد المنصور (حفيد عبد المؤمن) الشهير بانتصاراته البهر على الأسبان فى غزوة الأراك (عام ١١٩٥ م) وبإستباب الأمن والنظام للمدين أقرها الموحدون إاست الحضارة الاندلسية بظهر ناصع فتجعت الورش البحرية والفلاحة وازدهرت المصانع فكان لهذا النشاط أثره فى المغرب حيث اشتهرت بنة بصناعة الورق وأصبحت مغلل فاس تتج كذلك كميات وفيرة من الورق ولم يكن المنصور قائدا عسكريا فحسب بل كان مسافرا عظيمًا بنى الصروح والقصور ولا تزال مآثره الرائعة كالرباط والقصر ومارة أنيلة وكية مراكنش وشذفة

حان شاهدة بسة وعظمة الاعمال الحضارية التي صورتها وأبدعتها
عجربة هذا الرجل .

فى عهد حار الاسطول الموحدى من أهم أساطيل البحر بل أصبح
قائدا على زمام مجموع حوض المتوسط ولم يبق للمغرب خلال التاريخ أن
كان له فى أقطار البحر المتوسط مثل هذا الانسجام ومثل تلك القوة حيث
امسى جميع أمراء الشرق يخطبون وده ويسمون فى محالته .

وقد عرفت البلاد كلها فى عهد الموحدين حياة ملؤها الرفاهية والازدهار
اذ كان جميع أمراء الموحدين مصابين قد رفعت أذنانهم ونمت فيهم حالة
الجمال وأحسن مثال لذلك تأسيسهم مدينة الرباط فانطارية كما لاحظ مؤرخون
أجاب قادرون لا على تأسيس المدن فحسب بل حتى على اجتاز ما تحتاجه
هذه المدن من انشغال عمومية كبرى .

ولم تكن أمريكا الشمالية تشغل فى عهد الموحدين مع اسبانيا وحدها بل
كانت تونس وبجاية وفستة ووهران وتلمسان وسنة تبادل بضائنها
مع بيزا وجنوة والبندقية ومرسيا وفى عهد الموحدين كذلك كان المسلمون
أول من نظم أساليب التجارة حسب مقتضيات التبادل بين الدول وقد حو
هذه الأساليب فاستمد منها المسيحيون استعدادا واسع النطاق .

وقد زادت الثقافة الاندلسية المغربية أيضا فى سعة الموحدين بكافة أحوال
العالم الاسلامى وازدادان البلاط الموحدى بآبن طيفل وآبن رشد اللذين كانا
اعظم فلاسفة العرب فى القرن الثانى عشر الميلادى وقد كان لهما أثر بليغ فى
فلسفة القرون الوسطى ما لبث أن طبع المسيحية نفسها .

وأخيرا ينبى أن نلاحظ أن سعة نطاق هذه الامبراطورية الموحدية
الناسفة كان أهم أسباب ضعفها فقد بدأت المقاطعات النائية تتحلل من خوذ
أمراء حللت مضمونهم حية البسخ والرح وكان عليهم أن يفتحوا المجال
لدولة جديدة .

المرينيون

يرجع أصل المرينيين الى المغرب الشرقى وقد امتدت دولتهم من القرن

الثالث عشر الى القرن السادس عشر ولم تهدف هذه الدولة كسابقها الى اصلاح ديني أو تقويم خلقى وقد شمل حكم المرينيين علاوة على المغرب ناحية تلمسان وامتد نفوذهم الى أفريقيا (تونس) واجنازواهم أيضا الى عدوة الاندلس وأحرزوا النصر على الألبان في غزوة شهيرة (١٢٧٥ م) دمروا فيها الأسطول البحري .

وبتلخص من كل ما خلقه لنا المؤرخون وبالاخص ابن الوزان أن المغرب عاش في رفاة كبيرة كبرى طوال قرنين اثنين تحت ظل بني مرين فقد كانت المدارس والقرى عديدة عبة سواء في السهول المحاذية للبحر المحيط الاطلسي أم في ناحية فاس أم في مضاب الاطلس ونجوده وكانت أقصى أنحاء الجبل تتم بنسب الطعانية والوداعة وفي العهد المريني أصبحت فاس مدينة كبرى تتجاوز عظمتها بكثير ما يتخلله الأجانب عن ماضي المغرب وكانت ناحية الشاوية باخصوص زهرة جميع النواحي الأخرى لأنها كانت تحوى وحدها على أربعين مدينة وثلاثمائة قصر يسكنه أهل القبائل المختلفة .

والمغرب مدمن لهذه الدولة بتأسي فاس الحديم وتطوان وبناء مدارس ومطاعم وإبداع ما أثر الفن المغربي التي نافس أجمل آثار الاندلس من حيث الروعة والاستجمام .

وقد انهارت قوات المرينيين مع الأسف في حروبهم المتواصلة مع أمراء تلمسان وتونس وبذلك استطاع الألبان أن يكسحوا الاندلس باحتلال غرناطة عام ١٤٩٢ وهي آخر سلطنة إسلامية في أسبانيا استطاعت أن تحتفظ بوجودها خلال ما يخرّب من قرنين واحتل البرتغاليون والألبان كذلك عدة مراكز من الساحل المغربي .



وهناك من ينتقد على الدول الثلاث السالفة توسعها خارج حدودها الجغرافية وسلوكها بذلك سبلة الخسارات والطموح للظمنة الأمر الذي استنفد موارد وطنية هائلة دون أن تعود من ذلك على البلاد أية فائدة مهمة ويلوح أن هذا الحكم فاس جدا لأن الوقائع التاريخية تشهد بأن المغرب كان من شأنه أن يفقد حياته لو وقف موقف المتفرج من زحف جيوش الرمانديين في الشرق والملوك

الكاثوليك في الشمال وهي تشهد أيضا بنز أسبانيا كانت تذكيا مظامح أخرى
حيث انها قامت عندما صف الغرب بعد ذلك بحملة على الساحل الأفريقي
أسفرت عن أسوأ النصاب للحكومة الغربية .
ومهما يكن فإن ما قامت به هذه الدول من جهود لبسط الأمن والحضارة
في كل من اسيا وأفريقيا الشمالية لا يزال للغرب مفعرة خالدة .



السديون

وابناء من القرن السادس عشر اضطرت الحوادث الخارجية الغرب الى
الانطواء داخل حدوده وقد حارب المغاربة هذه المرة فوق نراهم لان عوامل
جديدة أجبرتهم على هذا الانطواء .

وهذه العوامل هي :

١ - وصبة ايزابيلا الكاثوليكية ملكة قنالة التي عبرت عن فكرة الانتقام
وأمرت بنزود أفريقيا ومحاربة الخارجين عن طاعة المسيح .

٢ - المعاهدة الاسبانية البرتغالية المبرمة عام ١٤٩٤ تحت رعاية البابا والتي
حددت الخط الفاصل بين النزوات التي تقوم بها كل من البلدين في المستقبل
ودخلت للبرتغاليين معظم السواحل الغربية .

٣ - غزو الانراك للمقاطعات التونسية والجزائرية .

والحق ان هذا الانطواء لا يرجع الى بنض الاجانب كما يدعي بعض الكتاب
الاجانب لان الميزة التي طبعت الدول التي تحالفت على الغرب الى هذا العهد
هي التسامح ازاء المسيحيين فالبرغم عن النجاح الحارق الذي أحرزه الاسلام
في الغرب ظل أولئك الذين احتفظوا بديانتهم المسيحية في مأمن من كل
اضطهاد أو مطاردة وفي القرن الثالث عشر است أسفية بغاس ثم نقلت الى
مراكش وكان المسيحيون متوافرين اذ ذاك بالغرب حيث أن المرابطين
والرحمدين أدخلوا في جيوشهم كبرا من الجنود المسيحيين الذين كانوا
يؤدون طقوسهم بكل حرية مرفوقين بضامنهم وكانوا يعيشون جيما في
أمن وأمان وكان سلاطين المغرب يتبادلون مع الاقطار الاوربية مكاتب حول
الكية بالبلاد وأسفرت العلاقات الطيبة مع المسيحيين في العهد المريني ولم

ينفام الحلاف بين المسلمين والمسيحيين الا بعد ثيوب الحروب الاسبانية .

اما القرصة فمن المفيد ان تشير الى اننا لم تكن قلصرة على المغاربة وان المسلمين هم الذين اعطوا مثل الاول في ذلك فان القرصنة المسيحيين الذين كانوا يبردينها وكورسيكا وسفلة ومالطة لم يقطعوا عن مطاردة السفن المغربية والافريقية عسوما والاعارة على الساحل يبروي المؤرخون الاوربيون انفسهم ان الامم المسيحية كانت تحاول بالساحل المغربي ان تقوم باغارات بحسب تيريرها .

اما الملاقى التجارية مع الدول المسيحية وكان الطابع الذي ما قىء يسود هذه الملاقى هو الوداد وكانت يبرا ومرسيليا وجمهورية جنوة ومقاطعة بروفانس تصفد مع المغرب صفقات كما كانت ليورقة وبرشلونة وليفورن علاقات تجارية مع المغرب ولكن هذا العصر الزاهر انتهى بنزد البرتغاليين والاسبان لسواحل المغرب في القرن السادس عشر على الخصوص ذلك ان البرتغال التي كانت تسعى لتوسيع نطاق تجارتها البحرية قد آفقت في طريق الهند سلسلة من المراكز واحتلت عدة موانئ مغربية وأستت كلا من الجديدة وأجدير ولم يكن البرتغاليون يختلفون عن سلفهم الرومان حيث كان مهم الوحيد هو اختلال البلاد فهد استخلصوا من المغرب موارد هائلة ولم يتخرجوا عن نهب المقاطعات ولم يتردد ملك البرتغال الذي حمل منذ سنة ١٤٧٥ لقب (فادى الاسرى) في اختطاف المغاربة ويهمهم بنفسه كعيد في اثبونة .

وقد قام الاسبان من جهتهم في الساحل المغربي بحرب صليبية فاستولوا على مراكز وانبات الاسلام هو الذي أخذ المغرب من هذا النزود المزدوج اذ ينشأ تجل هذا الانبات في باقى أفريقيا الشمالية في انبساط سيطرة الاتراك اذا به ينتهى في المغرب على المكس من ذلك بظهور دولة السديين فصف تظفل ما نادوا به من حرادة دينية في طبقات الامة وامتزج بوطنية غريزية ولم يتردد السلطان السدى محمد النسخ في قبول تحالف مع اسبانيا وقد تمكن المغرب بفضل حياء اسبانيا واستئناف علاقته الطيبة مع انجلترا من انتهاء الحرب على البرتغال وبذلك تم النصر للمغرب في معركة وادى المخازن قرب القصر (عام ١٥٧٨) حيث قضى القضاء اليرم على الجيش البرتغالى وحيث صرع

الدون سبتيان ملك البرتغال وقد أبرزت هذه الحركة الكبرى افلاس الحملات الصليبية التي كانت البرتغال تارة يوم بها ضد المغرب وقد فقدت تلك البلاد استقلالها خلال ازبد من نصف قرون وألحقت بأفانيا .
وعكذا استطاع المغرب أن يستعيد سمته ويعزز استقلاله ووحدته فهبت اللطافات الاوربية التي أبر فيها ذلك الانتصار تأثيرا بليغا لتقيد روابط وعلاقات مع البلاط المغربي ونحظى بمحالفته فمن ذلك ان انجلترا عرضت عليه حلفا ضد الاسبان بالان اقرحت عليه غزو الهند الاسبانية مع الاشتراك في تحمل مصاريف الغزو .

«خطبت اسبانيا من جهتها محالفة المغرب ضد الطامحين في عرش البرتغال بل وأعادت الى المغرب مدينة أصيلا في مقابل تحلي سلطان المغرب عن مساعدة هؤلاء الطامحين في الملك .

وقصد تلامي الخطر التركي توجهت سفارة مغربية الى الاستانة ونجحت في اقراز علائق حسن الجوار . وبفضل استقرار هذا السلام تمكن التصور السحدي من فتح السودان ثم نشر في المغرب بنود الازدهار وأقام في مدينة مراكنش قصر البديع الجامع بين السعة والروعة وقد جلب السلطان المرمر من ايطاليا وأدى ثمنه وزنا بوزن بسكر سوس وقد اشتهر التصور كذلك بجيشه العبد الذي نظمه على غرار الجيش التركي .

وقد أعجب الامراء المسيحيين بهذا العاهل العظيم ، وبدأوا يعتبرون الايالة الشريفة كدولة يجب ان يحجب لها حسابها ، ويرسلون سفنهم لمراسيها ، كما يحنون بسفرائهم لمرآكنش ويحاولون الحصول على قروض من هذا الملك الثرى الذي كان يلعب بالذهب ، وفي عهد التصور هذا عاش المغرب في طمأنينة ورفاهية ومجد .

أما في تاريخ الفن الاسلامي فان عصر العديدين يعتبر عصر نهضة حقة ، وابيحات الزخرفية المعمورة .

الطويون

وفي القرنين السابع والثامن عشر عاش المغرب فترة هادئة نسبيا لان الدول

الأوربية كانت قد انصرفت اذ ذاك في مجموعها الى الحروب التي شبت في أوروبا بسبب الحملة الإصلاحية الدينية وكذلك حروب الثورة وقد ساعدت هذه الحالة على اقرار وحدة البلاد السياسية من جديد على يد الخوكة الطويين الذين ما زالوا يترجمون أدبيكة العرش العربي الى اليوم والسلطان المولى اسماعيل هو الذي وطد دعائم هذه الدولة ، فقد كان الى جانب نشاطه العمراني تقيا منبرا ، وكانت تذكبه عزيمته لا تفل ، وشجاعة كبرى ، وشاعة جسامته احتفظ بها خلال عهده الطويل حيث استمر جالسا على العرش أزيد من خمس وخمسين عاما .

وبعد ما تولى المولى اسماعيل الملك كانت بعض النواحي الغربية في قبضة الأوربيين فالتف لمواجهة هذه الحالة قوة عسكرية مهمة تتركب من البيد الذين يؤدون الخدمة العسكرية على الدوام ، والاستمرار في مقابل اراض ومناجم حولها الأمير اباهم ، وقد مرت سنة وسبعين مقالا شحها بالحنانات ، وذلك في جميع النقط الاستراتيجية في سلكه للاشراف على الطرق والممرات كما يجب ، وقد نهج المولى اسماعيل سياسة وطنية بفضل هذا الجهاز العسكري ، وحارب بكل قوة الأجانب المحتلين للسواحل ، وانتزع طنجة من يد الانجليز ، كما جرد الاسان من غالب ما كانوا يحتكونه .

وفي أوائل القرن السابع عشر بلغ المولى اسماعيل ذروة القوة والمجد ، وقد أسس مدينة مكناس بأبوابها الأثرية وفصورها الحسين وجعل منها عاصمة سلكه .

كان ملكا عظيما وكان باني الا ان يامل بنا هو جدير بهذه العظمة ، وقد كتب الى ملك فرنسا لويس الرابع عشر ، الذي كانت مصالحته اياه خاتمة من ايسر اساليب الرعاية والمباقة ، يطلب منه ان يوجه اليه سفرا وسراة من طبقة اعل من طبقة التجار المديين . وقد أوفد هو الى لويس الرابع عشر سفيرا في شخص احد كبار سراة المغرب ، ويقال ان هذا السفير خطب لسيده أميره كوتني وقد علق كاتب فرنسي على هذه الخطبة بقوله : « لقد تندر الناس كثيرا في فرنسا بهذه الخطبة ، ولكن ربما كانوا سخطين » فقد كان الفرنسيون بجهلون اذ ذاك كل شيء عن الحضارة العربية ، وكاتوا بتصورون البلاط المغربي بدون شك على غير ما كان عليه ، ومع ذلك فليس من المحقق ان المقاطعات الفرنسية كانت

كثما في ذلك العهد أكثر حصنة ومدينة من مملكة النول اساعيل . .

وبفضل القوة التي فتحها النول اساعيل في كيان الخرب تمكن لهذه البلاد أن تظهر بسفهر المدينة فيما بعد بالزعم من الظروف الصحية التي اجتازتها ، وقد كان أحد خلفه وهو سيدي محمد الثالث ، قائدا ذا عزيمة ، ودبلوماسية رفيقا ، واداريا مدعرا ، وامااز بسهره على نشر الثقافة والعلوم ، وبما بذله من جهود لادخال الاسلحات الى ملكه ، وقد جدد تسليح البلاد ، واقام المائل ، واعاد الامن الى نصابه ، وارتبط بثلاثي تجارية مع جميع دول أوروبا ، وأسس مدينة الصويرة ، وكون من أجل تصيرها حركة بحرية بجعل هذه المدينة ميناء حرا ، وهذا المائل هو أول من اقترح على دول أوروبا إلغاء الاسترقاق ، وفي عهده أمضيت مع فرنسا عام ١٧٦٧ أول معاهدة حول الحسابات والمحاكم القنصلية .

وقبل وفاته طرد البرتغاليين نهائيا من مدينة الجديدة وخلف وراءه الخرب آمنا ودعيا .

فتاريخ الخرب منذ وفاة هذا الملك وخلال القرن التاسع عشر عبارة عن عراق عجب في الميدان الدبلوماسي للمحافظة على استقلال الخرب ووحدته ترابه . وبقدر ما كانت المطامع الأوروبية تزداد الحاحا كانت المقاومة المغربية تتشد كما سين في الصفحة الدبلوماسية .

مساهمة العبقريّة المغربيّة

في الحضارة الانسانيّة

ان الحضارة الغربيّة حضارة اسلاميّة ذات طابع شرقي واضح . وقد كان تأثير الشرق العربي على الغرب من الحق بعجبت أن العرب والبربر منذ القدم ، كانوا معا - على حد تعبير سبديو - تذكيبهم عواطف واحدة ومبادئ واحدة ، وهما مشترك بالحرية والمجد . وقد ساعدت روح الكرم ، ووحدة طرق المعيشة ، على التقرب بين المصريين المذنبين لا بشكلان من الناحية الاتوجرافية والتاريخية سوى عنصر واحد ، في رأي أغلبية المؤرخين من الغرب . واذا كان المغرب قد نبذ الحضارة الرومانية ، كما يقول الفريد بيل ، فذلك لانعدام هذا المدأ الانساني اللازم لكل التحام . ولذلك قال مسبو بيلر ، عند ما حمل عبء الاسلام الى الغرب لأول مرة سنة ٦٨٠ رأى التاريخ في خلاصاتهم ، وسارعوا الى اعتناقها .

فأخذ المغرب ، منذ ذلك الوقت ، يتطور في دائرة النفوذ الشرقي ، ولبت ، طيلة ثلاثة عشر قرنا ، يربط مصر بمصر الشرق العربي . وقد عرفت الدولة الغربيّة ، أثناء هذه المدة كلها ، ما ساء اندريه جوليان يراه الاستمرار . ولا حاجة مطلقا الى القول هنا بأن هذا الاستمرار بشكل في نفسه معجزة في عالم تسيطر عليه روح القرون الوسطى المعتمدة . فقد احتل الاتراك والترمانيون والاسبان تونس والجزائر ، على حدود المغرب نفسها ، بينما بقي المغرب محتفظا ببادنه الكاملة زهاء الف سنة .

ومن جهة أخرى فإن المغرب قام بدور مهم في تمييز أسبانيا بمجرد ما فتحها العرب . ولذا فإن تاريخ الملاحق الغربيّة الأسبانية يبدأ منذ ضمير الاسلام اذ امتزج الفسوان ونسخا عن مدينة كوت بطابها الحاس فصلا من الملح فصول التاريخ الفكري في القرون الوسطى .

صحيح أن الغرب ، كجميع البلاد ، عرف فترات اضطراب في تاريخه ،

ومر بأزمات حادة في بعض الأحيان ، ولكنه مع ذلك قد استطاع أن يحافظ على استقلاله ، ويرفع من قبة الدولة ، واستطاع كذلك أن يساهم مساهمة واسعة ناجمة في ازدهار الحضارة الانسانية .

ويشهد مستوى البيئة الغربية ، من خلال التاريخ ، على أن الدولة الغربية كانت على الدوام تهم بالحضارة والعمران فتظهر أعمالها في شكل مؤسسات اجتماعية واقتصادية وثقافية مختلفة . بل كانت الطبقة المتوسطة من الغلبة تتم بنوع من اليسر ، بفكر لنا الازدياد النسبي في عدد السكان ، وهو أمر طالما أنكره البعض ، ولكن مؤرخين أوروبيين كبارا يؤكدونه . ومن هؤلاء دوغتان ماكساج الذي نقل رسالة تحدثت عن ملكي فاس ومراكش ، وفيهما من المدن اربعة مائتان وخمسون مدينة ، في كل واحدة منها على الأقل نحو ٣٠ ألفا من السكان . وقد كانت فاس وحدها تحتوي على مليون وستة الف نسمة .

وهذه الأرقام التي قد تظهر مبالغ فيها قد أكدها نسبيا تقرير الرحالة الانجليزي ، الذي نقله دو كاسر ، والذي يقدر سكان فاس بنحو مليون نسمة قبل ذلك بثلاثمائة سنة .

أما دوسانت أولون ، سفير ملك فرنسا الى المغرب ، فقد قدر ، في مذكراته ، سكان مدينة مكاس التي وصفها بأنها مدينة صغيرة ، بما يربو على الستين ألف نسمة . وقد الأستاذ ماسبيون سكان البوادي المغربية ، خلا عن الوزان الفاسي ، بنحو السبعة ملايين . كما ذكر مؤرخ جزائري ، عاش في القرن الماضي بأن مجموع سكان المغرب يقدر بأكثر من عشرة مليوناً .

ولكن يبدو أن سكان المغرب قد قل عددهم نسبيا على أثر الطاعون الذي انتشر في البلاد سنة ١٩٧٩ ، والذي اجتاح أوروبا وفرنسا بالخصوص ، وذلك رغما من العناية الطبية والاجتماعية التي أعدها عملاء المولى اسماعيل على النصب المنكوب ، فقد كانت الماسبانات مئة في الجهات المختلفة .

أما عن مستوى البيئة فقد كانت الرفاهية الاقتصادية كبيرة لدرجة أن مواد الاستهلاك الاساسية لم تكن لها أية قيمة . ولم تكن مفروضة على الناس أثناء عدا الزكاة . وقد كان ملوك المرينيين يزودون سكان ابدية المغربية بما يحتاجون اليه للقيام بأنغالهم الفلاحية . وفي عهد المولى اسماعيل ، عم الأمن

جميع البلاد ، وكان المسافر يذهب من وجدة الى حدود الصحراء بدون احتياج الى حراسة ، ذلك لان نظاما بدويا يقوم على تبادل المعونة بين السواحى ، كان يمنع الجرمين ان ينقلوا من قبضة العدالة .

ويبدو ان البير كان عاما لدرجة ان الغفارية ، تحت تأثير عاطفة انسانية مجردة ، قد ابتكروا فكرة انشاء مؤسست خيرية - اوقاف - لتأجلة الحيوانات المصابة ، واطعام الطيور فى السنوات المجاف .

وتفوق المؤسسات الاجتماعية النعمة كل عام ، كما تشهد بذلك وثائق ادارة الاوقاف . وقد نظمت الطبقة البورجوازية فى فاس مصارف تناوبية للفردوس بدون مقابل ، فساعدت بذلك على النمو الاقتصادى والاجتماعى فى البلاد .

أما فيما يرجع الى الناحية الاقتصادية ، فقد كانت بعض الصناعات مزدهرة ، وكانت فاس وحدها ، على عهد الموحدين ، تحت أكثر من اثني عشر مصهرة للمحلب والنحل ، وأحد عشر مصلا لصنع الزجاج ، ومائة وثلاثين فرنا للجير ، ومئات عديدة لصنع الصابون ، وعددا كبيرا من مناصر الزيت ومن المطاحن ، وما يربو عن أربعمائة مصال للورق . وكانت صناعة الورق قد استوردتها المغرب من الشرق ، ثم انتقلت منه الى أسبانيا فى أواسط القرن الثانى عشر الميلادى . ومع ذلك فان التقدم الصناعى كان لا ينفك يالسا الى التقدم الفلاحى . لان النظام الفلاحى هو الذى كان يطلع دائما الاقتصاد المغربى بطابعه المميز . وكان معظم سكان البلاد دائما يتكون من عنصر الفلاحين .

وقد كان المغرب يجه دائما الكفاية فى إنتاجه ، بل كان يصدر الفائض من هذا الإنتاج الى الخارج . فكانت صادراته تكون من محصوله الفلاحى كالتمر والحنا ، ومن المعادن المختلفة كسلح ابارود والنحل . الخ .

وفى القرن الثالث عشر ، كانت الفلاندر ، وجمهورية البندقية وبيسز ، تصدر السكر الخام من المغرب . وكانت صناعته قد ازدهرت ازدهارا كبيرا على عهد السعديين .

أما الملح فكانت مدينة الرباط وسلا تتجاف منه وحدهما ما يكفى - حسب تقدير انجليزى ذكره دو كاستر - لسد حاجيات انجلترا كلها .

وتدل الاحصائيات التى ذكرها بعض السباح الاجانب القلائل الذين زاروا

انغرب منذ أكثر من قرن ، على أن عدد المسافة بالغرب يرتفع الى ثمانية وأربعين مليون رأس من الثور ، ومن البقر ما بين ٥ و ٦ ملايين ، ومن الجمال نحو خمسة آلاف . ومن الأفراس أربع مائة ألف . ومن الحمر والبغال نحو المليون .

أما ما يرجع الى التبادل التجارى مع الخارج ، منذ العصر الموحدى ، فإن المسلمين الذين هم أول من نظموا - كما قال أندريه جوليان - أساليب التجارة ، ولاسوأ بينها وبين مقتضيات التبادل الدولى ، قد علا كعبهم فى ذلك ، وأقرب منهم المسيحيون .

وفى الناحية الصناعية والمصارى ، كانت الآلات جارية الاتصال فى المغرب . وبذلك أمكن للموحدين أن يسوا القاطر ، وحصنوا مبرا فى مراكش بتحريك من تلقاء نفسه بصفة آلية وبسجرد الضغط على زر مركب فيه . وهناك آلات عجيبة أخرى كانت تستعمل فى رفع المياه ، وفى نقل مواد البناء الضخمة ، كما كان ذلك عند بناء منار الكية ومثناة حسان .

وفى بداية حكم الموحدين أخرجت الورش البحرية المغربية أربع مائة سفينة حربية . وكان أسطول الخليفة الموحدى - كما قال أندريه جوليان فى كتابه (تاريخ أفريقيا الشمالية) ص ٤١٢ - أول أسطول فى البحر المتوسط . وأضاف جوليان قائلا ، لذلك طلب منه صلاح الدين فى سنة ١١٩٠ أن يمد اليه يد المساعدة لإخفاف زحف الملوك المسيحيين على الشام .

وفد كانت قوة الامبراطورية الموحدية ، وسعة ثروتها ، وسطوة جيشها وأسطولها - كما يقول جوليان - مصدر سعة عاتلة لها .

وجاء المرينيون بعد الموحدين فرفضوا قوة المغرب البحرية الى أوجها . اذ اتت الورش المغربية تحت حكم السلطان أبى الحسن المرينى ستمائة سفينة حربية ، ما جعل السلطان أبى الحسن - كما يقول جوليان - أقوى سلطان على الإطلاق فى القرن الرابع عشر .

وفى ميدان الصحة العامة ، فتح الموحدون مستشفيات فى جميع اطراف امبراطوريتهم النشطة . واشتهر هذه المستشفيات مستشفى مراكش الذى وصفه

المؤرخ الغربي عبد الواحد الراكسي وصفا يشهد بالدرجة السامعة التي بلغتها الحضارة المغربية في القرن الثاني عشر .

وفي الميدان الثقافي ، كانت فاس ، برهة طويلة من الزمن ، مباحثا يسبح نوره على العالم الغربي . وقد جعلت منها جامعتها الشهيرة عاصمة ثقافية يجتري بها الطلاب ، لا من شمال أفريقيا ومصر فحسب ، بل ومن أطراف أوروبا . ولا نذكر هنا إلا البابا سيلينوس الذي درس في القرويين الأوقاف العربية ، ثم أدخلها للمرة الأولى إلى أوروبا . وإن قول طالب مسيحي في جامعة إسلامية لمطينا فكرة عن روح التسامح التي كانت تذكى قلوب المغاربة ، وقد أصبحت اللغة العربية على ضفاف البحر الأبيض المتوسط . وقد كان بحيرة لائبة من قمل - هي اللغة النجارية والمطية . بل هناك زهان كاتوليكيون ، في الأندلس المغربية ، هجروا اللاتينية ، وهي اللغة الدينية عند المسيحيين الغربيين ، وأخذوا يكتبون بالعربية .

وكان عدد من الأطباء العرب واليهود يخطون في سائر بلادها وفي موبليه بفرنسا . وقد ترجموا إليها من أساليب المغربية ، وأسروا في كتبها مدارس طلبة لست دورا كبيرا فيما بعد في تاريخ الحضارة ، عند انتقال المركز الجبوي للثقافة من الشرق إلى الغرب .

أما عن الفن - فقد ذكر اندريه جوليان - أن نظرية الموسيقى ، والمراتب ، والألحان قد أتت من الشرق حيث تكونت ، إلى أسبانيا حيث بقيت خالصة لم يساورها تغير . . بينما الهندسة المصرية المغربية - تألفت - كما قال جيل - طريقة بديعة من الآذان والأنسجام . فالآثار الفنية ، من المنار الكبرى بمرآكس إلى الجدران بتشييلة ، تحمل طابع الجلال والطلاقة . وإن الذوق الفني يظهر في كل مكان في الحياة المغربية حتى في الحدائق الخضراء ذات الأطراف المزدهرة بالألوان الفاتحة التي جعلت رحالة هولنديا - كما قال دوكانسر - يلاحظ أن حدائق مدينة مرآكس أجمل حدائق القارة الأفريقية على الإطلاق ، وقد تأثر الشرق نفسه بالفن المغربي فأحدث محمد بن عبد الكريم ، وهو من مدينة فاس ثورة حضيبة في فن الهندسة المعمارية ، عند ذهابه لمصر في القرن الثاني عشر الهجري . وما تزال طرائفه الفنية في متحف القاهرة إلى اليوم .

وتنافس مدن المغرب ، أبهة ولطفا ، مع عواصم الشرق الكبرى . ولم يكن

اناس عاين عد ما قلونا الرباط بالاسكدرية ، وفلسا بدمشق ، دمراكن
بيضا . .

والحق ان تأثير الحضارة الغربية قد تجوز بلاد افريقيا الشمالية الى بلاد
البحر المتوسط وشبه الجزيرة الايبيرية .

وقد دامت سلطة ملوك المغرب ، على كامل المغرب الاسلامي ، طيلة ثلاثة
قرون ، وأول ملوك الموحدين الذي طرد الترمانيين من الشاطئ الافريقي .
كانت سياسته تدل على بعد نظره في القنون الاستراتيجية ، بعد ما شعر بنقصه
جبل طارق ، وجعل منه قل الانجليز سنة قرون ، قاعدة عسكرية متقدمة
للدفاع عن الاندلس وحوض البحر المتوسط .

ومن جهة أخرى ، فالحضارة الاسلامية نفسها - كما قال أندريه جوليان -
اصطبغت بصبغة مغربية ، ازدهادت لثباتا وقوة عند ما ذهب الموحدون لمساعدة
السلطة القائمة في الاندلس . فقد وضوا حدا للنزوح الشمالية التي كان ينشرها
ملوك الطوائف هناك ، ودفنوا بالفلاحة في طريق الازدهار . . الخ .

وكم من شخصيات مغربية ما تزال مشهورة في الميدان العلمي والأدبي ،
ولن نذكر من هذه الشخصيات هنا الا الشريف الادريسي الذي هو من مدينة
سنة ، والذي كان يستغل في بلاط روجيه الثاني ملك صقلية (١١٥٤) .
ويشير - كما قل غوتيه - أساسا أوروبا في الخرافة مدة ثلاثة قرون لم تكن
أوروبا خلالها تملك خريطة أخرى غير خريطة الادريسي . وابن خلدون واضح
علم الاجتماع ، وفواحد نقد التاريخ ، والسائق الاول لفلسفة المسألة التاريخية
على حد تعبير بوتول . وابن رشد الذي حلل وفسر في كتابه آية الدرر
الدعوية عند الانسان ، وذلك قبل وليام هارفي بكبير ، وابن زهر ، طبيب البلاط
الموحدي الذي اكتشف الحرايم الطفلية ، قبل بلستورينسانة قرون ، وبالأخص
جراثيم الجرب . وابن البنا الرباطي الشهير الذي كان يدرس في القرن الثالث
عشر ، وقد ألف رسالة منهاجية في آخر ، وسماها (التلخيص) قال فيها : ان
النزوح منها هو النور على كبة مجهولة مطلوبة بانتمال كيات معروفة اذا
مايت بين الكيات نسبة مينة .

وللمغرب رجالون ذوو شهرة عالية كايين بطوطة من طنجة ، وابن الوزان
من فاس ، ويعرف بليون الافريقي .

أما في الأدب ، فالفراز كان يثير في الأندلس آفة علماء اللغة ، وكان له التبريز في ذلك على جميع زملائه في الشرق مثل (صاعد) البغدادي . وقد أقبس الشاعر الأبطح : أنتى مهزلة الألامية ، في نظر أسبن بالاسيوس من ابن العربي الصوفي . وكذلك اليهودي الهولندي سينورا كان متأثرا به في فلسفة الصوفية التي لها تبه بالفلسفة العربية .

وفي هذا العهد الذي كانت فيه أوروبا لم تخرج بعد من مرحلة الظلام في ميدان الطب ، كانت الأندلس ، تحت مؤثرات مغربية ، تعد في مدينة طليطلة وحدها أربعمائة مستشفى ومستوصف ، كما قال الأمريكي روبنسن . وكانت تمارس الأساليب التجريبية التي لم تعرفها أوروبا إلا بعد ذلك بقرون على يد الإنجليزي باكون .

وبالجملة ، ففي كل مكان في العالم الإسلامي نجد الأدباء والعلماء المخاربة قد تركوا آثارا لهم . فمحمد الروداني ، من مدينة مراكنش شاهد تاليفه في الرياضة والفقه نبلغ إلى الهند ، بعد أن أدهنت العلماء بما نحوى عليه من سعة اطلاع . والحرالي أدهنى أدباء تونس بمشاركته ونجده في العلوم . والمغري سجل نجاحا بامرا في مسجد بني أمية بدمشق . وابن خلدون عين قاضيا في القاهرة . والصوفي الأكبر الناذلي أصبح رئيسا روحيا لأغلب الزوايا في العالم .

وقد أكد المؤرخ الإنجليزي لين بول أن المدينة المغربية المغربية بنتت انشعاقا ثانيا وازدهارا اقتصاديا وإنشائية وبطولة في أسبانيا تحت الحكم الإسلامي . فلما رجعت إلى المسيحية انتشرت فيها الفاقة والقصوبة . ولقد تفهبر عدد سكان أسبانيا بعد عهد الازدهار الإسلامي حتى غدوا لا يتجاوزون ٦ ملايين بعد مرور مائة سنة فحسب على انهيار آخر سلطنة إسلامية بالأندلس ، بينما كان عند سكان قشتالة وحدها ، في زمن بني عبد ، يتجاوز سبعة ملايين نسمة .

أما التأثير المغربي على البرتغال فقد وصل إلى درجة أن اللغة التي كان يكتب بها البرتغاليون - كما ذكر ذلك كرواسك - كانت مستقة بالكلمات الألامية ومحرومة بالحظ العربي .

ويبدو هذا التأثير أيضا وراء جبال البرانس إلى مقاطعة البروفانس حيث مازال هناك ذكريات قامة الذات . وكذلك الشأن في جنوب إيطاليا ،

وفى مقلة ، حيث أُنشأ الصانع المنلوب خزائن مائة عظمى كما ذكر ذلك الأديبى .

أما أهمية العلاقات التى كانت قائمة بين المغرب وبقية الأقطار الأوربية الأخرى كهولندا ، وانجلترا ، والدانمارك ، والسويد ، فبدرو واضحة من خلال المستندات والوثائق التى جمعها الكونت دوكلستر من وزارات خارجية البلاد الأجنبية ، وجمعها فى ٢٠ مجلدا تحت عنوان (المصادر المخطوطة للتاريخ المغربى) .

ومن هذه العلاقات أن هولندا - وكانت إذ ذاك تعرف بالمقاطعات المتحدة - كانت طلبت فرضا من الحزينة المغربية ، على عهد السديين ، بقدر ملبون ونصف ملبون دينار (٣٢٥٠٠٠٠٠ فرنك ذهبى) . كما طلب نابليون بونابرت ، الذى كان يقدر قيمة المغرب الاستراتيجية وبأسى منكه ، من المولى سليمان أن ينضم الى الكتلة الأوربية ضد انجلترا . وقد أصبح المغرب عاملا مهما فى التوازن بين القوات الغربية ، فكان البلاط السدى شديد الاهتمام بالتيارات السلبية المختلفة فى بلاد أوربا ، الى درجة أنه حاول أن يبرز مطامع أنطونيو فى عرض البرتغال ، فزوده بقرض قدره ٤٠٠ ألف ريال .

إن المكان الأول الذى كان يشوؤه المغرب فى العالم الإسلامى كله ، يظهر من خلال الدور الذى قام به فى مختلف مراحل التاريخ . وإن النداء الذى أرسله صلاح الدين الى الخليفة الموحدى ، التصور ، ليدل على الأمل - كما قال أندريه جوليان - على أنه كان يضرب الملك المغربى أقدر واحد على الدفاع على الإسلام المهدد . وقد رأينا أبا عان المربى بعد ذلك يساهم فى تحرير طرابلس بتقديم هدية مائة فيسها . ٥٠ ألف دينار . كما رأينا السلطان الطوى سبى محمد بن عبد الله يندى ٤٨ ألف أسير من المسلمين كان معظمهم من الأتراك . كما أن مولاي سليمان أرسل الى ملك آل حماز ، استجابة لنداء استغاثة أرسله الملك العمانى إليه ، أربع صناديق ضخام من سبائك الذهب يعطها وقد خاص إليه . كما حاول فى الوقت نفسه أن يثبت تونس التى كانت تحكم فيها مسغبة من أثر الجفاف .

وقد بلغ انتمسك بين ملوك المغرب وملوك الشرق الى درجة أن المولى اسماعيل

حاصر جبل طارق لمنع أعداء تركيا من المرور لاسطنبول . ثم بعد ذلك رفض
السلطان سبدي محمد بن عبد الله أن يقابل سفير روسيا في طنجة ، لأن روسيا
كانت في حرب مع الأتراك .

وقد كانت علاقات الغرب بتركيا علاقات متعبة بروح الود الخالص ، ولا
سيما في عصر السديين . وقد أضى المنصور الذهبي ، فاتح السودان الشهير ،
وقاهر البرتغاليين في معركة المخازن ، زهرة شبابه في مدينة اسطنبول . كما
عاش أخوه الأكبر عبد الملك ، في تركيا ، حقة من الزمن ، ومات في معركة
المخازن . وكان يتكلم بالاسبانية ويكتب بها - كما قال كواسك - ويكتب أيضا
بالإيطالية والتركية . . . ليس في هذا تكذيب قاطع لأولئك الذين يزعمون أن
الغرب منزل بطبعه ، غير قابل للتأثر بالثقافة الغربية لضيق عتقه .

وهذا الملك المستبصر بطبعنا كذلك برعانا على تسامحه الواسع ، ومثالبه
الإنسانية السامية ، عند ما أمر ببناء مستشفى قرب أحد المساجد بمراكش
للمعالجة الأسرى المسيحيين ، كما ذكر ذلك الانجليزى ادمون هوجار .

وبعد هذه المدة رأينا مولاي اسماعيل بهم شديدا الاهتمام بالتطورات السياسية
في أوروبا ، إلى درجة أنه وظف مستشارا خاصا له في هذا الموضوع ، هو الأمير
مولاي العربي ، الذي سبق له أن عاش مدة طويلة في أوروبا . كما رأينا سفير
فرنسا يندعش لصراحة المولى اسماعيل ومعرفته الدقيقة باتصارات لويس الرابع
عشر وانهمزائاته في الحروب الأوروبية .

أما السلطان مولاي الحسن فقد كان شديد الاهتمام بتطور بلاده على نقي
أوروبا . ففرسل جثث من الثياب المغربية ليعطوها في مختلف جامعات أوروبا ،
وليتكونوا تكوينا فنيا عسكريا . بنى المولى عبد العزيز لم يتأخر من جهته عن
جلب الفتيان الأوربيين لتنظيم الجيش المغربي ومصالح المالية .

وفي سنة ١٩٠٨ ، فقط ، أمر المولى عبد الحفيظ - وكان له ولع شديد
بالحياة النيابية في أوروبا وتركيا - النخبة المغربية بتحضير دستور دستقراطي
للبلاد ، وقد نشرت هذا الدستور جريدة عربية كانت تصدر في طنجة آنذاك .
غير أن الدساتير الأوروبية التي أدت في الأخير إلى فرض الحماية على المغرب ،
لم تكن تسمح بمواصلة الساعى لتطوير البلاد في جو ملال .

قال ايرى تولا عن جوستاف لوبون : . لو لم يكن العرب في التاريخ لتأخرت
نهضة الآداب بأوروبا عدة قرون . .

وقد كان معظم هؤلاء العرب الذين يضاهون له معارفة أثروا بواسطة الاندلس
على ائمة الغربية .

وعكفا فان ائمة الغربية قد ساهمت بالنصيب الاوفر في تلك الحركة
الفكرية الرائعة التي حررت الانسانية من الخرافات . ولئن تظافرت الجهود
لفتح الطريق الحق للتقدم البشري في فجر العصر الحاضر ، فان الفضل في تلك
الجهود يرجع منظمه الى الحضارة الاسلامية في المغرب .



نظرة دبلوماسية عن المغرب

أهم ما عثت به الدبلوماسية المغربية دائما منذ تأسست هذه المملكة هو حفظ استقلال المغرب والارتباط بسلامة طية مع الدول المجاورة . وهذا ما يفسر لنا نزعة المغرب القارة الى الاحتفاظ بحريته ازاء امبراطورية الشرق الاسلامية . ولم يظهر المغرب على المسرح الدولي الا ابتداء من منتصف القرن الحادى عشر الميلادى بعد ما توطدت حدوده الجغرافية الطبيعية .

وفى اثناء المواجهة بين القرن الحادى عشر والقرن الثالث عشر بلغ المغرب على عهد المرابطين والموحدين اوج عظمته وسجده ، فصارت حدوده تمتد الى تخوم ليبيا وتخضع له الجزيرة الايبيرية اقلية (اى كل من أسبانيا والبرتغال) غير أن المغرب اضطر الى التراجع نحو حدوده فى نهاية القرن الخامس عشر عند ما أصبح مهددا شمالا بالغزو الاسبانى (كان سقوط غرناطة فى عام ١٤٩٢) وشرقا بالفتوة التركية .

وموال القرن السادس عشر عملت الدبلوماسية المغربية على ابقاء الحملة التركية وتحويل كفة الموازين المسيحية ، وبفضل انتصار الدولة العثمانية الباهر فى معركة وادى المخزن على الجيش البرتغالى عام ١٥٧٨ تمكن المغرب من توطيد السلام لا فى حدوده فحسب ، بل كذلك من التوسع فى الجنوب توسعا انتهى به الى احتلال السودان بتاريخ ١٩ مارس سنة ١٥٩١ .

المملكة المغربية فى القرنين السابع والثامن عشر

عاش المغرب خلال القرنين السابع والثامن عشر فى حدود نسبية لان الامم الاوربية كانت منخرطة فى حروب الإصلاح الدينى والثورة بأوربا .

وفى عهد المولى اسماعيل جرت مفاوضات بين البلاط المغربى ولويس الرابع عشر ملك فرنسا من أجل إبرام حلف بين البلدين . غير أن الاتفاق لم يحصل سواء على يد السفارة الفرنسية التى استقبلت عام ١٦٨٩ فى القصر السلطانى بسكس أم على يد السفارة المغربية التى كان يرأسها ابن عائشة والتى توجهت

عام ١٦٩٨ الى قصر فرساي وكان سبب الاخفاق يرجع الى أن مولاي اسماعيل
كان يرغب في عقد تحالف عسكري ضد أسبانيا المتقرة اذ ذلك في سنة ،
بينما كان لويس الرابع عشر يرغب في مساعدة التجارة الفرنسية من وراء هذا
الحلف متنا عن القيام ببذل أية مساعدة للمغرب ضد أمة كاتوليكية .

وأهم المعاهدات الدبلوماسية التي أبرمت طيلة هذه المدة مع الدول الاجنية
لا تخرج عن كونها إما مساعدات صداقة وتجارة ، وإما اتفاقيات لتسوية المناكـل
الناجئة :

١ - عن الفرصة الدولية التي كانت تصل في المحيط الاطلسي وغربي
البحر الابيض المتوسط .

٢ - وعن مسألة التحيل الدبلوماسي واستقرار الرعايا الاجانب بالمغرب .

٣ - وعن افكاك الاسرى .

غير أن هناك معاهدتين أبرمتا مع أسبانيا بتاريخ ٣٠ مايو ١٧٨٠ وقام مارش
١٧٩٩ تستحقان الذكر بصورة خاصة ، ففي المعاهدة الاولى تواعدت المملكة
المغربية والمملكة الاسبانية بتبادل الاعانة والمساعدة ضد اعداء كل واحد منهما ،
وفى المعاهدة الثانية وعدت كل واحدة الاخرى بملازمة الحياء التام فيما اذا قامت
حرب بين أحد الطرفين ودولة ثالثة .

ونذكر هنا على سبيل الافادة أهم المعاهدات المبرمة مع الدول الاجنية في
القرنين السابع والثامن عشر فقد أبرم المغرب مع انجلترا معاهدتين : الاولى
سنة ١٦٣٠ والثانية سنة ١٧٦٠

ومع الدنمارك معاهدة ١٧٥٧

ومع أسبانيا معاهدات ١٧٦٧ و ١٧٨٠ و ١٧٩٩

ومع الولايات المتحدة الأمريكية معاهدة ١٧٨٧ .

ومع فرنسا معاهدات ١٦٣١ و ١٦٨٢ و ١٧٦٧

ومع هولندا معاهدات ١٦١٠ و ١٦٥١ و ١٦٨٣

ومع إيطاليا معاهدتي ١٧٦٢ و ١٧٦٥

ومع البرتغال معاهدتي ١٧٧٢ و ١٧٩٩

ومع السويد معاهدة ١٧٦٣ .

ويجب الاعتراف بأن الدبلوماسية الغربية قد برهنت في مفاوضاتها مع أوروبا من روح جاسة بين حب السلام والتسامح إلى أقصى حد فزيادة على ما حصلت عليه دول أوروبا لرعاياها في المغرب من فوائد في الميدان التجاري والديني ، حصلت لهم كذلك على امتيازات دبلوماسية بعدة أقاليمهم بالمغرب رغم كون القانون الدولي العام لا يخول هذا النوع من الامتيازات إلا للموظفين بالسفارات وحدهم .

وقد أمكن للمغرب بعد ذلك أن يدرك ما تركه من أخطاء في دبلوماسيته ، وكان عليه فيما بعد أن يؤدي غالبا لمن حسن بينه ونزغته الحرة لأنه لم يحاول أن يفهم عقلية أنشاده من الدول ، ولأنه أحمل على الخصوص المثل القائل : « اعطه بقدر ما يعطيك » ، ذلك المثل الذي كان رجال الدول الأوروبية يحملون منه قاعدة سلوكهم .

المغرب في القرن التاسع عشر

تعرضت وحدة التراب المغربي في القرن التاسع عشر لمحنة فاسية ، ذلك أن مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥ وابكر لانيل سنة ١٨١٨ الذين تفرق فيها إعادة تنظيم أوروبا وجلاء جيوش الاحتلال من فرنسا ، تم أنقذ نجم الدولة الضاربة كل ذلك تسخط عنه انطلاق القوات الأوروبية من عغالها ، والزج بها في مظاهرات انتصارية فوقعت اذ ذاك مباحة حفيظة بين تلك القوات نحو بنية الأقطار ، ولما تم توزيع أفريقيا الوسطى كلها أصبحت أفريقيا الشمالية بدورها معرضة إلى الخطر .

وكان أعظم خطر على المغرب هو احتلال فرنسا للجزائر عام ١٨٣٠ ، فان المغرب اضطر لأجل إخماد مطامع الأعداء إلى محاربة فرنسا (١٨٤٤-١٨٤٥) ، وأسبانيا ١٨٦٠ على التوالي وإذا لم تكن هزائم المغرب قد أسفرت عن عواقب وخيمة فإن بعض ذلك يرجع إلى تدخل إنجلترا الدبلوماسي .

وقد نسبت معظم الأمم الكاثوليكية ، ولا سيما منها أم جنوب أوروبا التي كانت لا تزال تحت تأثير الروح الصليبية الانتقامية - الاستبدادات الطيبة التي سبق أن أبدتها نحوها ملوك المغرب في القرون الماضية ، فلم تكن هذه الدول تحترم

مقتضيات معاهداتها مع المغرب إلا ما دام المغرب قويا ، لذلك رأيناها نقتسم فرصة هذه الانهزامات لتكفل وتحاول التدخل في شئون المغرب الداخلية مستدة في ذلك الى ما خولها المغرب عن طيب خاطر من امتيازات دينية ودبلوماسية ، فكانت تلك الدور تستغل أدنى حادثة لتقوم جميعها على وجه التقريب باحتجاج نصحب أحيانا تهديدات بالدخول السكري .

ويجب أن نعرف بأن المغرب استفاد من مساعدة إنجلترا له طيلة ثلاثة أرباع هذا القرن الى حدود ١٩٠٤ فقد وقفت إنجلترا لغاية هذا التاريخ موقف المنافع عن كيان المغرب ووحدة الترابية ذلك أن إنجلترا كانت دولة بحرية فابضة منذ ١٧٠٤ على رمام مضيق جبل طارق ، فلم تكن تسمح بوقوع أى تغير عميق في توازن القوات القائمة ، لذلك كان نشاطها يهدف الى إبقاء ما كان على ماكان في غرب البحر الأبيض المتوسط ، ولا سيما بالناطق المغربى .

على أن الحكومة المغربية لم تنق مكتوفة الأيدي ففى عهد المولى محمد بن عبد الرحمن تحررت الدبلوماسية المغربية تحريرا تاما فأصبحت طليحة عاصمة المغرب الدبلوماسية ، واستدعى الدبلوماسيون الأجانب الى الأقاليم بهذه المدينة ، فأصبحوا يتصلون منذ ذلك بالحكومة المركزية عن طريق ممثلها بهذه المدينة ووزير خارجية السلطان بطنس ، وبذلك وقع حسم دئاس بعض الفاصل داخل البلاد ، واستنى أيضا عهد الانقذات التالية .

فقد فضلت الحكومة المغربية أن تسوى بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٨٦٥ مع الهيئة الدبلوماسية التى تسهر من مشقة على مصالح الأوربيين بالمغرب قضية أحداث ماز فى المكان المعروف برأس سبرطل .

عقد مدريد

كما سون الحكومة المغربية مع الدول التى يهملها الأمر مباشرة فى مؤتمر انعقد بمدريد عام ١٨٨٠ مشاكل الحماية الدبلوماسية التى كان أمرها قد استفحل إذ ذاك وكذلك المشاكل المتعلقة بحق ملكية الأجانب وتجنس الرعايا المغاربة بجنسية أجنبية وقد تقرر منذ ذلك العهد عدم تخويل أية حماية للرعايا المغاربة بصورة غير قانونية ولا رسمية ، وبذلك أصبح عدد المحميين لا يتجاوز الاثنى

عثر عن كل دولة (المستخدمون التجاريون أو المحيرون الاستراتيجيون نظرا لما أدركه من خدمات) لأن هذه الحماية كان يترتب عنها بالآخر سحب الرعايا الثائرة من الخضوع لحاكمهم الطليعة وأخضعهم لحاكم فضيلة . الأمر الذي يمس بالعبادة الغربية ، ويمكن القول بأن امضاء اتفاقية مدريد بتاريخ ثالث يوليو من طرف مثل ثلاث عشرة دولة - منها المغرب - كان ظفرا عظيميا لدبلوماسية جلالة السلطان مولاي الحسن فقد حاولت فرنسا عبثا الحيلولة دون انقضاء المؤتمر لأنها شعرت بأن من شأنه أن يزعزع مركزها ويبارز مطامعها في المغرب ، تلك المطامع التوسعية التي كانت تزداد ظهورا يوما بيوما ، والتي كان يستأرك الإنسان بنجاحها قصد تحويل نظر الفرنسيين عن مربيهم الأخيرة عام ١٨٧٠ وعن تقدم مقاطعتي الأزراس واللورين .

وبالجمل فان اتفاقية مدريد باعترافها . بسلام ممتاز . لكل واحدة من الدول المؤمنة عليها قد أحبطت كل تدخل أجنبي في المغرب ، وحفظت للبلاد استقلالها ووجدتها الى أوائل القرن العشرين .

نعم ، لقد خسرت فرنسا بذلك معركة المغرب الدبلوماسية ، غير أنها ربحت معركة تونس عام ١٨٨١ على أثر انقضاء مؤتمر برلين بتاريخ ١٨٧٨ لبحث المسألة الشرقية ، أي مسألة تقسم الامبراطورية العثمانية .

المغرب في بداية القرن العشرين (١٩٠٠ - ١٩١٢)

وفي القرن العشرين تطلب نظام القوة ، واشتد تنافس الدول الاستعمارية في شأن المغرب ، فبلغ من الحدة عالم يلته من قبل .

فلان فرنسا التي كانت قد قبضت على زمام المقاطعتين التركيتين الباقيتين ، تونس والجزائر قد صرفت جهودها للمغرب حيث صارت تدير للحكومة المغربية مصاعب خطيرة ، فكان دفع بوحدة الى الثورة في المغرب الشرقي عام ١٩٠٣ احسن مثال لذلك ، فهذه الثورة ولادة الدساس التي قامت بها "نورتى أفريقيا" وهي جمعية كان على رأسها ام ابيين وزير داخلية فرنسا اذ ذاك وكان من اعضائها م ماسني وم شيدر وغيرهم .

ومن جهة أخرى شرعت الحكومة المغربية حوالي ١٩٠١ في نهج سياسة

اصلاحات مالية وإدارية وعسكرية فليجأت من أجل ذلك إلى مونة الاختصاصيين الأجانب ، ولكن فرنسا عملت على إحباط هذه الإصلاحات التي أرادت هي أن تحفظ بتوجيهها والأتراق عليها .

وقد كتب اذ ذاك سفير فرنسا بخاس إلى حكومته قائلا : « إن أحسن سبيل هي احتلال وجدة وإعلان فرنسا شروط انسحابها عنها سلفا ، وزيادة على ذلك فإني متيقن أن مساعي لدى دول أوروبا ستكون نفعه في إعلان كليلة فرنسا ، وتقوية نفوذها على المخزن . »

ومكذا فإن الدبلوماسية الفرنسية تحاول تسوية قضية المغرب خارج المغرب فتقوم بالمساعي والمساومات التي تنؤدي إلى امضاء اتفاقات سرية مع الدول التي تضايحها في المغرب .

الاتفاق الفرنسي الإيطالي فاتح يونيو سنة ١٩٠٢

حصلت إيطاليا بسوجه في مقابل نازلتها لفرنسا عن المغرب على حرية العمل في طرابلس الغرب .

الاتفاق الفرنسي الانجليزي ٨ أبريل سنة ١٩٠٤

كانت تسوية قضية مصر ميدانا لوقوع هذا الاتفاق بين الدولتين ، فقد التزمت فرنسا فيه بعدم عرقلة عمل الانجليز في مصر ، واعترفت انجلترا في مقابل ذلك بأن لفرنسا أن تسهر على سلامة المغرب ، وأن تمدد بكامل مساعدتها فيما يحتاجه من اصلاحات إدارية واقتصادية وعسكرية ومالية ، وذلك نظرا لكون فرنسا دولة مجاورة للمغرب - الفصل ٢ - وينص الفصل المذكور كذلك على « نصريح حكومة الجمهورية الفرنسية بأنها لا تنوي تغيير وضعية المغرب السلبية ، »

وينص الفصل السابع على ما يلي :

« قصد ضمان حرية المرور بمضيق جبل طارق تتفق الحكومتان على عدم السماح بإقامة تحصينات ومقائل استراتيجية كفيما كانت في الساحل المغربي الواقع بين سبيلة والهضاب الشرقية على الضفة اليمنى فقط لنهر سو . »

ويعتبر الفصل الثامن ما لأسبانيا من مصالح تستمدّها من وضعها الجغرافي وممتلكاتها على الشاطئ، الغربي للبحر الأبيض المتوسط .

الاتفاقية الفرنسية الأسبانية ٢ أكتوبر سنة ١٩٠٤

صادقت أسبانيا في هذه الاتفاقية على الاتفاق الفرنسي الانجليزي في الثامن من أبريل ، وحصلت في المغرب على منطقة نفوذ لها ، وينص الفصل الثالث من هذه الاتفاقية على أنه : « إذا ما تضرر الإبقاء على وضع المغرب السياسي أو وجود الحكومة المغربية ، وإذا ما استحل حفظ هذا الوضع بسبب ضعف هذه الحكومة أو عجزها المستمر عن ضمانه الأمن والنظام ، أو لأي سبب من الأسباب ، تقع ملاحظته من جانب الطرفين ، فإن أسبانيا يكون في وسعها أن تقوم بعملها بحرية في الناحية المحددة في الفصل السابق ، والتي تصبح من الآن منطقة نفوذ لها . » وكانت مدينة طنجة موضوع الفصل التاسع الذي نص على أنها ستحتفظ بصفتها الخاصة الناجمة عن وجود هيئة دبلوماسية فيها وعن مؤسسات بلدية وصحية .

ولكن رد فعل الدبلوماسية المغربية ضد هذه الإضافات ما فتىء أن أصبح شبيها محسوسا .

فإن جلالة السلطان مولاي عبد العزيز أجاب المبعوث الفرنسي الذي جاء إليه لينقذه بضرورة تحقيق التعاون الفرنسي المغربي ، وليحاول الحصول منه على الاتفاقية الفرنسية الانجليزية بقوله :

« غريب هذا التعاون الذي تترحمه على فرنسا ، وهو أن أوزع مملكتي على الأجانب . »

وقد اتجهت الحكومة المغربية نحو ألمانيا التي وجدت فيها كفة التوازن المرغوب فيه ، فهذه الدولة لم تكن فحسب متوترة بسبب أفعالها عن المساواة الأخيرة ، بل أنها كانت تنشر الاتفاق الفرنسي الانجليزي بمشابة تطويق للإمبراطورية الألمانية ، لذا فإنها لم تردد في اعداد الحكومة المغربية بأمن مساعدة دبلوماسية ، لا سيما وانها كانت قد حصلت عام ١٨٩٠ من المغرب على

مطعمه تغيد مصالح رعاياها ، وانها تلقت عام ١٩٠٦ سفارة مغربية فوق العادة
كلفتم بتوثيق الروابط الطيبة بين البلدين .

وفي يوم ٣١ مارس ١٩٠٥ نزل غليوم الثاني امبراطور ألمانيا بطنجة حيث
اجاب مولاي عبد المالك عم السلطان ورئيس الوفد المغربي الذي جاء لاستقباله
باسم جلالة السلطان مولاي عبد العزيز قائلا :

ان زيارتي هذه هي لسلطان اقرب الملك المستقل ، واتمنى ان يظل المغرب
تحت سيادته العليا مفتوحا لمزاينة سلمية بين جميع الدول بدون أي احتكار
ولا احتلاف ، وبكامل المساواة ، وان زيارتي هذه لطنجة تهدف الى اعلان عزمي
على بذل كل ما في وسعي لحياة مصالح ألمانيا بالمغرب حياة فعالة ، وبما اتنى
اعزى السلطان حرا كامل الحرية فأتى أريد أن اتفق معك وحده على الوسائل
الكفيلة بحياة هذه المصالح .

وهذا التصريح الذي له مغزاه قد أحدث عدى عبقا في المواسم الادبية
فرأت كل من فرنسا وألمانيا نتائجها تهاد في اقسام السلطة المغربية .

مؤتمر الجزيرة الخضراء ٧ أبريل سنة ١٩٠٦

ولاحظت الاعلان السرية من قبل الدبلوماسية المغربية انعقاد مؤتمر دولي ، وللمرة
الثانية لم تأبه الدول بالعارضة الفرنسية فاجتمع المؤتمر بالجزيرة الخضراء يوم
١٥ يناير ١٩٠٦ بحضور جميع ممثلي الدول الموقعة على اتفاقية مدريد لسنة
١٨٨٠ .

وبعد ما أعلن المؤتمر المبدأ الثلاثي الذي كان أسس المداولات وهو :

أ (سيادة جلالة السلطان واستقلاله .

ب (وحدة ملكه .

ج (المساواة التجارية بين الدول الممتدة في المؤتمر .

فرد المؤتمر برنامج اصلاحات جبائية وجمركية التي رآها ضرورية لافرار
الامن والرفاهية في المملكة المغربية .

وأهمية عقد الجزيرة المضي يوم ٧ أبريل ١٩٠٦ بالنسبة للمغرب تملخص

في ابقاء ما كان على ما كان بالمغرب واستبدال مبدأ التقسيم المقرر من طرف
الاتفاقات السرية بمبدأ اعانة دولة المغرب حر مستقل ، وبذلك أصبحت القضية
المغربية قضية دولة .

وفي ظل هذه الحماية الدولية أمكن للمغرب أن يسوى بدون أى خطر مشكلة
الانقلاب السياسى الذى وقع عام ١٩٠٨ حيث خلف مولاي حفيظ أخاه مولاي
عبد العزيز فاعترفت بذلك الدول بدون صعوبة يوم ٥ يناير سنة ١٩٠٩ .

انعزال المغرب السياسى سنة ١٩١١

ان الحادث الذى وقع فى أجادير فى شهر يوليو من سنة ١٩١١ (ارسال الباخرة
الحربية الألمانية ، بانطير ، إلى ميناء مغربي) قد أفهمت فرنسا ان تحقيق مطالبها
الاستعمارية يتوقف على المسابا ففر عزمها على التفاوض أدق مع هذه ، وفى ٤
نوفمبر فى نفس السنة أبرم اتفاق بين الدولتين حصلت فرنسا بمقتضاه على
حرية كاملة للعمل بالمغرب فى مقابل تسليم الكونغو بأفريقيا الاستوائية
الى ألمانيا .

وينص الفصل (١) من هذه المعاهدة على ما يلى :

« نصريح الحكومة الملكية الألمانية بأنها نظرا لكونها ليس لها فى المغرب سوى
مصالح اقتصادية فانها لن تعرقل عمل فرنسا الرامى الى امداد الحكومة المغربية
بالمعونة من أجل ادخال جميع الاصلاحات الادارية والفضائية والاقتصادية
والمالية والعسكرية التى هى فى حاجة اليها لحسن تسيير المملكة المغربية ،
وللتعليمات الجديدة وما تتطلبه هذه الاصلاحات من تعديلات فى الانظمة الموجودة»

فهى على هذا توافق على التدابير الرامية الى تجديد النظام والمراقبة والضمانة
المالية التى ترى الحكومة الفرنسية ضرورة اتخاذها باتفاق مع الحكومة المغربية
مع تفيد عمل فرنسا هذا بحفظ المساواة الاقتصادية بين الدول فى المغرب .
وقبما اذا اضطرت فرنسا الى توسيع نطاق مراقبتها وحمايتها فان الحكومة
الملكية الألمانية تعترف لفرنسا بكامل الحرية فى العمل بشرط استمرار
الحرية التجارية المقررة فى المعاهدات السابقة ولن تضع أى عقبة فى هذا السبيل
وفى رسالة تحمل نفس التاريخ وجه كاتب وزارة الخارجية الألمانية رسالة

الى السفير الفرنسي بـرلين جاء فيها : « قصد توضيح الانخفاض المبرم بتاريخ ٤ نوفمبر سنة ١٩١١ حول المغرب أشراف باعلام سعادتك بأنه اذا ما رأت الحكومة الفرنسية من الضروري فرض حمايتها على المغرب فان الحكومة الملكية الألمانية سوف لا تعرقل ذلك » .

وهكذا فان الانفاق الفرنسي الألماني الذي أضيق اليه في يوم ٢٧ نوفمبر سنة ١٩١١ اتفق فرنسي ألباني بحدده ، ويحدد الانكسافات السرية السالفة وهو لا ينضم تطويق المغرب لحساب من الناحية الدبلوماسية ، بل يفتح كذلك باب المغرب في وجه الحماية الفرنسية على مصراعيه .

وبما أن المغرب في وجهها لوجه مع حصونه العائدين فانه اضطر للدول عن التنازل بقوة لا تتادل مع قوة هؤلاء الخصوم .

ونظرا لكون الحكومة كانت تهتم بتحديد الحاضرة فاتها لم تبدأ من الاستسلام للتسروط المملة عليها وهي المصادقة على اتفاقية برلين ، والموافقة على الحماية الفرنسية . غير أنها أبدت تحفظات فيما يخص الحماية ، وبسبب طابع التحفظات من المذكرة المسجلة للحكومة الفرنسية من طرف السفير الفرنسي بباريس ، فقد صرح جلالة السلطان عبد الحفيظ في هذه المذكرة قائلا :

« انني ألت نظر الحكومة الفرنسية الى كون المغرب لم يخضع منذ الفتح الاسلامي لاية دولة اجنية كمنصرة ، وانه ما فتى ينعم باستقلاله منذ ثلاثة عشر قرنا ، فلهذا انبب لا يمكن تنصيب المملكة المغربية ببلاد منصرة . »
ان المقاومة التي أبدتها آخر ملك للمغرب المتقل قبل امضاء عقد الحماية لمفجعة حقا ، فقد فكر جلالة السلطان مولاي عبد الحفيظ أولا في تحكيم اوروبا ضد فرنسا ، غير أن معظم الدول كانت اغراضها قد اُشبع فلم تر ما يدعو الى محاولة وضع القضية المغربية على البساط الدولي من جديد فظهر له اذ ذاك أن التنازل عن العرش هو أشراف الحلول حيث قال للمؤيد الفرنسي رينو : « انني أفضل التنازل عن العرش على أن أنسب فيما يحيط من قدرى وأن ادخل فرنسا الى مملكتي . . . ولكن فرنسا عارضت في ذلك لانها لم تكن تريد هذا التنازل حيث كان يصحها بالمعنى أن تظهر لاوروبا أن الحماية لم تفرض بالقوة . »
وهكذا فان م رينو الذي نولى نسير هذه المذاكرات التسيطة مستخدما كلمة

الوعد ، وثارة الوجد قد وصل - كما يلاحظ ذلك م روبر دولو في كتابه على هامش الكتاب الأصفر - الى توقيع معاهدة ٣٠ مارس سنة ١٩١٢ في الساعة الحادية عشرة من هذا اليوم فتم بذلك نجاح ماسوريته الطويلة .

ويجب ان نلاحظ أنه في هذا التاريخ كانت فارس عاصمة الغرب محتلة من طرف السلطات الفرنسية وانها عانت طيلة شهر بعد ذلك تحت الارهاب ، حيث انطلقت البطاريات الفرنسية ونوالت الاعدامات ، وفرضت على السكان ذعيرة قدرها مليون من الفرنك لقياسهم ضد المعاهدة ، وأمام هذه الحوادث الدامية عزم مولاي عبد الحفيظ على التنازل عن العرش فاجابه الوزير الفرنسي قائلا : « سأعرض ذلك بالقوة اذا اقتضى الحال . » ولكن في ١٢ أغسطس ١٩١٢ تخلى السلطان مع ذلك عن الحكم وغادر وطنه سطلا نازله عن عرشه بقوله : « لم ين لي أي نفوذ حتى صرت لا أكاد أبذل الصبح الا ينسق الانفس وقد كبت رجلاي وسلطت يداي وقد لي احكم . »

وقد كتب م شوبل في كتابه : « مبدأ الدولة والجنسية بالغرب . » : ان تاريخ المغرب الدبلوماسي يبرهن على أن سيادة السلاطين وجدت الفرصة منذ زمن طويل وفي مرات مختلفة لتظهر في الميدان الدولي . . . ويستخلص من تحليل مختلف المعاهدات أمرا أن جوهرها :

١ - أن سلطان المغرب يظهر فيها على قدم المساواة مع الملوك الذين يتعاقد معهم .

٢ - ان مبدأ سيادة السلطان ترابيا وسلبيا لم يكن قط موضوع شك ، بل كان بالعكس متوقفا به ومصرحا به بوضوح في مختلف المعاهدات ، لا سيما ابتداء من القرن التاسع عشر .

ورغم بعض المظاهر النافذة لذلك ، وكذلك بالرغم عن الأسباب الحقيقية للضعف والانقسام فإن المغرب القديم كان دولة مستقلة تتنب باستقلالها ، وتشد في مسألة الحدود ، وتنطق أكيد التعلق برعاياها ولا تسمح لهم بالاحتفاء بالحماية الاجنية الا بصورة محدودة .

وقد ظلت سيادة سلاطين المغرب محفوظة في مبدئها لا فيما يخص علاقات البلاد مع الدول أو الرعايا الاجانب فحسب بل أيضا فيما يتعلق بكل ماله صلة بنحضر القوانين الوطنية وتطبيقها على الرعايا الخاربة .

نظام المغرب قبل الحماية

١ - النظام السيلسي والاداري

ما لبث المغرب بعد أن أصبح دولة إسلامية مستقلة أن انتظم سيلسا واداريا حسب قواعد القانون الدستوري الاسلامي .

فأبطلت مقاليد السلطة منذ ذلك الحين بملكية تسهر على مصالح الشعب الدينية والمادية .

وهذه الملكية وراثية مبدئيا ، ولكن اذا ما تقاعس الملك عن القيام بواجباته الاسلبيه ، فان الرعايا يتدخلون من واجب الطاعة بحيث يصبح في الامكان تبديل الملك طبقا للشروط المقررة في الشريعة . ويتركب المجلس المكلف بتعيين خلفه من هيئة العلماء والشرقا والوزراء .

١ - الحكومة المركزية :

الملك ، والملك هو الذي يقض على مقاليد البلاد بصفته المزدوجة كرئيس سيلسي ورئيس ديني . وهو يجمع بين السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية . وان مجالس العلماء كثيرا ما يتاح لها أن ترشد مباشرة أو غير مباشرة في الشؤون العادية وفي الظروف الحرجة على الاخص .

الحكومة الملكية

وتتألف الحكومة الملكية من نوعين : من المصالح : مصالح البلاط ، ومصالح الدولة .

١ - مصالح البلاط

يناط أمر مصالح البلاط بموظفين ساميين ليس لهم مع ذلك رتبة وزير ، وهما الحاجب وقائد الشور .

فللحاجب الاشراف على الادارة داخل القصر وعلى مواد مخيمات الملك ، وكذلك حراسة الطابع الذي يجب أن تذيل به جميع الوثائق الرسمية الصادرة عن الملك .

وتركب المصلحة التي يشرف عليها الحاجب من حيثت بسند أمر كل منها الى موظف مسئول . وهي تكون من أصحاب الاروى والفرايكية ، والجزارة ، وأصحاب الناي والفرش وأصحاب الوضوء والماء .

أما قائد المشور فانه مكلف بالسهر على التقصر وعلى الحفلات الخارجية . فهو الذي يتولى الاشراف على الحفلات الرسمية ويكون في ذلك لسان السلطان . وله مهام أخرى صعبة ، مثل اقاء القبض على الولاة أو كبار الموظفين الذين يخونون واجبهم .

ويصل تحت اشراف قائد المشور ثلاثة فروع :
فرع المشاورة الذين يختار من بينهم حملة المظلة والرايات في الحفلات الرسمية .

فرع السخرين وهم في الغالب فرسان يكلفون بالبريد الحكومي في الاقاليم
فرع الفرادا وهو الحرس الملكي الشريف .

٢ - مصالح الدولة (المظنون)

يعين الملك في ادارة شئون البلاد وزارة مكلفة - تحت اشراف الصدر الاعظم - بتطبيق القرارات الملكية والسهر على حسن سير مختلف مصالح الدولة ، وحفظ التقاليد السياسية في المملكة .

ويجمع الصدر الاعظم بين رئاسة الوزارة ووزارة الداخلية . ويشرف على جميع الادارات المركزية والاقليمية . كما يعين بعد مصادقة جلالة الملك كبار الموظفين المدنيين والعسكريين . ويعينه في ادارة سياسة الدولة داخليا وخارجيا وزراء يتغير عددهم تبعا لمقتضيات الظروف .

وتتألف الحكومة المغربية عادة من :
- الصدر الاعظم وهو وزير الداخلية .

- وزير الشؤون الخارجية .
- وزير الحربية .
- وزير المالية .
- وزير المدية .

الممثل السلطاني في طنجة

وفي طنجة حيث تقيم منذ النصف الثاني للقرن التاسع عشر الهيئة الدبلوماسية يمثل جلالة السلطان نائب تخابر الحكومة المغربية بواسطة مع الوزراء المفوضين عن الدول بالقرب .

ب) الولاية الاقليمية

يتولى النيابة عن السلطان في النواحي ولاية مدنيون يطلق عليهم اسم العمال أو الباشوات . وهذا الاسم الأخير يدل على أن لهذا الوظيف صبغة عسكرية . وبما أن هؤلاء الولاية يتولون السلطة المركزية ، فانهم يضيفون الى اختصاصات العسكرية والجبائية ، مهمة السهر على الأمن ومرافقة الادارات المحلية ، كالفياض الجبائية والاملاك المخزنية ونظارة الاجلس وعلم جرا . . وهم الذين يتولون توزيع الضرائب وتجنيد الجند ، كما يتولون بعض اختصاصات القضاء ، حيث تنظر محاكمهم في المخالفات والاجرامات (من ضرب وجرح) . وتنقسم كل ناحية الى اقسام يقوم على رأسها شيخ يبعه الوالي ، وهو الذي يتولى الوساطة بين العامل وبين الناس .

ويوجد في الناحية مجلس جماعة يتألف من أعيان يختارهم في الناب الرعايا أنفسهم ، ومنهم اصطاء رأيهم في اعادة مصالح الجماعة .

وتتجزأ الاقسام المذكورة الى مدائر يمثلها مقدم يتولى أمرها تحت اشراف الشيخ .

٢ - النظام العسكري

٢ .

بما أن الخدمة العسكرية لم تكن اجبارية فان الولاية يكلفون بتجنيد الجند

كلما احتاجت الدولة الى عسكر . ولكن عند ما يهدد الوطن خطر خارجي ،
يفرد الفجر العلم ، ويجند الناس مبدئيا على نسبة جندي واحد عن كل دار .

ولم يكن يتوفر بالمغرب في البداية جهاز عسكري قوسى . ولكن اتساع
نطاق الامبراطورية المغربية في القرن الثانى عشر واتصالات المغرب بالبحر
في اسبانيا وشرق المغرب دفعت ملوك المغرب الى القيام بتحويل النظام العسكري
على اساس جديدة ، فانلفت نواة جيش دائمة . وكانت الكلاب النحبة تركب
من كثير من المتطوعين والمرزقة من أندلسين وزواويين وأتراك ومسلمين
جدد وغيرهم .

وفي سنة ١٦٠٣ ، اى في عهد التصود السعدي ، بلغ جنود المرزقة
خسب ألفا . ومنهم كان يتكون بعض الاختصاصيين في الرماية والهندسة
المسكية .

وأعظم جيش مهنى عرفه المغرب كان على عهد المولى اسماعيل . فقد جمع
هذا السلطان منذ بداية عهده (١٦٧٢ - ١٧٢٧) جميع السودانيين الواردين
على المغرب ابان الحملة السودانية التى وقعت عام ١٥٩١ . فكان يستخدمهم
كجنود بعد ان يدرهم تدريبا جديا . فانلف من ذلك عسكر من السودانيين
يبلغ افراد ٧٥ ألف مقاتل وزعمهم السلطان على حايلت المملكة . ومنذ ذلك
اصبح معظم فواد الجيش يختارون من بين هذه النخبة .

وفي اوائل القرن العشرين كان الجيش المغربى منظما كما يلى :
على رأس الجيش وزير الحربية الذى يتصرف فى شئون الجيش ويأمر به .
القائد الاعلى (قائد الحملة) .

الثقة

يتألف هؤلاء الثقة من :

قائد الرعى - يمكن تشبيهه بضابط من رتبة كولونيل - يتولى قيادة طابور
رياعده خليفة (البوتان كولونيل) . ويركب الطابور من خمسة رجال ،
وينقسم الى خمس مئات (ألابان) .

قائد المئة - يمكن تشبيهه بضابط من رتبة قطان - وكل مائة تنقسم الى

نائب كلاب في كل واحدة اثنا عشر رجلا .
المقدمون يتولون قيادة الكية .

الخيالة

فائد الشور هو الذي يتولى القيادة العليا للخيالة ثم يأتي بعده رؤساء السرايا
(السرية الواحدة بتراوح عدد رجالها بين ٢٠٠ و ٦٠٠ فارس) وتتقسم السرية
الى كلاب .

الرماة (الطيحية)

يكون الرماة طواير خصوصية يشرف عليها فواد الطيحية

تدريب الجيش

ولم تتردد الحكومة المصرية في جلب بعثات عسكرية اجنية لتدريب الجند
وزينة سلاحهم . وهكذا كانت مجلس حوالى ١٩٠٢ مثلا :
بعثة ايطالية تآلف من كولونيل وضابطين مكلفين بتسيير العمل الملكي
للسلحة ، ومعهم اعدة الرماية .
بعثة فرنسية تتركب من فومندان وليوتان مختص بالرماية وآخر بالبناء
وطيب عسكري وضابطين .
بعثة انجليزية تحوى على ماجورين وضابطين .

٣ - النظام القضائى

كانت ادارة الدلية بالترب دائما دقيقة .
فالملك هو مبدئيا القاضي الاعلى ، ولكنه ينيب عنه عمليا في خلة القضاء قضاء
يصدرهم الاحكام باسمه تحت مراقبة وزير الدلية .

وجميع دعايا جلالة الملك خاضعون للمذهب النى بلساء اليهود الذين
يمنعون دائما بفصل تاسع ملكى واسع ، بحق اسناد مهمة القضاء الى اهل
يحكمون حسب الشريعة الموسوية فيما يخص نظام الانكحة والمواريت ، واذا
كان كل من المتاعين يهوديا .

القاضي

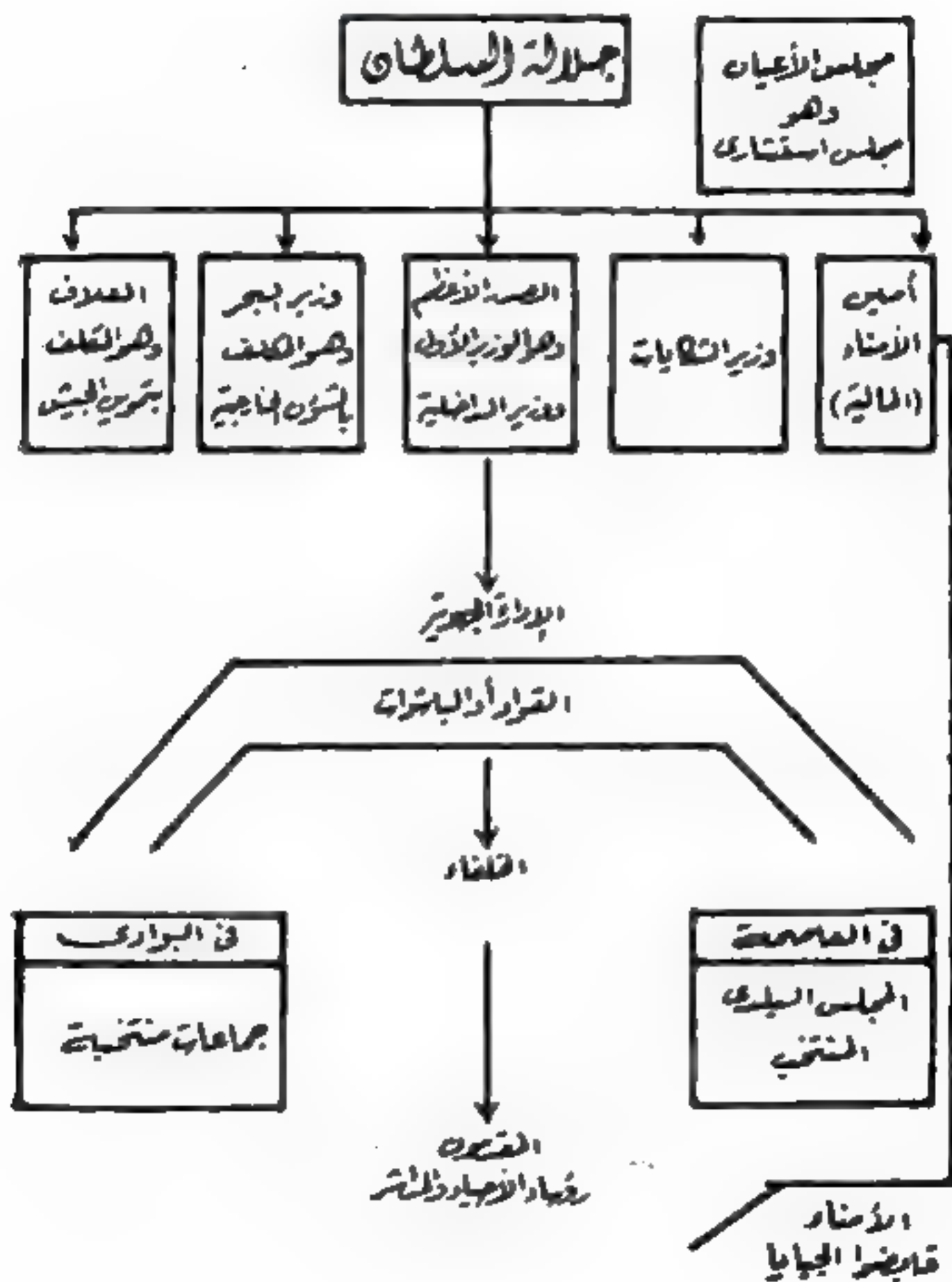
القاضي هو الحاكم العام في جميع الشئون ، وهو الحكم الوحيد . وتنفذ اختصاصاته الى جميع المبادئ . ويمكن استئناف أحكامه أمام قاضي آخر ، ثم أمام وزير العدالة .

ولكن بعض التحويلات أدخلت على مبدأ وحدة المحاكم لقائمة :

١ - الولاة الأفليحيين من الباشوات والقواد الذين لهم أن ينظروا في بعض القضايا الخارجة عن نظام الانسكحة والمواديت والملسكة ، كالمخالفات والجرائم .

٢ - محاكم فصيلة أحدثت بمقتضى اتفاقيات مبرمة بين المغرب ودول أجنبية (نظام الامتيازات) وتنص هذه الاتفاقيات على أن الرعايا الأجانب غير المسلمين الذين يقيمون بالمغرب ، يخضعون الى قانونهم الوطني ، وينحكم في شئونهم فواصل دولهم فيما يخص الخلافات الناجمة بينهم بامتياز الخلافات العقارية التي يرجع النظر فيها الى المحاكم المغربية . والفصل المختص هو فصل المدعى في القضية . ولكن في النزاعات القائمة بين المغاربة والرعايا الأجانب نفى المحاكم المغربية مختصة اذا كان المدعى مغربا .

المغرب
الحكومة المغربية قبل الحماية الفرنسية



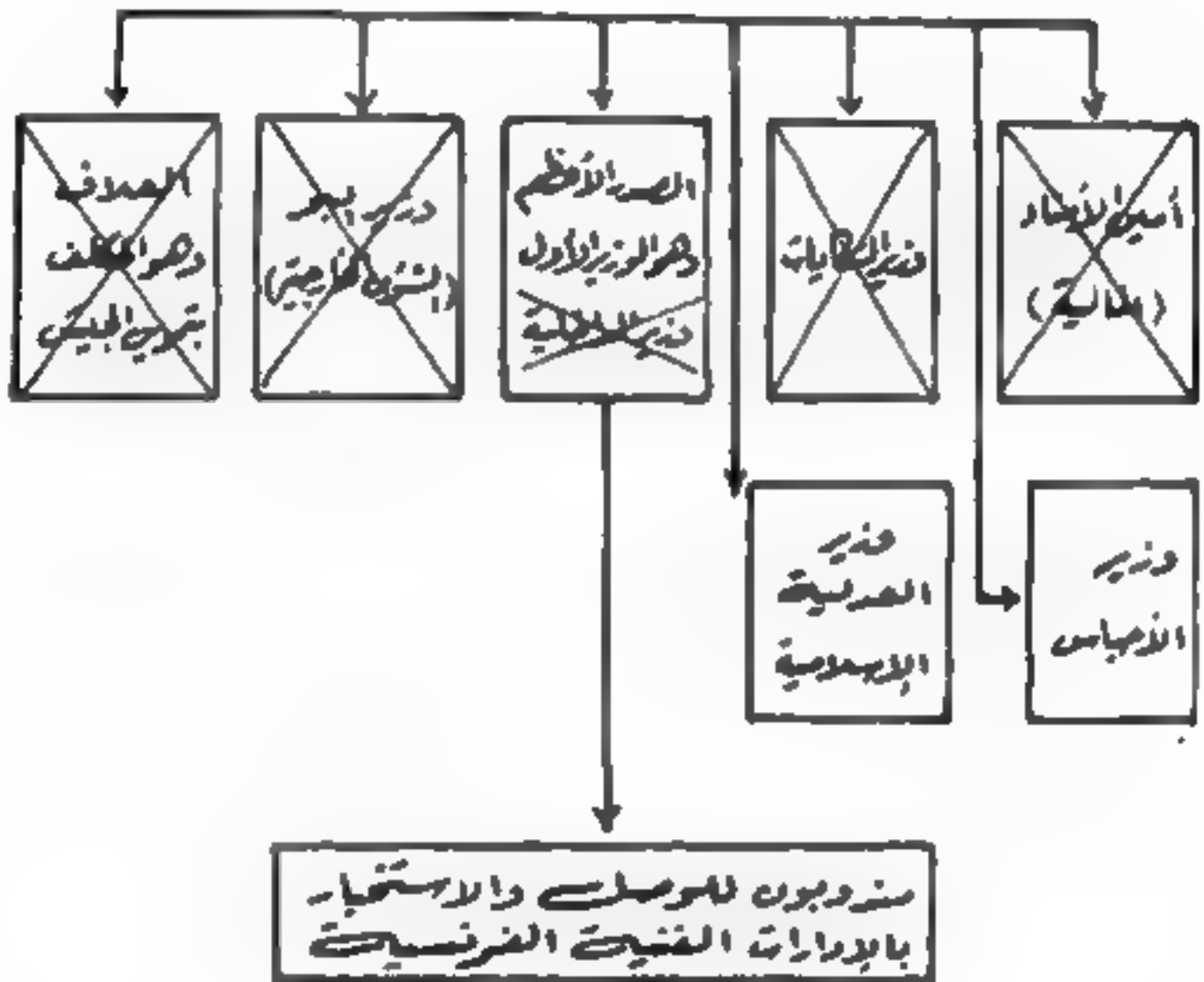
الكتاب الثاني

المغرب على عهد الحماية

- ١ (مبدأ الحماية في القانون .
- ٢ (معاهدة ١٩١٢ .
- ٨ (خرق فرنسا لمعاهدة ١٩١٢ .
- ٩ (تحريف مبدأ الحماية .
- ١٠ (السيطرة السياسية والإدارية .
- ١١ (السيطرة القضائية .
- ١٢ (السيطرة الاقتصادية .
- ١٣ (السيطرة الاجتماعية .
- ١٤ (السيطرة الثقافية .
- ١٥ (خرق حقوق الإنسان .

تشكيل المخرت العالي

جدولة السلطان



ملاحظة

١ - إن السطبة بشر إلى مالحى الحكومة الغربية من مخرت منقذنة ١٩١٤
 ٢ - إن الحكومة الغربية متاكر في الحكم من لرد إدارة الشؤون الشريفة
 المظنة بالراقبة الفرنسية فميدان هذه الإدارة تحمل محل الحكومة الغربية
 وتقوم بالوصاية الإدارية بينها وبين باقي البلاد .

مبدأ الحماية في القانون

ان الاستعمار الاوربي هو الذي أظهر شخصية القرن التاسع عشر في مظهره الحقيقي .

فقد وثب العالم القديم بعد أن غيرته الثورة الصناعية بحث عن منافذ لفضلات التدفئة .

ولقد حاول المستعمر في جميع عصور التاريخ ابراز ما كان يذكه من رغبة في التوسع في شكل قانوني مشروع فاعتبرت أوروبا في القرن التاسع عشر واجبا مقدسا عدم ترك الشعوب المتأخرة تسير طويلا في جهلها لقوائد (المدنية) وفي فرنسا لوحظت بعد سنة ١٨٧٠ بقليل لدى بعض رجال الدولة رغبة اكيدة في التوسع وعزم فار على خلق ممتلكات فيما وراء البحار وتسميتها . وأبرز مثل لهذه السلسلة هو جول فيري .

فهذا الرجل الذي وضع نظام الاستغلال الاستعماري الجديد اناج ثغره هو أبلغان يتحدث عن الانسانية وعن الحضارة وان يتبد بانواع المدنية الفرنسية . غير ان صميم فكرته ولحمة نظامه كانا موسومين بطابع اقتصادي . فهو الذي كان يقول : ان الحضارة وبنية البنية الصناعية . فتمت الدول القوية حيث توافر رؤوس الاموال وتكديس بسرعة وحيث يسير النظام الصناعي في طريق النمو المطرد . . يكون الاصدار من العوامل الجوهرية في رفعية الصوم . . وقد تساطل من جهته يوم ٧ نوفمبر ١٨٩٤ م أوجين ايشين رئيس الجمعية الاستعمارية في مجلس العموم خلال استجواب قائلا : ما هو الهدف الذي يجب الوصول اليه ؟ انا استا امبراطورية استعمارية ، ونحن مصممون على الاحتفاظ بها وتسميتها ، وذلك لضمان مستقبل بلادنا في القارات الجديدة ولتوفير الاسواق في هذه الامبراطورية لترويج منتجاتنا والحصول منها على المواد الأولية اللازمة لمصانعا . . والطريقة المثبة كانت بالطبع هي الالتحاق ، ولكن المستعمر ما لبث ان وجد نفسه امام دول قائمة الذات تربطها معاهدات دولية باسم أوربية

مختلفة ، لا أمام منطلقات عادية عن كل فانية . فكان عليه أن يراعى بعض
النسب ، احساس السكان المحليين وعواظهم ، وبالأخص تخفيف وطأة معارضة
الدول الأخرى ، أو على الأقل الحملات التي يمكن أن يوجهها فوج المعارضة
البرلمانية ضد غزو عنيف كبير التكاليف . ولتلافى هذه المصاعب اضطرت
الأوساط الاقتصادية المتولة في عالم الرأسمالية الكبرى الناشئة أن تنكر
وتخرض وتطلق نظاما استعماريًا من طراز آخر هو نظام الحماية .

وكانوا يرون أن استثمارا من طرف أدياب الإنتاج ولقائدهم وحدهم ،
ليس في أساسه مخالفا للخطة المصبة الجديدة التي سلكتها الرأسمالية الاستغلالية
الصلابة . وهكذا تم تدشين هذا النوع الجديد من الاستثمار منذ ١٨٨١
بنونس .

• • •

نظام الحماية في القانون الدولي

تعريف : • • • تولد نظام الحماية على اتفق نلتزم فيه الدولة الحامية باحترام سلطة
الدولة المنحبة . • • • (بادفان)

• • • نظام الحماية هو رابطة تعاقدية بين دولتين تتنازل بفضائها أحدهما للآخرى
عن ممارسة بعض حقوقها في السيادة الداخلية أو الاستقلال الخارجي ، وذلك
مع نصيب الدولة المتنازلة على اعتبار نفسها أنها لا تنسحب وجودها كدولة ذات
سيادة إلا من ذاتها ، كما تضطلع الدولة الأخرى بحمايتها من الهجمات
الداخلية أو الخارجية التي يمكن أن تعرض لها ومساعدتها على تطوير
مؤسساتها وحفظ مصالحها . • • • (ديباني)

• • • ان فكرة الحماية هي عبارة عن بلاد تحتفظ بمؤسساتها وتحكم فيها
وتدير دفة شئونها بنفسها بواسطة هيئاتها الخاصة مع مجرد مراقبة دولة أوروبية ،

(ليوطي)

وينخلص من هذا التعريف عدة نتائج عامة :

(١) الحماية تستلزم وجود رابطة ذات صفة تعاقدية : فهي اتفاق

اختبارى بين دولتين والتكاليف التى تحملها الدولة المحمية ازاء الحامى نتيجة
عن محذله صينة مساعدة دولة . ويرتب على هذا ما يلى :

١ - ان الدولة الحامية لا يمكنها ان تسبب فى الزيادة فى سوء حالة
الدولة المحمية .

٢ - ان العمل الجارى بالمعازم بغبر الاتفاقات المبرمة بين الحامى والمحصى
كالاتفاقات دبلوماسية لا يمكن ان تكون موضوع نزاع قضائى محلى .

(ب) الحاية تستلزم وجود دولتين اتين ، أى شخصين ممنوبين ،
تجرى عليهما مقتضيات القانون الدولى . فالدولة المحمية لا تندمج فى الدولة
الحامية .

وفىما بين الحامى والمحصى نستخلص لوازم الحاية كلها من فكرة وجود
دولة محمية ، أى دولة حقيقية لم تتنازل بسوجب المساعدة الا عن امتيازات
محددة واحتفظت الى جانب طابعها كدولة على صفتها كهيئة ينطبق عليها
القانون الدولى .

والدولة المحمية ليس لها تصرف فى الميدان الدبلوماسى الا بواسطة الدولة
الحامية ، ولكنها تدخل مع ذلك بصورة تبرزها عن الدولة الحامية ، فلها بالاختصاص

ان تبرم مساعدات مع دول اخرى غير الدولة الحامية . والحاية لم تبطل بذاتها
جميع المساعدات السالفة التى يجب على الدولة الحامية ان تضمن جرياتها ازاء
الدول الاخرى التى امضتها . ولهذا سمحت ما جريته العمل الدولى للدول
المحمية باضفاء مساعدات دولة .

مثال ذلك : الاتفاقية الفرنسية الايطالية المبرمة بتاريخ ٢٨ سبتمبر ١٨٩٦ فى

شان النظام الخاص بالاطالين فى الابلالة التونسية . فقد وقع الاعتراف بان هذه
الاتفاقية لم تكن فى حاجة لان يصدق عليها البرلمان الفرنسى لانهم اعتبروا
انها امضيت باسم سويلى الابلالة التونسية .

وترتب النتائج الآتية عن صفة الدولة التى يتم بها القطر المحصى :

١ - تراب القطر المحصى تراب اجنبى .

فالأحداث التي تجري فوق هذا التراب والأعمال المتجزة فيه لا تعتبر واقعة أو متجزة في تراب الدولة الحامية . فقد قررت المحكمة الفرنسية للتقاضي والابرام أن دخول المغرب تحت الحماية الفرنسية لم يتج عنه فقدان له ذاتية ، وأن الاقطار الموضوعة تحت الحماية تبقى أقطارا أجنبية يستقضي البندين ٢٣٥ و ٢٣٦ من القانون العسكري (قرار صدر من الفرقة الجنائية بتاريخ ١٢ أبريل ١٩٢٤) .

٢ - رئيس الدولة المحمية ينسج بالصفة القانونية التي لرئيس دولة ، وهو بهذه الصفة ينسج على الأخص بالحصة المنزلة بها في القانون الدولي في ميدان القضايا المدنية والجنائية .

٣ - رعابا الدولة المحمية لهم جنسية هذه الدولة لا جنسية الدولة الحامية .

٤ - المصالح السوية التابعة للدولة المحمية والعاطلة بترابها هي في ملكية هذه الدولة . فلذلك يرفض مجلس الدولة الفرنسي الاستئناف المرفوعة اليه ضد أعمال الإدارات المغربية .

٥ - إذا قامت الحرب بين الحامي والمحمي فهي ليست عملية نمرود ، ولكنها حرب دولية ينطبق عليها النظام الحربي الدولي (كتاب القانون الدولي السومى لدليز) .

٦ - حالة الحرب الواقعة بين اندولة الحامية ودولة أخرى لا تلزم الدولة المحمية بكيفية معينة .

وفي الامكان الناقول عن الفصاة التي يخولها القانون الدولي للدولة المحمية ، فنظريا اذا خرقت الدولة الحامية معاهدة الحماية فان في وسع الدولة المحمية أن تلجأ الى الهيئات الدولية .

واذا كان نظام الحماية يستمد أصله من عقد دولي فانه يبقى مع ذلك مؤسسة استعمارية ، حيث ان هذه المؤسسة لا تندرج عليها كوتها نتيجة ضغط معزز بالقوة تحت ثار عقد صادر عن دولة ذات سيادة . كما أن الاعتراف بها ليس سوى مسألة مساومة بين الحكومة التي تؤسس النظام الاستعماري وبين

الحكومات الأخرى التي لا يهمها سوى ما يبلحق مصالحها السلبية من تأثير .
(جورج سيل - القانون الدولي الصومى)

والواقع - كما يوضح ذلك م . لوقور - أن الدولة المحمية هي ما كان
يسمى فى الماضى بالدولة التابعة . . على أن الغالب هو أنه بعد مرور زمن على
الحماية لا تبقى للبلد القديم سوى سيادة اسمية ونجد أنفسنا إذ ذاك أمام الحقائق
تدرجى منور .

معاهدة الحماية الفرنسية للمغرب

ان حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة الجلالة الشريفة حرصتنيهما على احداث وضع قانوني بالمغرب يبنى على النظام الداخلى والامن العام ويسمح بادخال اصلاحات ويضمن نمو البلاد الاقتصادى اتفقا على مقتضيات الآتية :

الفصل ١ - اتفقت حكومة الجمهورية الفرنسية وجلالة السلطان على تلبس نظام جديد فى المغرب شامل للاصلاحات الادارية والقضائية والمدرسية والاقتصادية والمالية والسكرية التى ترى الحكومة الفرنسية من المفيد ادخالها بالفطر المغربى .

فهذا النظام سيجافظ على الحالة الدينية وعلى احترام السلطان وغوده التقليدى وصيانة الديانة الاسلامية والؤسسات الدينية وبالاخص منها الاحباس كما ينسل تنظيم مخزن شريف مدل .

وستفادى حكومة الجمهورية مع الحكومة الاسبانية فى شأن المصالح التى تنوب هذه الحكومة بسبب موقعها الجغرافى او ممتلكاتها الترابية على الشاطئ المغربى .

وكذلك مدينة طنجة ستحفظ بصيبتها الخاصة التى اعترف لها بها والتى ستحدد نظامها البلدى .

الفصل ٢ - يقبل من الآن جلالة السلطان ان تشرع الحكومة الفرنسية بعد اعلام المخزن فى الاختلالات السكرية التى تعتبرها ضرورية فى الفطر المغربى للمحافظة على النظام وعلى امن المعاملات التجارية كما يقبل من الآن ان تقوم باى عمل من اعمال الشرطة فى البر والمياه المغربية .

الفصل ٣ - تعهد حكومة الجمهورية بان تضد الجلالة الشريفة تضيدا مستمرًا ضد كل خطر قد يهدد شخصه او عرشه او يمرض للمخطر طمأنينة ولاياته ويخدم مثل هذا التضيد لولى العهد ومن يخلفونه .

الفصل ٤ - ان التدابير التى يقتضيها نظام الحماية الجديد يشرعها - باقتراح الحكومة الفرنسية - صاحب الجلالة الشريفة او السلطات التى يخوض لها

فى ذلك وكذلك التلن فى يرجع للقرارات الجديدة أو تعديل القرارات
الموجودة .

الفصل ٥ - سبتل الحكومة الفرنسية لدى الجلالة الترففة مندوب مقيم
عام يده جميع سلطات الجمهورية بالقرب وهو الذى يسهر على تنفيذ هذه
الماعدة .

وسبكون المندوب المقيم العام الوسيط الوحيد للسلطان لدى المتلن الاجانب
وفى يجره هؤلاء المتلون من علاقات مع الحكومة المغربية وسبكلف على
الاخص بجميع المسائل التى تم الاجاب فى الامبراطورية الترففة .
وسكون له سلطة المصادقة والاذن بالنشر باسم الحكومة الفرنسية لجميع
المراسيم التى تصدرها الجلالة الترففة .

الفصل ٦ - سكلف موظفو فرنسا الدبلوماسيون والقنصلون سبتل وحماية
الرعايا المغربية ومصالحهم فى الخارج .

وينهه جلالة السلطان بأن لا يبرم أى اتفاق ذى صفة دولية قبل موافقة
حكومة الجمهورية الفرنسية .

الفصل ٧ - ستنفق فى بعد حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة الجلالة
الترففة على وضع أسس لاعادة تنظيم مالى يحترم الحقوق المخولة لأصحاب
شعاب القروض العمومية المغربية ويسمح بضمان التزامات الخزينة الترففة
وبسبفلاص موارد الامبراطورية بكيفية مضمونة .

الفصل ٨ - سلتزم صاحب الجلالة الترففة بأن لا يبرم فى السبقل مباشرة أو غير
مباشرة أى قرض عمومى أو خصوصى أو سبخل بأى صورة من الصور أى
امتياز بدون اذن الحكومة الفرنسية .

الفصل ٩ - ستنقدم هذه الماعدة للمصادقة عليها من لدن حكومة الجمهورية
الفرنسية وسلم وثيقة تلك المصادقة لجلالة السلطان فى أقصر أجل ممكن .
وسبوجه حرر التوقيان أسفله هذه الماعدة وذيلها بطائبيها .

وحرر بطنس فى ٣٠ مارس ١٩١٢ (١١ ربيع ١٣٣٠)
الأعضاء

قرأ ووقع عليه ريشو - عبد الحفيظ

ان معاهدة الحماية التي ابرمها مولاي عبد الحفيظ على امضائها بطنس يوم ٣٠ مارس ١٩١٢ هي تطبيق لنظام الحماية التونسية الممضاة عام ١٨٨٣ على المغرب - مع التعديل الملحق - في دائرة الاتفاقية الفرنسية الالمانية المبرمة بتاريخ ٤ نوفمبر ١٩١١ والاتفاقيات الدولية السالفة وهذه المعاهدة (ترعى الى خلق نظام قانوني بالمغرب يساعد على ادخال اصلاحات ويضمن تسييرها) فهذا النظام الموضوع هو اذن حماية حقيقية تطبق عليها مقتضيات القانون الدولي بحيث ينفي المغرب دولة وشخصية قانونية دولة تمنح بذاتية خاصة وهذه الذاتية تستلزم احترام الدستور المغربي في جوهره واسسه فقد سلم مولاي حفيظ في شهر نوفمبر من سنة ١٩١١ مذكرة الى وزير خارجية فرنسا يقول فيها (ان مهابة الدولة واعتبارها واحترام مؤسساتها الخصوصية يجب ان تظل على ما كانت عليه في الماضي اذ لا تجهل الحكومة الفرنسية انه منذ نحو اربعة قرون والاسرة العلوية الملكية تقضى على زمام السلطة وانه يجب الاحتفاظ لها بذلك كما استرعى اهتمام الحكومة الفرنسية الى كون المغرب لم يخضع منذ الفتح الاسلامي لدولة اجنية كمنصورة وانه ما فتى يمنع باستقلاله منذ ثلاثة عشر قرنا) .

فلهذا الب لا يمكن تسيير المغرب ببلاد منصورة ..

فما هي اذن علائق الدولة المغربية بالحكومة الحاية وما هي حقوق كل منهما وواجباته سواء داخليا ام خارجيا والى اى حشد اثر النظام المحدث في وضعية المغرب السلية والقانونية وفي صيته كدولة وكدولة ذات سيادة ان تحليل بنود هذه الحماية يؤدي الى النتائج الآتية :

(أولا) واجبات الدولة المغربية

(١) في الداخل

١ - يمكن للحكومة الفرنسية ان تقوم بعد اعلام الخزن بالاحتلالات العسكرية اللازمة وهي مكلفة بالسهر على الامن برا وفي المياه المغربية (البند الثاني) .

٢ - الإصلاحات التي ترى الحكومة الفرنسية من المفيد إدخالها تقرر من طرف الجلالة السريفة أو من طرف السلطات التي ينبا عنها جلالته ولكن باقتراح من الحكومة الفرنسية (البند الرابع) ولتتل هذه الحكومة المصادقة على جميع القرارات التي يتخذها جلالة السلطان وإصدارها (الفصل الخامس)

٣ - يحظر على الحكومة الفرنسية أن تبرم في المستقبل أى قرص أو تنازل عن أى امتياز دون اذن من الحكومة الفرنسية (الفصل الثامن) .

(ب) في الحصار

١ - ليس للحكومة الفرنسية أن تبرم أى عقد له صفة دولة قبل أن تحصل على موافقة الحكومة الفرنسية (الفصل السادس) .

٢ - مثل الحكومة الفرنسية لدى الجلالة السريفة هو الوسيط الوحيد للسلطان مع المسلمين الأجانب وفي علائق هؤلاء المسلمين مع الحكومة الفرنسية ويكلف بجميع المسائل التي تم الأجانب في الدولة السريفة (الفصل الخامس)

٣ - مثلو فرنسا الدبلوماسيون وقناصلها ستأخذ بهم مهمة تمثيل الرعايا والمصالح الفرنسية في الخارج وحمايتهم (الفصل السادس)

(ثانيا) التزامات الحكومة الفرنسية

يختصر عمل فرنسا في الحدود الآتية :

(١) حفظ كل من سيادة السلطان السيادة والدينية في مجموع مملكته

تلتزم الحكومة الفرنسية بمساندة الجلالة السريفة في كل وقت ضد كل خطر يهدد شخصه أو عرشه أو يخل بالامن والهدوء في مملكته كما يساند نفس الساندة ولي عهد ومن يأتي بعده من الملوك (الفصل الثالث)

، ويحافظ هذا النظام على الحالة الدينية واحترام السلطان وغوته التقليدي واجراء شطر الدين الاسلامي والتؤسسات الدينية ، (الفصل الاول) واجزاء وضعية السلطان الدينية في كمالها المطلق تستلزم الإبقاء على وضعية السيادة لان الوضيتين مرتبطتان لا تفلان أى انفصال فقد أكد لبوطي يوم ٢١ ديسمبر ١٩٢٠ قائلا : هناك قبل كل شيء مسألة لا تقبل أى نزاع وهي أن سلطان العرب الذي هو من سلامة الرسول يتبوا أربكة الخلافة في نظر المخاربة ، أى

بفقد السلطة الروحية والسياسة ، ولكن من البديهي أن مهمة السلطان السياسية هي الأهم واحترام مبادئه ونفوذ الروحي ليس لوجوده معنى إلا لكونه شرطاً في كمال ظهور سيادة السلطان وسلطته العليا فالسلطان هو رئيس الدولة المغربية . .

وبنص الفصل الأول من عقد الحماية فيما يخص هذا التمسك الأول على الترابين اثنين :

- ١ - ستذكر الحكومة المغربية مع أسبابها في شأن ما لهذه من مصالح نظراً لوضعها الجغرافي ولملكاتها في الساحل المغربي
- ٢ - كما أن مدينة طنجة ستحفظ باطباع الخاس الذي اعترف لها به والذي سيحدد بموجبه ، نظامها البلدي . .

(ب) حفظ البلدي . الدستورية التي تهيمن على تنظيم الدولة الترفية

- ١ - مصدر الحكومة المغربية دائماً هو شخص السلطان أو اثنين على جميع مقومات السلطة سواء منها الضمنية أو المادية الترفية أم القضائية وهكذا . .
 - ان التدابير التي يستلزمها نظام الحماية الجديد ستخذ باقتراح من الحكومة المغربية من طرف الجلالة الترفية أو من طرف السلطات التي بينها جلائه في ذلك سواء فيما يخص المراسيم الجديدة أو تنفيذ المراسيم الموجودة . .
- (الفصل الرابع)

• وسيحافظ هذا النظام على الحالة الدينية واحترام السلطان ونفوذ التقليدي واجراء شائر الدين الاسلامي والمؤسسات الدينية لا سيما ما يرجع منها للأجلى . (الفصل الأول)

- ٢ - ان الحكومة المغربية وهي المخزن الترفي لن يمكن التناؤها ولا تمويضها بهيئة أخرى لان الفصل الأول ينص على أن النظام الجديد سيدخل اصلاحات على الهيئة المخزنية

- ٣ - لا يمكن لفرنسا أن تدعى أو تدعى نفسها دولة ذات سيادة مطلقة في المغرب أو تدعى مشاركتها له في سيادته اذ يحوى الفصل الخامس على تمهدها بأن تبين مسئلا عنها لدى الجلالة الترفية في شخص مقيم عام تأتته على جميع سلطات الجمهورية الفرنسية الذي وضعت مهمته في الدواعي والاسباب التي

ذكرت في مقدمة قرار تعيين الجنرال ليوغى أول ممثل فرنسا بالغرب .
 • فيجب عليه - كما ينص القرار - أن يستمر محميا مع مراعاة التزاماتنا
 تجاه الدول وأن يحترم خاصة ما وعدت به فرنسا من مساواة اقتصادية .
 • ويجب أن يظل مخلصا لفلسفة فكرة الحماية التي هي وحدها المطابقة
 للمساعدات الدولية والتي تتألف مع كل حكم مباشر .
 (ج) وضع نظام جديد يتصل بالإصلاحات الإدارية والفسائية والتنمية
 والاقتصادية والمالية والعسكرية التي ترى الحكومة الفرنسية من المفيد إدخالها
 بإقليم المغرب (الفصل الأول) فهذا الإصلاح السياسي والاقتصادي والمالي
 الذي هو قوام المعاهدة يجب أن يتم في دائرة احترام امتيازات الدستور المغربي .

خرق فرنسا لمعاهدة ١٩١٢

يقضى المطلق بأن يرتكز تأويل كل معاهدة حماية على نصوص المواد التي تعدد بصورة واضحة وضمة الدولة المحمية بالنسبة للدولة الحامية . غير أن وضع الحماية وإن كان يستمد أصله من معاهدة دولية إلا أنه يظل مع ذلك بالنسبة لفرنسا مؤسسة استعمارية ترتكز على بعض التباين في القوة . فالاختلاف في التأويل ترجع للنفاية التي ترمى إليها الحماية إذ يرى البعض أن هذا الوضع القانوني يطابق حقيقة بنة الحماية في احترام حضارة أهل البلاد وحكومتهم وشرائعهم . بينما يرى آخرون أن الحماية اختلاق مناسب يستغله الحامي ليس مباشرة تحت ستار شؤون البلاد . المحمية .

فما هو إذن الانحلاء الذي ساد في اخراج الحماية المغربية الى حيز المل ؟ لقد أجاب عن ذلك المقيم العام سنة ١٩١٤ حيث قال : ان المغرب حماية . ولكن هذا اللفظ الذي ينطوي مع ذلك على نظرية استعمارية كبرى وبسيطة بغبر في أغلب الأحيان كسوان شكلي لا كحقيقة واقعة . فهم يرون فيها ان لم نقل نظاما زائفا فلي الأقل نظاما نظريا ووضعية التقاليد تؤول الى الانسحاء بعد مراحل متتابعة . وهذه هي نتيجة معظم تجاربنا الاستعمارية . وهذه النزعة بلغت من القوة في المغرب وخارجه قبل الحرب مبلغا جعل مفاوضات سبة وضعيفة إذ صار الكبرون يضربون شيئا محنوما هذا الانسحاق نحو احكم المباشر والانسحاق المل الذي يسبق الاستحقاق القانوني .

المحاولة الاولى

لتطبيق الحماية المغربية

ان ليوطي هو الذي كلف لأول مرة بتطبيق المعاهدة الفرنسية المغربية المؤرخة بـ ٣٠ مارس ١٩١٢ وأن فكرته عن الحماية لم ترتكز على آرائه الخاصة في البدان الاستعماري وعلى نفس حثيات المهمة التي رسمها قرار التسعة فحسب ولكن أيضا على : الواقع المغربي . كما أبرز أمام عينه مجردا عن جميع الأباطيل التي ألصقت به عن قصد لتبرير التدخل في الشؤون المغربية .

وفيما يلي صورة عن هذا الواقع كما رسمها لبوطي أول مفيم علم للجمهورية
الفرنسية بالمغرب ..

ففي ٢٩ فبراير ١٩١٦ صرح في مدينة ليون بقوله :
..... فبينما وجدنا أنفسنا في الجزائر ازاء مجتمع في حكم الدم وأمام
وضعية مهلهلة قوامها الوحيد هو نخوة الرأي التركي الذي اتهمنا بمسجد
وصولنا اذا بنا قد وجدنا بالمغرب على العكس امبراطورية تاريخية مستقلة
تنار الى النهاية على استقلالها وتستحق على كل استعداد . وكانت هذه الدولة
الى حد السنين الاخيرة تظهر بظهور دولة قائمة الذات بموظفيتها على اختلاف
مراتبهم ونسبها في الخارج وحياتها الاجتماعية التي لا يزال معظمها موجودا
بالرغم مما لحق السلطة المركزية اخيرا من انحطاط ، تصورا ان لا يزال
بالمغرب عدد من الاشخاص (١) كانوا منذ ست سنوات خلف سفراء المغرب
المستقل في برن ، سبورغ ، وبرلين ومدريد وباريس يحض بهم كتاب
وملحقون وكان هؤلاء السفراء رجالا ذوي ثقافة عامة تفاوضوا مع رجال الدول
الاوروبية أندادا لانساد وكان لهم اطلاع على السائل السلية وتفوق لها .

• وازاء هذا الجهاز السياسي توجد هيئة دينية لا يستهان بها . فوزير المديعة
الحال قد سبق له ان التقى منذ بضعة سنوات دروسا في جامع الازهر بالقاهرة
وفي اسطنبول وبورصة (٢) ودمشق وهو يراسل حتى مع علماء الهند وليست
له وحده علائق مع النخبة الاسلامية في الشرق .

• وأخيرا توجد جماعة من رجال الاقتصاد من الطراز الاول تتألف من تجار
كبار لهم دور تجارية في متسنر وهلمبورغ ومرسيليا . وكثير منهم ذهبوا الى
هذه المدن بأنفسهم .. اضيفوا الى هذا - كما يعلمه جيدا كل من ذهب منكم الى
المغرب - ان هنالك جنسا له مقدرة في الصناعات وتشاط وذكاء واستعداد
لتطور يمكن ان تستفيد منه كل الفائدة بشرط ان نحترم بكل دقة كل ما يريد
ان يراه محترما ..

وقد ردد لبوطي في تقريره للحكومة الفرنسية عام ١٩٢٠

(١) لا يزال بعضهم على قيد الحياة الى الان . اي سنة ١٩٥١

(٢) الماسة القديمة للامبراطورية العثمانية

• لقد وجدنا هنا دولة ونسبا • وكانت البلاد تحتاز حقا أزمة فوضى ولكنها
 أزمة حديثة العهد نسبيا وهي أزمة حكومية أكثر منها اجتماعية •
 • وإذا كان المخزن قد أصبح عبدة عن مظهر - لا أكثر - فهو لا يزال على
 الأقل قائم الذات وبكفى أن نرجع بضع سنوات الى الوراء لنجد حكومة حليفة
 تظهر في العالم بمظهر دولة ذات وزراء كبار وسفراء احتكوا برجال الدول
 الأوروبية ومنهم من كان لا يزال حيا الى مدة قريبة بل منهم من لا يزال حيا
 الى الآن •

• ولكن تحت المخزن كانت معظم المؤسسات لا تزال قائمة • وهي تختلف
 حسب النواحي ولكنها تمثل حقائق ملموسة • •
 وفي يوم ١٧ أبريل ١٩٢١ صرح بالمار البيضاء قائلا :

يجب أن لا تنسى أنا في بلد ابن خلدون الذي جاء الى فلس وهو ابن
 عشرين سنة وفي بلد ابن رشد وليس خلفهما غير جدير بهما • وعلمنا الانظم تماما
 نفسه بين جدرانها تلك الدور النيفة بغاس والرباط ومراكش من رجال
 جعلوا منها مأوى للدراسة والتفكير والبحث • وفي كل مرحلة اكتشف من
 جديد رجالا لهم شغف بفرائضهم العلمية قد فتحت عقولهم لكل ما يجري
 في العالم وانشد طموحهم لتأدية بلادهم تساهم في الحركة الفكرية • •

وفي ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٣ أعاد الى الاذهان اندحاشاته الاولى فقال :
 • لما ذهب الى المغرب للمرة الاولى عام ١٩٠٨ بموتنا من طرف الحكومة الى
 الجنرال داماد اندحشت عند ما شاهدت أراضي شاسعة جيدة الزراعة واضحة
 الحدود تنظم حول ضيق حفية على خلاف أراضي الجزائر المنقسمة الى قطع
 غير منتظمة • وكان كل ذلك من عمل أهل البلاد فكان عندي منار دهنه عيفة •
 وفي ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٢ لحص ملاحظاته بالرباط قائلا :

• كلما ازدادت اتصالا بالتاريخ وكلما طال مكثي في هذه البلاد ازدادت
 اقتناعا بمنظمة هذه الامة • وبينما لم نجد في نواح أخرى من أفريقيا النسيالة
 سوى مجتمعات يكاد يكون في حكم العدم نتيجة لما سبق من فوضى وفصول أرباب
 السلطة - اذا بنا وجدنا هنا - بفضل استمرار السلطة في جميع الدول التي
 تماقت بكيفية مطردة على عرش المغرب وبفضل بقاء مؤسسات جوهرية رغم

الأقليات - امير اضورية فنية الذات ومنها حضارة تجمع بين العنفة والروعة .

اسلوب ليوطي

ان روح الحماية وفلسفتها كما تصورهما ليوطي كانتا تهدفان الى تحقيق
اتفاق اختياري بين التمتع بعد ما تم توفير الحماية وكان ما كان . وبعبارة أخرى
كان يهدف الى الحصول على رضى الغرب بالوضعية التي سوف يصبح خلاصا
لها فيما بعد .

ان النظام الوحيد الذي يضمن لنا الوصول الى تحقيق اهدافنا في السيطرة
على الشعوب هو ذلك النظام الذي يتيح لهذه الشعوب الاحتفاظ بما لها من
تقاليد وعادات واساليب في الحكم ، ويحافظ في نفس الوقت على ما لها من
استقلال موهوم .

ثم قال : . ولا شك ان لهذه النظرية اسسا قويا ، بل ان ذلك هو وجه
الدفاع عنها لدى أهل فرنسا ، فان لها كامل المرونة اللازمة لتسكتنا من تخويل
بلد من البلدان أقصى زرق اقتصادي وأن نجعل من هذا البلد المصنعة الرابعة
تجاريا وصناعيا تلك الصفة التي يجب ان تكون الترضى الجوهرى لكل مؤسسة
استعمارية

وهناك فائدة أخرى . فالفائدة لهم النفوذ . . فلتشر بهم في الحكم فتعود علينا
فائدة نفوذهم ونحن نجد جماعات متضاربة فلنجندهم في جلبها اليها عوض فصلها
بعضها عن لان ما كان في حكم المدم لا يسيط عليه حكم واتنى لاعتقد
ان هذه الضرورة لا تتحقق في أى مكان أكثر من نحنها في بلد الإسلام حيث
يسود الاتصال بين النظام الاجتماعي والتربية الدينية اللذين لهما جذور
بلغة لا يمكن استئصاله الا بعد زمن طويل (تحرير ١٥ يونيو سنة ١٩١٥) .

تصريحات رسمية تؤكد هذه السياسة

قدم الجنرال ليوطي للمولى عبد الحفيظ يوم ١٥ من شهر مايو سنة ١٩١٢
قهاء بالمبارات الآتية :

• لتتحقق جلالكم أننى في احترامى للاميازات التقليدية التي تمنح بها

السلطة الشريفة أتبع في ذلك ما توجه على عواطفى الشخصية . كما أتى فى احترامى لديانة رعاياكم وأعمالهم أوكد لجلالتكم أن فرنسا مصممة على مساعدتكم مساعدة فعالة لأحداث وضع كافل للنظام والمدنية والتقدم .

وفى ٢٠ من شهر أكتوبر سنة ١٩١٢ بمناسبة جلوس مولانا يوسف على العرش صرح بما يلى :

« ان لى عظيم الشرف وكبير السرور يتبلغ جلالتم تهنئىء حكومة الجمهورية الفرنسية بمناسبة جلوسكم على العرش وتمنياتها لازدهار عهدكم . ولكن لجلالتكم كامل الثقة فى المساعدة التى تحتزم حكومة الجمهورية امدادكم بها طبقا للاتفاقات السالفة حتى يتمكن لكم بسط الامن والسلام فى مملككم وتنمية مواردها وترقية مؤسساتها فى دائرة الاحترام التام لعوائدها وديانتها . ولجلالتكم أن نعهد على كامل اخلاصى واخلاص مساعدى لاعانتها على انجاز هذا العمل العظيم . »

وفى التعليمات التى وجهها ليوطى الى قائد ناحية الشاوية بتاريخ ١٠ فبراير سنة ١٩١٣ أوصاه . بأن لا تعزب عن ذهنه البتة المصبة الخاصة التى تتسم بها الحماية والواجبات التى تستلزمها ازاء امتيازات جلالة السلطان والمخزن والموظفين الاهالى والمشكلة التى يبنى عليها - وهى أعوص المشاكل ازاء هؤلاء الموظفين - هى حفظ هيتهم واختصاصاتهم التقليدية وسلطتهم المتروعة مع القيام دون انقطاع بمهمة المراقبة التى هى دعامة هذا النظام . »

ثم أوضح تعليماته بخصوص موقف الموظفين الفرنسيين ازاء السلطات المغربية فقال : « من المعلوم أن القواد هم الذين يحكمون قبائلهم وأن مهمة المجلسين المحليين لسلطتنا يجب أن تقتصر على مراقبتهم . »

وقد تحدث ليوطى عن خواص سياسة الحماية فى تقريره للحكومة الفرنسية المؤرخ فى أول ديسمبر سنة ١٩١٦ فقال .

« وآخر خاصية هى أن نحفظ للمخزن والسلطان وظائفهم وامتيازاتهم الجهورية . . . ولنا قوم بذلك فيما يخص السلطان نظرا لالتزامنا فى عقد الحماية بحفظ سلطته العليا فحسب بل بالأخص لأن حفظ هذه السلطة يعتبر فى نظر جميع المغاربة كأسى ضمانة للباقي ولكل ما سبق بل ولجميع الضمانات التى يطالبون بها . »

تحر يف مبدأ الحماية

وهذه الحطة ما لبثت ان اخفت أمام عرافيل شتى ، فالتحق بشكليات الماضي هو أبرز ميزة لبنة فرنسا الاستعمارية ، ويمكن أن نرجع لهذه الروح التقليدية تثبت الفرنسيين ببيادىء الادماج وقد كتب ليوطى عام ١٩١٤ يقول :
« إن هذه التزعة بلغت من القوة فى المغرب وخارجه قبل الحرب بلنا جمل مقاومتها صعبة وضعيفة اذ صار الكثيرون بضميريين محتوما هذا الانسباق نحو الحكم المباشر والاستحقاق الصلى الذى سبق الاستحقاق القانونى . »

وبسجرد امضاء عقد فلى بدأت هذه الحملات الموجهة ضد خطة الحماية تتزايد وقد حاول ليوطى الذى كان يؤمن بصلاحيه هذا النظام أن يواجه تلك الحملات ، ولكن مجنا حاول ذلك لان التيار كان جارفا .

وقد صرح منذ ٦ يونيو سنة ١٩١٢ بصد مشروع لتنظيم الاقامة فقال :
« وبالعكس من ذلك فأتنى مضطر لان اتخذ الاحتراسات حول الفصل الاول من مشروع الظهير الشريف الذى نسلزم كعبه تحرير الفضا بالفعل على سلطة المخزن وتنازلا عمليا حقيقيا للسلطان عن حقوقه لى . »

هذا الفصل الاول غير الموافق معناه لو بفى انكار الحماية تماما لانه لا يرمى لافل من جعلها طاقا حقيقيا بما فى ذلك من نتائج وأدى من الواجب ان أعيد الى الاذهان نص هذا الفصل كما ابرق به الى . أن نصم الجمهورية الفرنسية العام بالمغرب بارس باسمنا ولخير مملكتنا جميع السلطان البلية والمكرية والادارية الصادرة عن سيدتنا البلاء ، فلو اتنى مارست جميع السلطات البلية والمكرية والادارية فليست أدري ما كدت أتركه للسلطان من سلطات وما هى يا ترى الاختصاصات التى ستظل بيد حكومته المخزنية .

واننى أدري بالعكس من ذلك انه لا يمكننا ان نواجه فى هذه البلاد المصاعب المختلفة التى تترب عن هذه الوضعية الا اذا أعدنا للمخزن مظهره الصورى . وبالجملة فانه لا يمكننا فى أية حال من الاحوال كما انه لا ينبغي لنا والحالة هذه أن تنهج فى هذه البلاد سيرة الحكم المباشر . .

وفي عام ١٩١٣ كتب نيمزي الى وزير الخارجية الفرنسية بمناسبة امضاء
السلطان للخبر حول تجديد نظام المدلية فقال :

« قد ظهر لي انه من المناسب لروح معاهدة الحماية المؤرخة بـ ٣٠ مارس سنة
١٩١٢ وكذلك لنصها ان تبذل بجلالة السلطان في شكل ظهر مزيل بموافقتي
مهمة تجديد نظام المدلية في مملكته ونص الخبر المشار اليه آخا على ان هذا
الاصلاح سينجز من طرف جلالاته الشريفة باقتراح من الحكومة الفرنسية وعلى
هذا ارى ان نلقوا ليكون معاهدة الحماية يجب ان تؤول بكامل الدقة لا يمكننا
ان نحدث في المغرب محاكم فرنسية بموجب قانون أو قرار فرنسي دون ان
نكون قد منّا بسيادة السلطان بصورة تخالف نص المعاهدة وقد أكدت هذه
النظرية تماما الفتوى التي استصدرتها من م. جان لابي المحامي في كل من مجلس
الدولة ومحكمة النقض والابرام » .

وهكذا فينا كان حدود ظهور شريف يكفى - كما هو بديهي - لتأسيس
محاكم جديدة اذا بالسلطات الفرنسية ترى مع ذلك ان من الضروري تأكيد
القرارات التي اتخذها السلطان بكفة مشروعة بقرار أصدره مباشرة رئيس
الدولة الفرنسية .

وفي عام ١٩١٥ ارتأت الحكومة الفرنسية اقتراح مشروع قانون يرمي الى
تسهيل الحصول على صفة الرعية الفرنسية للمصريين وفدماء المحاربين في
أقطار أفريقيا الشمالية الثلاثة ومن جملة الحجج التي أدلى بها المقيم اذ ذاك لينن
عدم امكان تطبيق ذلك المشروع على المغرب قوله :

« ومن جهة أخرى فليس هناك تدخل أشد منّا بسيادة السلطان من هذا
المشروع » .

« فمضى ذلك انكار جدا الحماية نفسه الذي يركز عليه كل شيء في هذه
البلاد » .

« غير أنني لست بمنتهى اذا لم تكن الحماية تعتبر في نظر واضعي المشروع
وكذلك عدد كبير من مواطني بمثابة نظام انتقال وضع يجب ان يؤدي حتما وفي
أقرب وقت ممكن الى الالحاق أو الادماج بواسطة سلسلة من التمدينات تخرق
هذا النظام تدريجيا » .

• ان تجربتي الاستعمارية قد كونت في نفسي اتيفيق التام بأنه اذا كان الالحاق
ينحتم في بعض الاحوال واذا لم يكن بد من التفكير في التراجع عنه اذا ما نرد
ان نظام الحماية هو بعكس ذلك يجب ان يحفظ حينما أمكن اقراره . . .

وقد وجه ليوطي في نفس انفي بتاريخ ٤ فبراير سنة ١٩٢٢ ملاحظاته بصدد
مشروع قانون في شأن التبعة العسكرية فقال : « أما فيما يخص تجنيد الإهالي
بالمغرب فأنني لاحظت أولا أن المغرب ليس بلاد حماية فحسب بل حماية من نوع
خاص ويمكن القول بأن هذا النوع لا تغير له لأن المغرب قد حفظت له المعاهدات
الدولية أكثر من تونس وضمينه كدولة تتمتع رغم كونها محمية باستقلال ذاتي
حقيقي تحت سيادة السلطان الفعلي الذي ليس رئيسا سلبيا فحسب ولكنه
رئيس ديني أيضا .

ان هذا امر واقع كثيرا ما نستد عليه يوما في علاقاتنا مع الدول الأجنبية ولنا
فيه أكبر الفائدة أيضا في سلبنا الداخلية بالمغرب وفي علاقاتنا مع الاسلام
عموما حتى نحل بالمحافظة على مبدئه .

ومن جهة أخرى فإن السلطان له وحده حق التشريع بالمغرب فيما يخص
رعاياه الذين يخبرون تابعين له لا سلبيا فحسب ولكن دينيا أيضا ، وهذا هو
الشيء الذي ينبغي أن لا يحزب عن فكرنا طريقة عين ثم ان هذا التجنيد العسكري
لا يمكن أن ينظم الا بظهير يتخذ السلطان وحده باتفاق تام مع الدولة الحامية
ومثلها لا بقوانين ولا بقرارات صادرة من فرنسا .

ولكن الحملات ضد نظام الحماية نوات بشدة لا سيما بعد حرب ١٩١٤ -
١٩١٨ حيث أصبحت بعض الشخصيات الفرنسية تهتم بمصير نظام الحكم بالمغرب
مقترحة استبداله بنظام حكم مباشر يشبه النظام الجاري به العمل في المقاطعات
الفرنسية وقد عارض ليوطي بقوة جميع ما يهدد السيادة الوحيدة التي يعتقد
أنها مفضولة سواء بالنسبة لفرنسا أم بالنسبة للمغرب وهي سيادة الحماية وقد
أكد ذلك بالرباط يوم ٢٤ نوفمبر سنة ١٩١٩ خلال اجتماع عصفه غمرق
التجارة والفلاحة حيث قال :

• ان هناك نقطة أخرى لا يمكن أن نهمليها وهي مبدأ الحماية فأنني أحصل
مسي من باريس تأكيدا واضحا من طرف الشخصيات المشهورة بأن هذا المبدأ

يجب أن يبقى خارجا عن كل نزاع فنظام الحماية ليس قضية شخصية ولا محبة ولا فرنية وانما هو واقع نظمه مساعدات وضته اتخاقت دولة ليس لاي منا ولا للحكومة الفرنسية تثيره ويتج عن ذلك أن المغرب دولة لها استقلال ذاتي تقوم فرنسا بحمايتها ولكن تبقى خاضعة لسيادة السلطان بنظمتها الخاص . ومن أهم شروط وظيفتي ضمان مجموع هذا النظام واحترامه .

ومن نتائج هذا الوضع الواضي أن المؤسسات البلدية الفرنسية لا محل لها بالمغرب ، فمن مواطنينا يمكن أن تكون لهم بهذه البلاد هيئات وتمثيل مهني ، ولكن لا يمكن أن يكون لهم بها تمثيل سياسي . . ان المطالبات والمنافسات حول هذا الوضع ليست سوى جهل ضائع ووقت ذهب سدى ، وأنصف الى هذا دون كبير الحاح انه نظرا لكون نظام الحكم بالمغرب مضموما باتخاقت دولة فإن المطالبات في هذا الموضوع ليست عديدة الجديوى فحسب ولكنها من الخطورة بمكان بحيث تكون الحكومة الفرنسية اول من يجعل لها حدا . .

ومن المعلوم أن الجالية الفرنسية بالمغرب شاركت في الانتخابات الفرنسية يوم ٢١ أكتوبر سنة ١٩١٥ وفي يونية سنة ١٩٢٦ وذلك بالرغم عن الاحتجاجات المتكررة التي قام بها جلالة السلطان المؤنس على سيادة المغرب .

و هناك أيضا مشروع ظهير لسنة ١٩٥١ يخفى بنسبيل الجالية الفرنسية والأجنبية في المجالس البلدية المتخبة لم يصادق عليه جلالة السلطان لسبب يعيقون الدولة المغربية واميازاتها الضمومة بمساعدات .

وفي ٧ ديسمبر سنة ١٩١٩ خاطب القيم ليوطي جلالة السلطان وقد كانت بلفته هذه الاتفاقات الموجهة الى سيادة الحماية مينا له مرة أخرى عزم فرنسا الصميم على الاحتفاظ بنظام ١٩١٢ قال :

مولاي :

« اتنى سرور سرورا خالصا بأن أسلم لجلالتكم نص البرقية التي كلفني وذرير الخارجية بلسم حكومة الجمهورية أن أبلغها اليكم .

وأبى الا أن أجدد شخصيا لجلالتكم الضمانات الصريحة التي ما فترتم تلقونها من حكومة الجمهورية اذا نظام الحماية الذي تضمنه المعاهدات ، والذي ينشئ على سيادة جلالتم وقيام المخزن بسهامه وحفظ المؤسسات التقليدية في

الدولة الشريفة واحترام السكان . فالتغريب لا يضمن على أحسن ما يرام تسببه
المسألة والاجتماعية وكذلك سلامة وقوته إلا في دائرة مؤسساته الخاصة التي
لا يمكن أن يلحقها تبديل أو تغيير . وأبنت حكومة الجمهورية بتأكيد ما أن التغريب
يحقق أحسن تطور في دائرة مؤسساته الخاصة التي لا تقل التغير إلا أن تخص
بكبنة نهائية كل نزاع أو خلاف أو شك فيما يخص مبدأ نظام الحماية بجميع
ما ينتج عنه . .

ورغم هذه التأكيدات فإن نظام الحكم البلشفي كان إذ ذاك قد نسا وزرع .
ولسع أيضا إلى أول مقيم يحدد الموقف في المكروب الذي جلب فيه قلب
بتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٠ يقول :

« كيف نطلق الحماية الآن بالتغريب ؟
أولا فيما يخص السلطان .

اهتمام كبير بحفظ مظاهره الخارجية واحاطتها بهالة من التشریفات ولكن ما
هي الحفنة الكامنة تحت هذا المظهر ؟

فكل التدابير الإدارية تتخذ باسمه فهو ينفذ الظاهر ولكن ليس له في الواقع
أي نفوذ وليس له اتصال إلا بمستشار الحكومة الشريفة الذي يراه يوما ، هذا
كل ما هنالك أما نظره فلا يطلب في الواقع إلا شكليا وهو معزول عن الناس
داخل قصره مبدع . من شؤون الدولة لا يقف على أي شيء بنفسه ورغم رغبته
الأكيدة في ذلك ولكنه يحتفظ في الظاهر ما تحتفظا كبيرا ويتنظر أن تعرض عليه
الاشياء .

وكان رؤساء المصالح يفتخرون في الأدائل على التوال إلى مجلس الوزراء
الأسبوعي الذي كان يحضره بانتظام مدير مصلحة الاستعلامات الذي يطلعه على
الحالة المالية والمكرية ثم تعرضت هذه العادة شيئا فشيئا وتنازل مدير
الاستعلامات عن مهمته لأحد الأعوان من الضباط .

ولا يشارك الصدر الأعظم ولا الوزراء في أية مداولة حول الشؤون الهامة التي
تدرس في المصالح الفرنسية وحدها بمنزل عنهم ولا يطلعون على ذلك بأجمال
إلا بواسطة المستشار الذي ليس له إلا اطلاع محدود وهو غير متاهل للأضواء
بياناته .

ولا يوجد تقريرا في اتصال فيما يخص المصالحاء الشؤون بين رؤساء المصالح
والوزراء، فالخبر الذي ليس لديه ما يتطه بوقت أن يسرلى عليه يوم الغد،

ثم ذكر وهو يدرس تأثير حالة الحنة فيما بعد الحرب بكيفية علمة وحالة
العالم الاسلامى بكيفية خاصة على البلاد العربية فقال :

« فمن اليوم المتحقق أن نعتقد أن النظرة لا يتعرون بما هم فيه من عزل
عن الشؤون العمومية فهم يثابون لذلك ويتحدثون عنه »

« و تكون لديهم نية تحس بالحياة وتريد أن تسمل ولهذا النية ميل الى
التعليم والشؤون العامة ونظرا لكون هذه النية لا نجد أمامها عوائق لان الادارة
لا تعطىها المناصب الا بحقدار ولا تسمح لها من ذلك الا بالوضع فانها سبغت
لنفسها عن الطريق من جهة اخرى » كما ستحاول التكلل للاعراب عن مطالبها
كما ربح ذلك من قبل »

وقد آن لنا أن نتلدى : حذار حذار ! »

انقلاب الحماية الى نظام الحلق عمل

ومكذا فالرغم عن الهيئة وعن السلطة التي كان يشتم بهما لبطولى فانه وجد
نفسه عاجزا عن ايقاف هذا النار الذي أصبح لا مفر منه نحو الحكم المباشر وقد
كتب عام ١٩٢٠ يقول : « ولست أعيد الى الأذهان ما ذكر آنفا الا لأقول بأنه اذا
كنت قد بذلت جهودا لاحاطته - بنى السلطان - بهالة من الرعاية وحاولت
بشق الانفس تصديره ورفع قدره بالمغرب في جميع المناسبات معارضا بذلك
نزعة كبر من مواطني من أفراد اجالية الفرنسية الذين كانوا ميسالين بسبب
تربيتهم وتكوينهم السبسي الى الازدراء به والحط من قدره فقد اضطرني الحال
مع ذلك الى أن أدرك أنني لم أحصل على تأييد جين من فرنسا
فإن سلوكي أخذ يظهر شيئا فشيئا كأنه ينبعث عن عاطفة شخصية كما أدركت أن
السلطان اليوم أصبح رغم حسن ارادته ورغم حسن ارادتي لا يمثل ازا المصاعب التي
يجتازها المغرب عنصر القوة والسلطة الذي كان من الهل أن نجعله منه »

فأمر اذن بهذا هذا عنصر المبادئ التي تميز عليها وضعية المغرب ، بموجب
معاهدات تضمن وحدة الدولة الترفقة وسيادة السلطان وبموجب عقد الحماية

الذي يجعل أساس الوضع الجديد مرتبطا باحترام نظام الحكم بالمغرب احتراماً تاماً وبنفوذ السلطان .

١) مبدأ وحدة التاميم المولدة الشريفة

إذا كان هذا المبدأ قد وضع وضاً واضحاً في عقد الجزيرة الدولى المؤرخ ٧ أبريل ١٩٠٧ فرد الفصل الثالث من معاهدة فاس سنة ١٩١٢ الذى ينص على التزام فرنسا بساندة صاحب الجلالة الشريفة فى كل وقت ضد كل خطر يهدد شخصه أو عرشه أو يحل بالامن والهدوء فى دولته - فان العقد الاخير ينص فى فصله الاول على قيدين لا يبرران مع ذلك تمزيق وحدة البلاد وتنسيبها الى مناطق نفوذ فرنسية واسبانية ودولة .

١ - القيد الاول - على الحكومة الفرنسية - حسب معاهدة فاس - أن تتفق

مع الحكومة الاسبانية حول : المصالح ، التى تستمدّها من وضعها الجغرافى وممتلكاتها بالساحل المغربى .

الا أن فرنسا بموجب اتفاقية مدريد المؤرخة فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩١٢ والقول يشارك المغرب فيها مطلقاً لا مدة المفاوضات ولا عند التوقيع تازلت لأسباباً عن منطقة نفوذ منفصلة عن باقى المملكة بحدود وقع تعيينها فى الفصل الثانى من الاتفاقية المذكورة .

بل هناك أعظم من ذلك فان فرنسا مع تصريحها ، بأن التواشى الحاضرة للنفوذ الاسبانى تبقى تحت سلطة السلطان المدنية والدينية - خولت من نقلها للخليفة الذى سيجب فى تلك المنطقة نفوذاً عاماً عن السلطان يمارس بموجب الحقوق التى ينسج بها السلطان .

وقد استجبت أسبانيا من ذلك كما صرح به رئيس حكومتها عام ١٩٢٢ بعد مداوات فى مجلس الكورنيس بقوله : « ليس للسلطان فى منطقتنا لا من الناحية الروحية ولا من الناحية السلبية أدنى ذرة من السلطة مطلقاً لانه نوض فيها بأنفسنا وبصورة دائمة للخليفة » وقد شرح ذلك ليوطى بقوله : ومنضى هذا بعبارة أخرى أن فى المغرب سلطتين لهما سلطات واختصاصات واحدة ، سواء فى الناحية الدينية أم فى الميدان السياسى أحدهما فى المنطقة الفرنسية والاخر فى المنطقة الاسبانية .

ويمكن القول على هذا بأن اتفاقية مدريد المؤرخة في ٢٧ نوفمبر سنة ١٩١٢
تم خرقا للمعاهدات الدولية السالفة والمعقدة فاس .

القيد الثاني : طنجة

ينص الفصل الأول من عقد الحماية على أن هذه المدينة ستحظى بالصيانة
الخاصة التي اعترف لها بها والتي سيبني عليها نظامها البلدي .
غير أن اتفاقية ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٣ التي جمعت منها منطقة ثالثة منفصلة
كمباضتها عن باقي الأقاليم الغربية ولكن خاضعة لسيادة السلطان - سلحت
السلطان التتريية والتقنين الإداري وكذلك الحكم المباشر لهيات دولة فلا
يمكن لأحد إذن أن يتمتع عن الاعتراف بأن فرنسا قد تجاوزت هذه المرة أيضا
حدود السلطة التي حولتها معاهدة الحماية في دائرة وحدة الأقاليم وحفظ سيادة
السلطان .

ج - مبدأ حفظ سيادة السلطان ونفوذ واحترام دستور مملكته

إن ما آلت إليه حالة المغرب في السنين الأخيرة التي قضاها به لبوطي كمقيم
عام يمكن أن نوصف هكذا : سلطان سجين قصره ، وإدارة مخزنية لم تبقى لها
قبة تركب من ، أصحاب مراتب ، فقدوا سلطانهم ونفوذهم ، وإدارة فرنسية
هي صاحبة الأمر والتي تطبق بصورة تتزايد مع الأيام نظام الحكم المباشر مع
سره بظواهر كذابة .

رجال أوربية يزدد استيلاؤها الاقتصادي على القطر يوما فيوما .
وبعد ذهب لبوطي دشن بالمغرب النهج الاستعماري المحض ، أي الإدارة
المبتسرة التي لا ترى في الحماية فتح المجال أمام الدوايب التقليدية والمؤسسات
الوطنية حتى تترعرع وتزدهر ، ولكن ترى فيها تدميرا لحضارة المغرب ،
وقضاء على قوائمه الحقيقية واحتقارا للجنس الذي يعيش فيه واستعبادا له .
وهذه السياسة التي هي بطبيعة حالتها من لوازم كل نظام ادماجي ظهرت
عند التطبيق في شكل سيطرة شاملة تتولى على كافة ميادين السبسي والإداري
والفضائي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، كما ظهرت في شكل خرق
واضح لمبادئ حقوق الإنسان .

السيطرة السياسية والإدارية

لا يتارع أحد اليوم في كون فرنسا قد وجدت بالقرب عند مجيئها إلى مجموعة من الأجهزة التقليدية التي تستلزم حتما قواعد تسييرها وجود دستور سياسي وتنظيم إداري يتحكم في مجموع النشاط الوطني .

وهذه الأجهزة تشمل كما رأينا من جهة على حكومة مركزية تألف تحت ظل جلاله السلطان الرئيس الديني والسياسي من مجموعة وزارات (رئاسة الوزارة والداخلية ، الشؤون الخارجية ، المالية ، الحربية) تخضع كلها للسلطة الصدر الأعظم - الوزير الأول - الذي يضم إلى وظيفته الخاص وظيف وزير الداخلية وتشمل الأجهزة المذكورة من جهة أخرى على إدارة أقلية يشرف عليها بلشوات وقواد تبهم مجالس الجماعات التي تمثل المصالح المحلية .

وهذا الجهاز هو الذي هدفت الحماية إلى إصلاحه وتنظيمه مع المقننات المصرية في دائرة حماية سيادة المغرب ودستوره .

ولكن التحليل والمرض السابقين يكشفان لنا أن الاستعمار الفرنسي بدوس مبدأ الحماية وأنه لا يخرج من البت بالقانون ولا يشرف إلا بالواقع وحده ، ويؤدي هذا التطبيق الذي أصبح مبداء إلى عدم اعتبار أي فريق بين المحمية والمنصرة إلا إذا كان الأمر يتعلق بدولة أخرى كان لها فيما قبل علاقات مع الدولة المحمية أما من الوجهة الداخلية الفرنسية فإن الفروق الجوهرية لا نكاد نذكر ولا تطلق إلا بالجزئيات وبهذا أصبح الحماية نظاما تخول به الدولة الحامية لنفسها سلطات السيادة الخارجية والداخلية للدولة المحمية والجهاز السياسي والإداري لهذه الدولة بمجرد من مدلوله وتنقلب دواليه إلى هيئات منفذة تابعة لطبقات من الساسة والإداريين للدولة الحامية ، وسأنتهي في المرض التالي بأتملة نوضح هذه السلسلة .

تنظيم القرب السياسي والاداري

كفء الحماية

السلطة المركزية

السلطة الخيالية - الحكومة المغربية (المخزن)

لم تحتفظ الحماية لمؤسسات الدولة المغربية الا بالظاهر ، بحيث لا تمثل تلك المؤسسات سوى سراب يراد به مراعاة الفكر العام الدولى وعواطف الشعب المغربى .

والواقع ان هذه المؤسسات اختصرت منذ البداية اختصارا كبيرا واجلت الى اجهزة تابعة تصرف فيها جميعا ادارة فرنسية أصبحت قابضة على مقاليد الامر فلادة على جلالة السلطان الذى قلعت الحماية من سلطانه تدريجيا فارتأت ان تقصر ما على وضع الحاتم على النصوص التشريعية بحسبى المخزن اليوم على ما يلى :

١ - الصدر الاعظم وهو رئيس الادارة الشريفة نظريا ، ولكن سلطته فى الواقع تلتانى أمام الكتاب العام للحماية الذى تديره حكومة باريس مباشرة .
٢ - ووزير المالية وهو غير مكلف بكل ماله صلة بادارة المالية المغربية ، وانما تقتصر مهمته على فرع منها - القسم الشرعى - تحت المراقبة الفعلية لموظف فرنسى كبير .

٣ - وزير الاحباس المكلف بادارة شئون الاوقاف ، ولكن المراقب الفرنسى والمصالح التابعة له هى التى تصرف فى الحقيقة فى شئون الاحباس .
والتبديلات الطفيفة التى أدخلت فى شهر يوليو سنة ١٩٤٧ على تركيب المخزن المركزى والتى قدمتها الاقامة العامة اذ ذاك - كمرحلة جديدة - فى تطور القرب السياسى تلخص كما أوضحه بيان أصدره جلالة السلطان بتاريخ ٣١ يولية سنة ١٩٤٧ فى اضافة مندوبين جدد - فى المالية والشئون الاجتماعية والفلاحة والمعادن - لاصلاحيات لهم ولا نفوذ أضيفوا الى مندوبى الصدر الاعظم الموجودين (التليم - الاشتغال السوية والبريد) فان مهمتهم تنحصر حسب عبارات

مظهر التلبس في جميع الاخير و ربط حلة الوصل مع المديرين الفيين
الفرنسيين « وقد نشر البيان المذكور اثر تصريح الحكومة الفرنسية حول منزى
هذه التعديلات التي قدمت كاصلاح دستوري .

اما مجلس الوزراء والمديرين الاسبوعى الذى أعلن عنه في نفس الوقت فانه
لا يتالج أى امر علم من أمور الدولة والجلسات القليلة التي اتخذت منذ
تلبس لاتعدو أن تكون اجتماعات اخبارية يكفى الاعضاء المتفاربة خلالها بتسجيل
القرارات التي اتخذتها سلفا مصالح الحماية في غيبة عنهم . والمجلس الذي يدير
في الواقع شئون البلاد هو الذى يجتمع دوريا ويحضره الى جانب النقيب العام
جميع المديرين الفرنسيين مع رؤساء النواحي الفرنسيين .

ويجب أن نلاحظ أن المخزن قد وضع في مجموعه تحت اشراف ومراقبة
إدارة الشئون الشريفة التابعة للنقيب العام مباشرة .

السلطة القضائية - الادارة الفرنسية

تشمل هذه الادارة على هيئتين عليا ومصالح مركزية ومصالح اقليمية وبلدية

الهيئات العليا

١ - النقيب العام .

ان سلطاته المحددة في مساعدة الحماية - الفصل الخامس - والموضحة في قرار
الحكومة الفرنسية المؤرخ في ١١ يونية سنة ١٩١٢ - قد أصبحت فيما بعد غير
محدودة ، فهو الذى يقرر النصوص التشريعية ويأذن في نشرها ويحكم
المخرب ويراقبه أى أنه يضع القانون ويراقب تطبيقه .

نعم ، إن القوانين - الظاهر - لا تزال تعرض على جلالة السلطان ليذبلها
بخطه أو على وزيره الأكبر ليوقعها - القرارات الوزارية في ميدان التقنين
الادارى - ولها ما حقا الرضى ولكن انقيب العام لا يبا بهذا الرضى فينخذ
بكيفية غير مشروعة قرارات تسمى « قرارات مقببة » وقد استفحل الامر منذ
الحرب الاخيرة وبالاخص أثناء مدة الجنرال جوان الذى استعمل هذه الوسيلة
لتعزيز نظام الحكم المباشر بل ذهب الى تعيين وعزل موظفين منزلة كبار دون

موافقة الحكومة الشريعة ومن المفيد ان نذكر ان جلالة السلطان هدد بالخلع في فبراير ١٩٥١ لرفض مشاريع قانونية اعتبرها ضيقة لمصلحة البلاد العليا وغير متلائمة مع السيادة الوطنية .

وهذه السلطات الواسعة التي يتمتع بها المقيم العام استفحلت بسبب تفويضات انتزعت من السلطان بمناسبة حرب ١٩٣٩ تلك التفويضات التي وان كانت مخالفة للدستور المغربي فقد احتفظ بها رغم انتهاء الحرب .
وبين المقيم العام في عهده معتد بالاقامة بنوب عنه أثناء غيابه أو مرضه ، وله أيضاً ديوان مدني وديوان دبلوماسي .

٢ - وبأني بعد المقيم والمساعد الكاتب العام للحماية المكلف بتركيز مصالح ادارة الحماية فهو عملياً مدير ويرافق باسم المقيم العام وتحت نفوذه الادارة المغربية كلها وبجانبه وتحت سلطته مصلحة تشريعية يديرها مستشار قانوني يحضر النصوص التشريعية والقوانين الادارية وينظر في قضايا الموظفين المرفوعة للاقامة العامة .

ب - المصالح المركزية

من عمل نوعين :

١ - المصالح العامة التي تشمل على :

- ادارة الشؤون الشريعة التي يسمي مديرها معشائر الحكومة الشريعة وله مهمة مزدوجة فهو صلة الوصل بين الاقامة العامة والمخزن ، كما انه يرافق المصالح الادارية والفضائية الشريعة ومؤسسات التعليم الاسلامي العليا وتقوم هذه المصالح عملياً مقام هيئة المخزن كما تقوم بدور الوسيط الاجباري بين المخزن وبأني البلاد .

ادارة الداخلية ومصالح الامن العام

تضم ادارة الداخلية المصالح الفرنسية للمراقبة المدنية والسكرية وتكون مع مصالح الامن العام الهيئة الاساسية في الادارة الفرنسية بالمغرب فهي عبارة عن وزارة للداخلية كلن اختصاصها أول الامر راجعة للمصدر الاعظم فانتقلت الى يد الاقامة العامة .

٢ - المصالح الادارية ويبلغ عندها ثمانية

- ادارة الفلاحة والتجارة والتأهات

- ادارة المالية

- ادارة الاشغال العمومية

- ادارة الصل والنوون الاجتماعية

- ادارة الانتاج الصناعي والمادن

- ادارة البريد والبرق والتلفون

- ادارة التعليم العمومي

- ادارة الصحة العمومية والمائلة

وبجانب المصالح الية ذات السلطات الواسعة تكونت هذه المصالح الاخرى المعروفة بالادارة الشريفة الجديدة وهي الادارات الفنية الكبرى التي تشمل مدينا لحساب الحكومة الشريفة وتقوم بمصالح عمومية تحت السلطة المباشرة لكاتب الحاسبة العام .

ج (الادارة الاقليمية

الادارة الاقليمية فرنسية محضة فليس هنالك موظفون مغاربة انليسون ولا هبات شريفة اقليمية ومهمة رئيس الناحية الاساسية هي تنسيق نشاط المصالح الادارية في ناحيته وبسط حكمه بلسم المقيم العام على هذه الناحية الموضوعة تحت نفوذه .

ويقوم بدور الرقابة في التواحي المدنية مراقبون مديسون وفي التواحي العسكرية ضباط بضمون أيضا الى جانب ادارة الناحية قيادة الجنود المراقبة فيها ولكن الحسابة احتفظت تحت هذه الادارة التي لها صيغة فرنسية صرفة بتقسيم البلاد الى قبال على رأس كل واحدة قائد وبلاحت أن هؤلاء القواد الذين يستلون المخزن وتحتارهم الادارة الفرنسية ليسوا سوى مفقدين بخصصون مباشرة للسلطة المراقب الفرنسي .

وقد جبل بين جلالة السلطان وبين منليه الجمهوريين من باتلاوات وقواد جبولة تامة كما يدل على ذلك المنشور الآتي الصادر عن الادارة الداخلية الفرنسية بالقرب والراسى وراء مظلم خلدعة الى اخاء السلطان في عزلة تامة .

• الرباط ٢١ أغسطس ١٩٥١ •

• الإدارة الداخلية القسم السياسي رقم ٤٠٢٢ •

• منشور •

• منذ مدة قريبة لوحظ أن رؤساء منارة استدعوا إلى القصر الملكي أو إلى مكان اصطاف السلطان بواسطة موظف مخزنى - أى خليفة السلطان أو الباشا - ليت له أى صفة من الوجهة الإدارية في أن يقوم باستدعاءات كهذه فإن هذه الاستدعاءات لا ينبغي أن تبلغ رسميا لأصحابها إلا بواسطة رؤساء النواحي - الفرنسيين - الذين ألجئهم أنا ما ألقاه من مدير إدارة الشؤون الثرية واتى أرجوكم أن تسهروا على تطبيق هذه السياسة التي أذكركم بها بواسطة هذا المنشور •

التوقيع : (فلا)

وهكذا فإن مصالح المراقبة التي أسست لروح الحراسة لأجل نصيحة الحكومة الثرية وساعدتها أصبحت تقوم مقام هذه في إدارة شؤون البلاد •

د - الادارة البلدية

نص الظهير المؤرخ في ٨ أبريل سنة ١٩١٧ على أن المدينة أو القرية التي يطبق عليها النظام البلدي يدير شؤونها باشا أو قائد تحت مراقبة موظف فرنسي يسمى رئيس المصالح البلدية غير أن هذا الموظف أصبح كرؤسائه يقوم مقام مثل المخزن في ممارسة سلطاته وهو الذي يدير مباشرة الشؤون البلدية • وتقوم لجنة بلدية تختارها الإدارة الفرنسية بدور المجلس البلدي وتتركب هذه اللجنة الاستشارية من أعضاء منارة وأعضاء فرنسيين وقد كتب ليوطي عام ١٩٢٠ يقول : « أن المجالس البلدية يرأسها نظريا الباشاوات ونحتوى على أعضاء منارة وليس ذلك - الا فيما يخص بعض المسائل - سوى مظهر لان جميع الأمور تقع نسوبتها بين الاعضاء الفرنسيين ورئيس المصالح البلدية » • ومن المهم أن يلاحظ أن الإقامة العامة اقترحت اصلاحا يرمى الى جعل هذه المجالس البلدية مجالس منتخبة تتمتع بحق التقرير • ولكن القصر الملكي لم يصادق على هذا الاصلاح لانه يخول حق التصويت للفرنسيين وفي ذلك مخالفة لاسط مبادئ السيادة الوطنية •

وقد أدلى تيرنوار النائب في المجلس الوطني الفرنسي بحديث إلى صحيفة فرنسية تصدر بالقرب في موضوع اصلاح البلديات المذكور فتصدر المصدر الاعظم ابلاغ الاتي :

« نشرت جريدة « ملوك بريس » في عددها المؤرخ في ٥ مارس سنة ١٩٥٠ حديثا صحافيا لـ م . تيرنوار النائب في المجلس الوطني الفرنسي تعرض في بعض اجوبته لموقف المخزن الشريف من الاصلاحات التي تعرضها عليه الاقامة العامة فذكر أن مسئولة عدم انجاز اصلاح البلديات ونظام الحالة المدنية تقع على المخزن الشريف حيث أنه لا يضرف للفرنسيين بحق المشاركة في مجالس متخبة لها حق التقرير ويطالب بوضع نظام الحالة المدنية تحت مراقبه .
« وان جلالة الملك أعز . الله بقتم هذه الفرصة ليؤكد من جديد انتاع جنابه الشريف بضرورة تخويل رعاياه سائر الحقوق التي تمنح بها الشعوب الديمقراطية .
« أما فيما يرجع لاصلاح المجالس البلدية فإن المخبرة جارية بين المخزن الشريف وبين الاقامة العامة ، ويرى المخزن الشريف أن هناك اعتبارات قانونية تعارض مشاركة الرعايا الفرنسيين في المجالس الغربية المتخبة التي لها حق التقرير مضدا في ذلك على المبادئ الاساسية التي يرتكز عليها القانون الدولي الخامس .

« أما نظام الحالة المدنية فقد كان المخزن الشريف منذ البداية حريصا على التسهيل باتخاذ مع الاحتفاظ لهذا النظام بصيغته الغربية وأخيرا تم الاتفاق على هذا الاساس وصدر به ظهير شريف لم يبق متوقفا الا على الشر بالجمهورية الرسمية . .

٥) حيث استترة

١) الفرق للمهنة

ان أهم الهيئات المهنية التي تقوم بدور سياسي كبير في الحياة المغربية العامة هي الفرق الفرنسية للتجارة والصناعة وكذلك الفرق الفرنسية للفلاحة وقد است هذه الفرق بقرار مقبى مؤرخ في ٢٩ يونية ١٩١٣ وفي يونية ١٩١٩ استمضى عن التمين باختيار أعضاء هذه الفرق وزيادة على ما لهذه.

الغرف من اختصاصات استشارية فيمكنها أن تحدث في تلجيتها مؤسسات أو نقابات ترمي لخدمة الفلاحة والتجارة والصناعة والدفاع عن مصالحها كما يمكن أن بسند إليها اعتبار الاشتغال العمومية أو المحافظة على أشغال أو تهدها أو تكليفها بإدارة مصالح عمومية لأسباب في المرافق البحرية أو موانئ الأنهار وهناك أقسام مغربية يبين أعضاؤها بقرار وزيرى قد أدخلت عام ١٩١٩ في مختلف هذه الغرف ومنذ عام ١٩٤٧ أحدثت غرف مغربية صرفة وقد أجريت شبه انتخابات ذات اقتراع محدود وبعدة درجات قادت في غالب الأحوال إلى ما كان عليه الأمر في الماضي أى إلى مجرد تعيينات

مجلس شورى الحكومة

هذا المجلس من وضع السلطة التقديرية وحدها فلم يصدر في شأنه قط ظهير من السلطان أو قرار من المصدر الأعظم وإنما أحدثت بموجب قرارات اتخذها المقيم العام سواء فيما يخص القسم الفرنسى أم القسم المغربى

القسم الفرنسى ويتألف من :

ممثلين عن الغرف الفرنسية للتجارة والصناعة والغرف الفلاحية بينهم المقيم العام ويكونون الهيئة الأولى والثانية
- هيئة ثالثة تتخب بالاقتراع العام المباشر من طرف جميع الفرنسيين ذكورا وإناثا المقيمين بالمغرب الذين لا يتحون للهيأتين الأولى والثانية
ويساهم هذا القسم بقسط وافر في إدارة البلاد لاسيما في وضع الميزانية المغربية التى يدرس مشروعها بدقة في جلان وخلال الدورة العادية التى تعقد أوائل كل سنة وتعرض على هذا القسم كذلك الميزانية الإضافية فى دورة ثانية تعقد فى منتصف السنة والمقيم العام هو الذى يرأس هذه الدورات بمحضر المديرين ورؤساء مصالح الإدارة الفرنسية ولا يستدعى لها أى موظف مغربى

القسم المغربى :

إذا اعتبرنا تركيبه وطريقة تعيين أعضائه من طرف المقيم العام وموقف الإدارة الفرنسية مما يتمتع ويوعز به فانه يبدو لنا عديم القيمة . فالأعضاء

التجربة الذين لم تطابق أفكارهم نظر الإدارة - تلك المطابقة التي لا بد منها في جميع المؤسسات الحديثة من طرف ادارة الحماية - قد طردوا من المجلس رسميا وهم يؤدون مسؤوليتهم بل أودوا في شخصهم ومتاعهم (دورة ديسمبر لسنة ١٩٥٠)

وليس الامر كذلك في القسم الفرنسي كما رأينا فان الاقطاعية الاستعمارية في هذا المجلس لاتقبض على زمام قنسط هام من ثروات البلاد فحسب بل تقبض أيضا على جميع مقاليد السلطة السياسية فزعماؤها أقوياء بالقرب حيث يملكون صحافة تخلص لمصالحهم وهم أقوياء في فرنسا حيث يوجد لهم أصدفاه في البرلمان وداخل الحكومة الفرنسية وفي الدوائر العليا وفي الاوساط الاقتصادية .

سياسة السيطرة

كما تتجلى في توزيع الميزانية

القسم المخصص للإدارة المغربية

وإذا أردنا أن نكون فكرة عن تغطية القسم المخصص من طرف الحماية لحكومة المغربية والمصالح التابعة لها وعن اتساع نطاق المصالح المقيمة من جهة أخرى فيكفي الرجوع الى سجل الميزانية للدولة المغربية
فلنضرب مثلا بميزانية ١٩٥١ التي بلغت ٣٧٧٨٣ مليون فرنك
وأول ما يلفت النظر في ذلك هو أن تسعير مختلف إدارات الحماية يستهلك وحده ٣٠٩٢٨ مليون أي ٨٠,٢ في المائة

وتخصص هذه الميزانية للأشعة السلطان الدينية والقصر الملكي وحلفاء السلطان والمطبعة الملكية والتشريفات وقسم الأوسمة الشريفة والحرس الملكي والمخزن المركزي بما فيه من عدلية شريفة وتعليم إسلامي عال وإدارة شريفة بطنجة ٧٢٨ مليون فرنك أي ١,٩٢ في المائة

ويستهلك مقيم الجمهورية الفرنسية العام والمصالح الفرنسية التابعة له مباشرة مبلغ ٧٦٣٤٥٧٩ مليون فرنك أي نحو ٢٠ في المائة

مشاركة المغاربة في الوظيفة العمومية

ان مديري وموظفي الادارات الشريفة الجديدة وكذلك المصالح القيمة فرنسيون أما المغاربة وعددهم ناهي ثمانم يكونون العنصر الثانوي في هذا النظام وقد اعترف عام ١٩٤٤ م كابريل يو الذي كان اذ ذاك مقبلا عاما لفرنسا بالتغريب قائلا : الواقع هو ان مشاركة المغاربة في الادارة الفنية للبلاد لا تزال غير كافية . . غير كافية من حيث الكم فمن بين ٢٠٤٩٢ وظيفة عمومية (من راسين ومعينين) التي كانت تحتوي عليها ميزانية الدولة بتاريخ فاتح فبراير ١٩٤٤ لم يكن المغاربة يشغلون سوى ٥٩٤٢ وظيفة منها أي ٢٠ في المائة . وغير كافية من حيث الكيف على الخصوص لان من بين ٣١٥٨ موظفا مغربا رسما يوجد ٧٧٧ موظفا فقط يشغلون وظائف غير تلك الوظائف الثانوية الاخرى كوظائف المحاسبة والشواش والفرسان ومساحة البريد والشرطة وحراس السجون .

ومنذ ذلك العهد لم تنبر الحالة فيما يخص مشاركة المغاربة بينما يزداد عدد الموظفين الفرنسيين بدون انقطاع ففي ظرف اثني عشرة سنة أي من ١٩٣٨ الى ١٩٥٠ ارتفع مجموع الموظفين من ١٩١٤٥ الى ٤١٤٥٠ أي بأزيد من ١٠٥ في المائة

وفي هذا الجلس من الموظفين الذين يستهلكون من الميزانية ١٩٣٤٩ مليون فرنك أي ٥١٢ في المائة لا يستهلك المغاربة سوى المقادير المينة في الجدول الآتي :

الوظائف	الاجانب الفرنسيون باقى الاجانب	المغاربة	المجموع	نسبة المغاربة
الوظائف العليا	٢٨٣١	٦	٢٨٣٧	٩ في المائة
الوظائف الاساسية	٦١٦٢	٦	٦١٦٨	١٦
الوظائف الثانوية	١٠٤٣٣	٤٢	١٠٤٧٥	٢٨
المكلفون بمهمة بموجب عقد	٢٥٨	٦	٢٦٤	١٠٨
الوظائف الدنيا	٥٢٣	٣٣	٥٥٦	١٤٩٧٢

فالوظائف التي يشغلها المغاربة في الاطارات العليا المذكورة لا تنطوي على
أية مسؤولية .

وهكذا فإن النظام الإداري الذي أحدثته الحماية الفرنسية بالمغرب يؤدي
إلى حكم مباشر مجرد عن كل مسؤولية حيث يحتكر الموظفون الفرنسيون
جميع السلطات ويطبقون بأنفسهم ما يصدر عنه من قرارات وتبرر فرنسا هذا
الاحتكار بانعدام الاطارات المغربية بينما أسس وجود الحماية هو تكوين هذه
الاطارات وهذا العذر الذي يستر وراء الفرنسيون بعد مرور أربعين سنة
على الحماية هو اعتراف بفضل الحماية وحكم على نظامها

على أن فرنسا لم تجد المغرب عام ١٩١٢ خاليا من الاطارات اللازمة كما
اعترف بذلك ليوطي نفسه وقد كان المغرب اذ ذاك على استعداد لان يصطف
بسرعة في مصاف الدول العصرية .

ولا يمكن لسلطات الحماية أن تنكر أن هنالك نخبة مغربية تكون قسم
منها بوسائله الخاصة يمكن أن تكون قوام الاطار المطلوب ولكن هذه النخبة
مبعدة ابعادا كبيرا عن مناصب المسؤولية وهذا ما يجبرها الى الانجاء نحو المهنة
الحرة (محامون - مدافعون - أطباء - مهندسون - أساتذة) أما المغاربة الذين
يشغلون في الادارة وظائف مختلفة فانهم يزلون اما لسبب أفكارهم الوطنية
واما لآرائهم الحرة واما نظرا لالتصاتهم للأحزاب الوطنية (حركة القمع في
أعوام ١٩٣٠ - ١٩٣٦ - ١٩٤٤ - ١٩٥١)

والفقرات الآتية المأخوذة من كتاب « حمايتنا المغربية » لاندري كوليز
(ص ٤٩٧ - ٤٩٨) تكشف لنا عن النوايا الحقيقية التي تهيمن على الادارة
الفرنسية في هذا الموضوع .

« اذا جددنا الادارة المركزية وأمددناها بكل ما يلزم من قوة وأشددنا
بنفوذ السلطان الرئيس الديني والسياسي وجعلنا حوله نخبة من الموظفين
الاعالي من أكثر الناس نباعة وصرامة بالبلاد نكون قد أنشأنا هيئة قوية الى
أقصى حد تخدم سياستنا اليوم ولكنها في اليوم الذي تغفل فيه من أيدينا وتغلب
خضتنا ستطردنا على حد تعبير المقيم الاول بمجرد نفخة واحدة »

السيطرة القضائية

كان المغرب مجهزا قبل الحماية الى جانب المحاكم القنصلية الناجمة عن سياسة الامتيازات بنظام قضائي وطني موحد وقد كان يحتوى اذ ذاك على شيء من النقص كانت تشعر به الحكومة المغربية غير ان الحماية بدلا من السعي في تحديد هذا النظام القضائي - كما التزمت بذلك - شوهته وجعلت منه مهزلة ان سلطات الحماية لم تحف عداها لقيام نظام قضائي بضمن الملكية والحريات الفردية ويكون مستقلا عن الادارة وان القضاء كان ولا يزال آلة تستخدمها الادارة الفرنسية التي تسيطر على سير المدلية وفي مثل هذا النظام يكون التمدى والحيف هما القاعدة الثبة وفي الواقع فان التنظيم القضائي يتنازل بالخصائص الآتية :

أ - عدم الفصل بين السلطتين الادارية والقضائية

فالباشوات والقواد يجمعون بين الحكم في القضايا المدنية والقضايا الجنائية فتقدم بذلك كل ضمانات المترافقين .
والتدوين المخزنون وليسوا سوى مراقبين مدنيين فرنسيين يقومون نظريا بدور النيابة الصومية في حين أنهم في الواقع يملكون الاحكام على الباشوات والقواد بل يقومون أحيانا مقامهم في اصدار الاحكام وأن تعيين الباشوات والقواد لا يقوم على أسس معلوماتهم الفنية كما لا تخبر النزاهة وحسن السيرة التي يجب أن تتوفر عادة في القاضي .
وتهتم الادارة الفرنسية قبل كل شيء بالحصول على حكام يكونون طوع يدعا وأن معظم القواد لأسبما في البادية أميون

ب - تعدد المحاكم

وقد شوهت الادارة الفرنسية منذ بسط الحماية النظام القضائي الذي كان يجري به العمل في أنحاء المغرب وأقامت مقامه نظاما يرتكز على كثرة المحاكم وتنوعها رامية بذلك الى تجريد البلاد من طابع الوحدة والانسجام

ففي النواحي التي تسمى بربرية توجد محاكم عرفية تصل تحت سلطة ضباط فرنسيين وتختص بين الناس في المائل المدنية والجنسية والاحوال الشخصية وتطبق اعرافا بالغة وبخجلة تسهر الادارة الفرنسية على جمعها وتنقيها وتطبيقها ويلاحظ ان معظم هذه الاعراف تعتبر المرأة عرضا من المروض وان اعرافا اخرى لا تخول للمرأة الحق في ميراث زوجها بل تباع من طرف ورثة الهالك الى زوج جديد ينقد منها صداقا

وفي المدن ونواحي المغرب الاخرى يصدر الباشوات والقواد احكامهم تحت مرافقة السلطات الفرنسية وتطبق منها

ومن الواضح ان البلاد التي يتركز فيها النظام القضائي على مبدأ التمدد تكون فيها الاحكام الصادرة خالية من أية وحدة ولا تملك بل تناقض باختلاف النواحي .

وليس للمرافقين بل بلجائون اليها سوى الاستئناف الذي يقيد بالمدن شروط وحدود بينما يرفض في البادية على وجه السوم ولا يوجد بالمغرب سوى مجلس استئناف واحد بالرباط

ت) انعدام القوانين

ولا يوجد فيما يخص المناربة لا قانون جنائي ولا قانون مدني ولا نظام مسطرة جنائية ولا مدنية .

كما لا يوجد أي تشريع ولو بسيط لحماية الحريات الفردية فالباب مفتوح لتتعدى وكل مغربي معرض للاعتقال بمجرد أمر تنفوي من السلطات الفرنسية أو أعوانهما ولا يصدر في شأنه قرار بالإيقاف .

وانعدام القانون الجنائي يترك للقواد والسلطات الفرنسية مهمة تحديد التهم واصدار العقوبات التي يرونها كافية وقد أعلن أخيرا وضع قانون جنائي ولكنه لم يظهر بعد وليس للمرافقين حق الاستعانة بالمحامين أثناء التحقيق وبإستاء المدن فإن المحامين لا يغفل دفعهم أمام أغلب المحاكم

أما فيما يخص الفرنسيين والاوربيين المقيمين بالمغرب فإن لهم قانونا جنائيا وقانونا مدنيا وقانوني المسطرة الجنائية والمدنية كما أن حريتهم وحرمة منازلهم وعائلاتهم وأموالهم كل ذلك مضمون بنصوص صريحة ولا يمكن أن يلقى

القبض على أى فرد من الفرنسيين أو الأوربيين دون أن يصدر بذلك أمر من طرف القاضي المختص وله أن يستين بسلاح سواء فى الاستطلاع أو أمام المحكمة

ث (ميزانية المدلية المغربية)

ان نظام أجور القواد يستلقت النظر فهم لا يتقاضون من الدولة أى مرتب ومصدر مواردهم هو نهب سكان منطقتهم بكيفية تنظم من طرف السلطات الفرنسية فى شكل أدايات يدفعها السكان حسب حاجيات القائد ومطالبه

وفى البادية أرضا يؤدى الترافعون لقضائهم ثمن الاحكام بحيث يبيع القائد الحكم لمن يؤدى أكبر مبلغ

وفى المدن يتقاضى الحكام المنزلة مرتبات مزرية فيزيد نهب السكان وينقص حسب ما يتمتع به الباشوات من تأييد لدى السلطات الفرنسية

أما القضاء الفرنسى فإنه يقطع له من الميزانية المغربية مبلغ هام ومرتبات القضاء الفرنسيين هى فوق الكفاية

ودراسة الميزانية تكفى للتحقق من ذلك . فلنكف بعض المقارنات

سنة ١٩٢٩

المدلية الفرنسية .	١٤ ١٠٦٠٠٠ فرنك
المدلية الاسلامية ووزارة المدلية .	٢ ٩٥٦٠٠٠

سنة ١٩٢٣

المدلية الفرنسية	٢٠ ٨٣٦٠٠٠
المدلية المرفقة	٣ ٠٥٧٠٠٠
المدلية الاسلامية ووزارة المدلية	٥ ٠٩٣٠٠٠

ولم تكن الاعتمادات المخصصة لوزارة المدلية والقضاء الاسلامى الى سنة ١٩٢٦ تعدو مع تالى الاعوام ما بين ٣٠ و ٥٠٠ و فى المائة من مجموع ميزانية الدولة المغربية .

سنة ١٩٤٧

المدلية الفرنسية (موظفون ومواد)	١١٧ ٣٣٠ ٠٠٠	فرنك
الحكومة الشريفة والتعليم الاسلامي		
والمدلية الاسلابة (موظفون ومواد)	١٠١ ٩٣٨ ٠٠٠	•

سنة ١٩٤٨

المدلية الفرنسية (موظفون ومواد)	١٥٨ ١٦٨ ٠٠٠	•
الحكومة الشريفة والتعليم الاسلامي		
الحالي والمدلية الشريفة (ماين		
موظفين ومواد)	١٤٨ ٠٦٤ ٠٠٠	•
المدلية الفرنسية (موظفون ومواد)	٤٠٩ ٨٠٤ ٠٠٠	•
الحكومة الشريفة والتعليم الاسلامي		
الحالي والمدلية الاسلابة (موظفون		
ومواد)	٣٥٠ ٨١٠ ٠٠٠	•

سنة ١٩٥١

وبلاحظ أن الاعتمادات المخصصة في سنوات ١٩٤٧ و ١٩٤٨ و ١٩٥١
 للمدلية المغربية تدخل فيها اعتمادات الحكومة الشريفة (ماين مرتبـات
 ومصاريف مختلفة) والتعليم الاسلامي الحالي والمدلية الشريفة (ماين مرتبـات
 وموظفين وانفقات مختلفة) هذا بينما لا تخص الاعتمادات المرسودة للمدلية
 الفرنسية سوى القضاة وأعيانهم والمصاريف المتلفة بمصالح المدلية
 ولن نختم هذا الفصل دون أن نأتي بشهادة اثنين من كبار المحامين
 الفرنسيين بالمغرب فلتسمع الى م نيجل تقيب هيئة المحامين اذ قال في الكلمة التي
 ألقاها بمؤتمر محامي المغرب الذي انعقد بالرباط يومي ٢٨ و ٢٧ مايو ١٩٤٩
 : ان مسألة تنظيم المدلية الشريفة ليست مسألة جديدة بل كانت دسفي
 مدة طويلة مع الاسف هي مشكلة دائمة .
 ومن بين أولئك الذين يستد اليهم اصدار الاحكام يوجد كبر يـذلون

نصارى جهودهم لنبضة أو أبطال تلك المحاولات النادرة التي تهدف الى احداث تنظيم جزئى فى المدينة .

فليس هناك انفصال بين السلطات وخدمة العدالة وتخزينه ليست سوى خاصة من خاصيات أرباب السلطة تشرف عليها ونجدها اعتبارات ادارية وبانية تؤثر تأثيرا كبيرا فى الكيفية التي تنظم وتصدر بها الاحكام

فالبائعات والقواد لا يصدر عن الاحكام اذن يصنع قضاء ولكن يصنعهم رؤساء وليس لهم أى استقلال عن السلطة العليا وهذه ظاهرة هامة يجب أن نلاحظها وأولئك البائعات والقواد يتعاملون حتى تلك النصوص النادرة التي تحد من اختصاصاتهم التي يأمرون إلا أن تكون مطلقة وهم يخضعون لجميع مايرد عليهم من أوامر فهم لا يطبقون القانون وإنما يطبقون

وأول اقتراح نقضى به فى الموضوع ينصل باحترام الحرية الفردية وحق الدفاع فى الميدان الجنائى حيث لا يستع الترافعون بأية ضمانات

والهبة التي يتم بها النظام الحالي هو احتقاره التام للحرية الفردية لأن المجرى عرضة للسجن على الدوام فلا ينفك لا يقبل فى الجنائى إلا إذا كان الحكم الصادر يفرق ثلاثة شهور سجن وزيادة على ذلك فإن الوقت الذي تستمد المحكمة اختياره لإصدار عقوبتها قد يؤدي الى افلاس المحكوم عليه لأنها ان اختارت ابقاء الحرية فإن السنة الفلاحية تضع ولكن أحسن فصول السنة هو فصل الدراس فإذا ملجئ صاحب الحقل فى ذلك الا يترك فإن محاسبته تبقى عرضة للضباع ويجهز عليها جيرانه ويطلقون سواشهم للرعى فيها ثم تنحدر السلطة المجرية آخر الأمر على بقى المحصول

والتحقيق الجنائى يجرى على نسق سرى مع أن اثناء التهم بسحابه نى " ضرورى لابد منه لأسباب وأن التحقيق يجرى على طريقة رديئة جدا أمام المحكمة العليا الشريفة

وقد طالت هذه الأخطاء واستغلات وليس فى الامكان الرضى باستمرارها وقد أثار القىب بونى نفس الشكل فصرح خلال المجلس العام لمعالي الدار البيضاء بتاريخ ١٠ فبراير ١٩٥٠ قائلا :

• لا تصور للمدية ولا قضاء ولا قوانين ولا حقوق الدفاع ولا حرية فردية وإنما هناك تعدد من سلطات لا مراقبة عليها

وفي الساعة الراحة التي لا نسمع فيها الا التحدث عن احترام الشخصية
الانسانية يكون من المهزل ان لم نقل من المفجع ان نرى عددا كبيرا من الناس
يقبلون وجوههم حياء عند سماع حكايك الظلم القرف في اساطير سيربوس
ينسابرون بأعينهم ملايين من البشر مرضين لان يصبحوا فريسة للجهل والاعراف
الردية المخزية والاستبداد لا يجدون حسي يلحظون اليه لان السجن العاجل
يهددهم ولان التحقيق سرى والدفاع دعى والقاتون مندم

السيطرة الاقتصادية

الحصان المصاعم للسياسة الاقتصادية

ان وضعية المغرب الجغرافية وثرواته المعدنية والفلاحية تفسح له ولا شك أفقواسا . ولكن من السذاجة أن نتحدث عن مستقبل رائع ما دام المغرب خاضعا سياسيا واقتصاديا لفرنسا وما دام محروما من أن يعيش حياة اقتصادية خالصة به رشيدة ملائمة لمصالحه الوطنية . ذلك أن القيود التي يتحملها والمصاعب التي يصير عليه حلها في الوقت الحاضر ناجمة عن هذه السيطرة السياسية والاقتصادية التي يكابدها منذ سنة ١٩١٢ .

وتسم السياسة الاقتصادية التي سلكها ادارة الحماية لحد الآن بأربع خصائص : فالخاصة الاولى ترجع لاجاء المغرب تحت الحجز الاقتصادي ولا يرال الميثاق الاستعماري الى الآن أسلما للعلائق الفرنسية المغربية . فالمغرب يعتبر قبل كل شيء ينبوعا للمواد الاولى ، والرأسماليون الفرنسيون وعبرهم لا ينظرون الى استغلالها الا من ناحية الارباح الماحلة التي يبرزونها عنها والادارة نفسها لا تنظر اليها الا من خلال حاجيات الاقتصاد الفرنسي . ومن جملة النتائج التي تتمخض عنها هذه السياسة انعدام الصناعة الوطنية انعداما يكاد يكون كليا وقلة التجهيز وقلة استغلال الثروة الفلاحية والمعدنية .

أما فيما يخص التبادل مع الخارج وبالأخص منذ سنة ١٩٤٤ فإن الزراعة السائدة هي ابعاد المغرب عن الاسواق العالمية الامر الذي يترتب عنه ضعف نموين البلاد بالعملة الاجنبية ثم الحجز المتزايد للحصول على الأجهزة الضرورية . وفي الميدان النقدي أدى بنا الاحتفاظ بربط الفرنك المغربي بالفرنك الفرنسي الى التضخم المالي والفلاء وارتفاع سعر الانتاج .

وأما الخاصة الثانية فانها تلخص فيما يلي :

في الاسفية المخولة لرؤوس الاموال الاجنبية في أهم مرافق الاقتصاد المغربي وفيما تركت فيه الطبقات العاملة لا سيما الفلاحين والمحترفين من رؤوس وتأخر في .

والخاصة الثالثة تسم الاقتصاد المغربي على وجه العموم . فليس هناك أي

برنامج شامل منطقي للتسبيق بين مختلف مناطق الاستغلال حسب حاجيات المغرب حالا واستقبالا فالمغرب عانى ولا يزال يعيش في اقتصاد فقير النظم .

الميزة الرابعة : ان السياسة الاقتصادية التي اتبعتها الادارة الفرنسية منذ سنة ١٩٤٨ قد وجدت في الاعتمادات المخولة للمغرب برسم مشروع مارشال وسيلة لتوسيع سيطرتها أكثر من ذي قبل . فاعانة مارشال التي يراد منها تحسين استغلال ثروات المغرب قد ساعدت ادارة الحماية على نهج سياسة توطيد قدمها في المغرب بفتح باب الهجرة لرعاياها وتضخيم المشاريع الفرنسية التي أصبحت قابضة على زمام ثروات المغرب ورجاله .

تلك هي الميزات البارزة التي تسم بها السياسة المتبعة في المغرب . وان عواقب هذه السياسة لوخيمة جدا لا سيما في ميادين الانتاج والمبادلة التجارية والمصلحة .

١) الانتاج الصناعي والفلاحي

ان مشكلة التجهيز هي أساس عرقلة التطور الصناعي والفلاحي ، وان اندام الادوات الضرورية للتطور الصناعي وعدم كفاية الاجهزة الموجودة لاستغلال البلاد فلاحيا ومعدنيا كل ذلك ليس سوى نتيجة لاساليب الاستغلال الاقتصادي التي عرفها المغرب الى تاريخ ١٩٤٠ فقد وقع استغلال خيرات المغرب تدريجيا حسب حاجيات فرنسا وبدون أي نظام ولا برنامج ولا نظر في المواقب . فلم يكن هنالك أي اهتمام بوضع اقتصاد متمسك في مجموعته .

الميدان الفلاحي

وهكذا في الميدان الفلاحي فان الاراضي المغربية التي تبلغ مساحتها الصالحة للفلاحة خمسة عشر مليونا من الهكتارات لا يستغل منها سوى خمسة ملايين هكتار ولا يستعمل الآلات الحديثة في الغالب الا المترون الفرنسيون وهم يملكون نحو مليون هكتار .

ومن الواضح كذلك كسل الادارة فيما يرجع لمشكلة الماء اذ بعد مرور أربعين سنة على الحماية لا تتجاوز مساحة الاراضي المرواة سوى خمسين ألف

هكذا فلا عجب إذن إذا رأينا نسبة إنتاج الزئبق بتراوح من سنة إلى أخرى بين ٢٥ و ١١٠ .

وإذا لاحظنا أن السكان انخارية الذين يعانون اليوم تقريبا تسعة ملايين يزيد عددهم بثلاثمائة ألف نسبة كل سنة فإنه يمكن أن ندرك ما لتكلفة التغذية من خطورة حلا واستقبالا .
وان المجاعة التي ابتلى بها المغرب حتى ١٩٣٧ و ١٩٤٥ كانت منجبة إذ ملك فيها أكثر من مليون نسمة .

وهكذا بعد مرور أربعين سنة على الحماية لا يزال المغرب مهددا بالقحط وانعدام البذور والكلال بعد أن كان فيما قبل يصدر الحبوب إلى الخارج وقد أصبح مضطرا إلى الاستدانة لضمان تغذيته رغم حاله من موارد وما له من مقدرة واسعة في الإنتاج .

ب) الإنتاج المعدني والصناعي

إن ندرة المغرب المعدنية متعددة إلا أنه لا يستغل سوى قسط منها والمادة الوحيدة التي تكاد تستغل استغلالا حسنا هي الفوسفات إذ ينتج المغرب ٢٥٪ مما يستهلكه العالم .

ولا يكاد يهتم باستغلال الكوبالط الذي يوجد بالمغرب منه أغنى معدن في العالم وبالثانيز الذي يمكن للمغرب أن ينتج منه عشر إنتاج العالم وبالحديد والرصاص والزنك والفولبرين والنيول وان وسائل استخلاص هذه المعادن بسيطة والادوات المستخدمة كبيرا ما تكون بالية غير صالحة .

أما التجهيز الصناعي فإنه يكاد يكون منعدما إذ لا توجد بالمغرب صناعة حقيقية فالنظام الاستعماري برغم البلاد على تصدير موادها الأولية بمنح بعض ثم شرائها من جديد بعد ما تصنع .

وكبيرا ما يتحدث اليوم عن تخطيط صناعة المغرب وتجهيزه ولكن يتلجل بأن المغرب لا يمكنه أن يحصل على العملة الأجنبية الكافية وهذه القضية تؤدي بنا إلى درس ما يجري بين المغرب وبين الخارج من مبادلات .

ان تجهيز المغرب بطلب عملة أجنبية ولا يمكن البلاد أن تستوفي حاجياتها من هذه العملة إلا إذا كانت حرة في مبادلاتها وفي توجيهها التوجيه المطابقة لمصالحها . فالسوق العالمية هي التي تحكم دائما في المغرب .

إلا أنه إذا استتبنا القوسفاط الذي لا يزال مصدرا للعملة الأجنبية يتجلى لنا من خلال الميزان التجاري في السنين الأخيرة أن ٧٠/٠ من الصادرات المغربية توجه نحو البلاد التي تتعامل بالفرنك وإن البرامج المختلفة التي ترمي إلى انعاش الصناعة الفرنسية كلها تنص على وجوب الزيادة في الإنتاج المعدني والفلاحي بالمغرب ولكن جل هذه الزيادة يدور حول الحاجيات الفرنسية .

فلاقتصاد المغربي لا يعتبر إلا كخضرم منم للاقتصاد الفرنسي .

والمغرب بموجب التوجيه المفروض على تجارته الخارجية مجبر على أن يمدد لفرنسا المتطلبات والكوابل والرماس وبعض المواد الغذائية هذه المواد التي لو بدعها لبلاد أجنبية أخرى لحصل على قسط مهم مما يحتاجه من عملة أجنبية .

خصائص الميزان التجاري

ان خصائص ميزان المغرب التجاري يتضح باطسراد فيما لم يكن هذا الخصائص يتجاوز عام ١٩٣٨ : ٣١/٠ (الصادرات بالنسبة للواردات) إذا به ينطور خلال السنوات الأخيرة كما يأتي :

١٩٣٨	٠٠	٠٠	٠٠	٠/٣١
١٩٤٧	٠٠	٠٠	٠٠	٠/٥٥
١٩٤٨	٠٠	٠٠	٠٠	٠/٥٠
١٩٤٩	٠٠	٠٠	٠٠	٠/٥٢

وعلة هذا الخصائص في الواقع هو أن سبعين في المائة من الواردات المغربية هي من منطقة الفرنك وهذه الواردات تتحمل بالطبع زيادة بما لما ينعري الفرنك الفرنسي من انخفاض في القيمة .

ففي سنة ١٩٤٧ بينما كان معدل ثمن الطن المصدر يبلغ ٦٢٢ كان معدل

تمن الطن المنورد يبلغ ١٩٤٠ .

وفي سنة ١٩٥٠ بلغت قيمة الطن المصدر ٩٥٠٠ فرنك (صادرات تكون على الأخص من مواد خام غير متومة) بينما بلغت قيمة الطن المنورد في نفس السنة ٥٩٠٠٠ فرنك (وتحتوى هذه الواردات خاصة على مصنوعات ومواد استعمارية) .

وهنا لك نتيجة أخرى لهذا التبادل مع فرنسا وهي أن الألمان المتزايدة للمواد المستوردة من فرنسا تؤثر في السوق المغربية وتسبب في ارتفاع الأسعار داخل البلاد .

فكيف يمكننا إذن أن نوطد دعائم اقتصاد مغربي إذا ظل المغرب خاضعا للاقتصاد الفرنسي الذي تعارض مصالحه مع مصالحنا كل المعارضة .

ن (العملة

وهذا التضامن الاجباري مع فرنسا يؤدي بنا الى عواقب وخيمة فيما يرجع للنقد .

التضخم

أصدر الفرنك المغربي عام ١٩٢٠ لبعوض الحسني وهو العملة القديمة . وأعطى للفرنك المغربي نفس قيمة الفرنك الفرنسي . وان ارتباط الفرنك المغربي بالفرنك الفرنسي يحمل الفرنك المغربي ما

يشري الفرنك الفرنسي من سقوط . فقيمة الفرنك المغربي تسقط يوما بـ

لما يشري الفرنك الفرنسي من انخفاضات .

وفيما يلي أرقام تدل على تطور قيمة الصلة بالمغرب :

١٩٣٨ = ٦٣٨ مليون

١٩٤٦ = ١٤٨٨٧ .

١٩٤٧ = ١٩٠٠٠ .

١٩٤٨ = ٢٤١٥١ .

١٩٤٩ = ٢٦٧٢١ .

فمجموع وسائل الاداءات ياتخذ الودائع المحفوظة في مختلف البنوك
بلغ : ٩٩.٣٧١ مليون عام ١٩٤٩ أى بزيادة ٥٠.٨٢٪ = بالنسبة لسنة ١٩٣٨
المتخذة كأساس للمقارنة .

وعند الوسائل تزايدت سنة ف سنة . ربما يلاحظ أن هذه الاداءات خلال
سنة ١٩٥٩ بلغت : ١٩٤ مليار فى فاتح يناير و ١٢٥ مليار فى ٣١ مايو وهذه
النسبة لا تدل على تطور الثغوب الاقتصادية وماليا . وهى نتيجة بالأخص عن
توارد رؤوس الأموال الفرنسية التى يحصل كثير من أصحابها الاحتفاظ
بمركزها فموجوداتها فى مضاربات قصيرة الأمد .

غلاء المعيشة

والسبب الجوهري فى تهاوت الأموال الفرنسية التى تنجى الى المغرب هو
تبادل الصرف بين الفرنكين الفرنسى والفرنسى وأن النتيجة العادية التى ينمض
عنها تزايد الاداء هو وقوع غلاء عام فى الاسعار .
ومعظم هذه الأموال لا تضيف الى الجهاز المغربى آلة زراعية واحدة أو
مطبعة وتنتجها مباشرة فى المضاربة وغلاء الاسعار الفاحش . كما يتبين ذلك
من الجدول الآتى :

السنوية	الاسعار
١٩٣٨	١٠٠
١٩٤٥	٣٩٨
١٩٤٦	٥٧٧
١٩٤٧	٨٥٦
١٩٤٨	١٥١٥
١٩٤٩	١٩١٢
١٩٥٠	١٨٢٥
١٩٥١ (مارس)	٢١٧٩

فارتفاع لمن المعيشة يؤدى الى ارتفاع من الاتاج ومن البيع .
فكيف تشغيب والحالة هذه أن يتجاوز سعر بعض المواد المغربية سعر

أثبوت الحاجة وأن تزايد حاجة الغرب حاجة العملة الأجنبية .

وهكذا فإن الانجلاء المتفرض على مبادلاتنا مع الخارج وكون ٧٠ ٪ من وارداتنا تأتي من فرنسا وتضامن الفرنك المغربي مع الفرنك الفرنسي كل هذه الاعتبارات تسفر عن نتائج مأسوسية وهي انضغاط الفلاح وتحديد أنواع المواد الخريبة انصاحا للاصدار والقضاء على ما للغرب من المكاسب لأشياء صاعدة حبة .

السيطرة الاقتصادية

إن السيطرة الاقتصادية التي يمارسها المغرب بسبب الحماية تظهر بارزة عند درس حالة البؤس التي ترك فيها كل من الفلاح والمخترق المغربي . وتحتل تلك السيطرة في شكل ليس أقل اثاره للدمية عندما تلاحظ الأسبقية المخولة لرؤوس الاموال الأجنبية في جميع مرافق النشاط الاقتصادي

١ (الفلاحة والمخرف

الفلاحة والاستعمار

منذ بداية الحماية صدر ظهير بتاريخ ٣١ أغسطس سنة ١٩١٤ أحدث بموجبه نزع ملكية الفلاحين المغاربة لأجل المصلحة العمومية ثم صدرت مراسيم أخرى عام ١٩٢٧ نزع الملكية لأجل أحداث أراضي الاستثمار من المصلحة العامة .

ويستغل ٤٧١٠ من الأوربيين من بينهم ٤٢٠٠ فرنسي نحو المليون هكتار من الأراضي السهلة الأكثر خصوبة وذلك من بين خمسة ملايين هكتار وأن ٦٧ ٪ من هذه الضيع تتجاوز مساحتها ثلاثمائة هكتار

وقد عرف الفلاح المغربي نوعا آخر من نزع الملكية وهي اقتراع الأراضي من أصحابها بواسطة تسجيلها في إدارة المحافظة العقارية فتتزع من الفلاح أرضه التي تصرف فيها منذ أجيال سواء بسبب جهته إجراءات التسجيل أو عدم قدرته على تحمل مصاريف الدعوة .

وينسجم نطاق الاستثمار الفلاحي بفضل المونة الفعالة من الوجهة الفنية أو المالية فمن ضيق تجريبية الى حدائق أطفال الى حفر آبار الى رصف السواقي بالأسمنت الى احداث مراكز ماء كل ذلك نظم وانجز ليضمن للمعمر احسن انتاج بأقل مايمكن من انشقة والمصاريف .

أما الاعانة المالية فانها تخول للمعمرين في أشكال مختلفة : منها منسج التشجيع والاعفاء من الواجبات الجمركية المفروضة على الآلات الفلاحية المطلوبة من الخارج وسليف الدولة اياهم قروضا هامة جدا وتعدد آجال الاداء الخ ...

وبكاد يكون جميع ما يتوافر بالمغرب اليوم من أدوات الاستغلال الفلاحي في ملك المعمرين .

وماذا أنجزت الإدارة يا ترى لاعانة الفلاحين المغربية ؟ لا شيء . . .

فالفلاح المغربي يتخبط في يؤس فأحسن ولا تزال الاراضي تفلح بواسطة أدوات بدائية هي غايها عبارة عن قطع من الخشب

وبينا يبلغ انتاج الاراضي الاوربية ما بين ١٥ و ٣٠ قطارا في الهكتار خلال السنوات الممطرة و ٨ أو ١٥ قاطير في سنوات الجفاف فان الحقول المغربية تنج ما بين ١٠ و ١٥ قاطير في السنين الممطرة ولا شيء في أعوام الجفاف ومن المحقق أن الاراضي الفلاحية آخذة في الضعف وتظهر في الميدان الفلاحي علامات الضعف وتقصان الانتاج علاوة على افتقار السكان البدو الامر الذي قد يؤدي بهم طبا الى الخراب فيحقق ذلك رغائب المضاربين ومحتكري الاراضي .

ولن نضرب سوى مثل واحد لذلك وهو أن المساحات التي زرعها المغربية سنة ١٩٣٩ بلغت ٦٤٥٠٠٠ هكتار ثم انحطت سنة ١٩٤٨ الى ٣٩٥٠٠٠ هكتارا .

ومعدل ما زرعه المغربية بين ١٩٤١ و ١٩٤٨ بلغ ٨١٥ ر ٦٥٦ ر ٣ هكتارا .

وبما أن هذا المحصول الضعيف لا يسد مصاريف الانتاج فان الفلاح المغربي كثيرا ما يضطر الى الالتجاء للسلف لشراء البذور بل انه يتنازل غالبا عن أرضه للمضاربين والمرايين وخلال مجاعة ١٩٤٥ كان الفلاحون يتنازلون عن أراضيهم على أسس قطار من القمح للهكتارين .

واستغلت الحالة في حق التوحيب بسبب ما تعرضه الإدارة من حجب استبدادي بجزء الفلاح حتى من الرأى الضروري حياته وحياته ذويه وهكذا تكونت في البداية طبقة من الناس استغنى مستوى معيشتهم وابتاعوا جميعا بسوء التقديرة وبلغ اليوم عند هؤلاء مليون ونصف مليون من بين أزيد من ثمانية ملايين من السكان فهؤلاء أمثال الزراعيين الذين لا يهتمون بحماية ما (كالقطن القبايى والافق الطيور والاعاناب العائيلة ..) يستغلون بصورة غير انصاف مقابل أجره مزيرة لا تسمن ولا تقي من جوع تراوح بين ٣٥ و ١٥٠ (٣٥-١٥٠ قرش) فتركوا في اليوم .

فإذا علمنا أن سكان الولاية يكونون أربعة أخماس مجموع سكان المغرب وأنهم يعتمدون من محصول الأرض ثلثه على قاعص الحماية في هذا الميدان . أما تلك الخمس الأحيطة الأهلية و . حادى القروض الأهلية . عجز في استطاعتها أن تؤدى خدمات مجددة للفلاحين لأن مواردها تلهى وبميدان عملها محدود وهي تحت تصرف الإدارة مما يعدم عائدتها بالنسبة للفلاح .

وفي عام ١٩٤٤ أحدثت الإدارة . مناطق لتحديد الملاحاة . المصنوع منها تضخم إنتاج أراضي الفلاح ونموه على استعمال الآلات الميكانيكية . وهذه المناطق أنموذج لسوء التصرف إذ كلفت الميزانية المغربية منذ بداية التجربة ٢٨٥٠٠٠ ١٩٣٨ قرش .

وقد أصبح الفلاح المحروم من استعمال أرضه عبارة عن مجرد عامل فلاحى فالمرشور القيور بدلا من الانصار على توجيهه بشكبه مما يحتاج اليه من آلات يقومون مقامه في استعمال الأرض وهكذا يجرى الملاكون من أراضيهم فلا يقومون بعمل حتى صحيح ولا يستفيدون أية فائدة من حيث التكوين والتجربة الشخصية لهذه التجربة هي أحداث ضح تجريبية في المغرب موسومة بالرفاهية تفصر عملها على قطع محدودة وتتخذها إدارة الحماية وسيلة للدعاية السياسية لتستر عن الرأى العام حالة البؤس والجهل التي تركت فيها الفلاحين المنارة .

كانت الحرف العربية قبل الحماية من أهم عوامل ازدهار البلاد .
غير أن اندام حماية الإنتاج في هذه الحرف واستيراد مواد مصنوعة أنزلا
ضربة قاسية بهذه الطبقة الاجتماعية الهامة
وتجلى خطورة ذلك في أن عدد الحرفيين كان يبلغ (حسب الإحصائيات
التي أصدرتها سنة ١٩٤٧ مصلحة الحرف والفنون المغربية) ١٦٠.٠٠٠ (ما بين
عمال وأرباب معمل) أي ثلث سكان المراكز الحضرية ويجب أن نضيف إلى
هذه الطائفة طبقة عديدة من صغار التجار والسائرة الذين يرجع نشاطهم
لهذه الحرف .

ولم يبدل أي مجهود لجعل إنتاج الحرف ملائما للتطور الحديث فرؤوس
أموال أرباب الحرف غير كافية والإدارة لم تفكر في تأسيس هيئة للقرض
كفيلة بشراء آلات عصرية لهذا فإن ثمن الإنتاج لا يزال مرتفعا .
واجابة للمطالب المقدمة من طرف أرباب الحرف قررت الإدارة الفرنسية
تأسيس بعض معامل التجربة عام ١٩٤٨ ولكن في عام ١٩٥٠ كانت هذه المعامل
لا تزال لم تهم بأي نشاط وما يجب أن يلاحظ ذلك القسط التافه الذي
تخصصه الإدارات لمساعدة الحرفيين ففي ميزانية ١٩٥١ يبلغ الاعتماد المخصص
لهذه المساعدة ١٠٥.٩٦٥.٠٠٠ فرنك ، نصفها يصرف لبناء مساكن للموظفين
الفرنسيين الكلفين بتسيير معامل التجربة .

وكثيرا ما ينشأ أرباب الحرف بأزمات متوالية مزمنة . من ذلك ما وقع خلال
١٩٣٤ ر ١٩٣٥ و ١٩٣٦ قضى بالبطالة والبطس على معظم المصانع الأهلية
المختلفة ومنذ ديسمبر سنة ١٩٤٧ حدثت أزمة أخرى .
وفي الحالة الراهنة تظهر مشاكل أخرى بسبب احتكار الأسواق الداخلية
من طرف الشركات الفرنسية التي تقضي على الحرف بمزاحمتها في شراء
المواد الأولية .

ب) أسبقية رؤوس الأموال الفرنسية

إن سيطرة رؤوس الأموال الأجنبية على مختلف تروان المغرب تزايد

يوما فيوما ويشهد خطرها في بلاد تريد أن تنحصر ضد التقبوء الاجنبية وأن تكون نفسها نظاما اقتصاديا يرتكز على المصلحة العامة وعلى مبدأ توزيع عادل للثروة الوطنية بين جميع الطبقات .

وفيما يخص الاستغلال المعدني لا يوجد سوى المكتب الشريف للفوسفات الذي يمنع باحتكار يدر على الدولة المغربية موارد مهمة ويشغل معظم اليد العاملة المغربية ولكن هذا النوع من الاستغلال لا يزال استتاريا . ومعظم المعادن الاخرى في يد شركات خاصة يراقبها ويستغلها مساهمون اجانب لا يؤدون للدولة المغربية سوى واجب طفيف مع ضريبة حسب قيمة افواد المصدرة أما رؤوس الاموال المغربية فلا نصيب لها في هذه المعادن .

نعم ، ان الدولة المغربية تساهم بواسطة مكتب الابحاث والمساهمات المدنية في رأس مال بعض الشركات الكبرى كشركة فحم أفريقيا الشمالية أو الشركة الشريفة للبرول ، ولكن مساهمتها تراوح بين ١٠ و ٣٠ في المائة ولا تتجاوز ٣٣ في المائة .

وفي معظم هذه الشركات الكبرى تساهم الدولة الفرنسية كالدولة المغربية بنسبة تراوح بين ٢٠ و ٣٣ في المائة .

وتملك الدولة الفرنسية في شركات اخرى معظم الاسهم كالشركة الشريفة للبرول التي كانت أسهمها في نهاية عام ١٩٤٧ موزعة كما يأتي :

الدولة الفرنسية	٥٨,٨٩%
الدولة المغربية	٣٣,٤١%

شركات واكتابات مختلفة ٧,٧٠%

وهكذا فان ثلثي رأس المال الموزع في هذه المرافق الأساسية للاقتصاد المغربي هو في ملك شركات اجنبية أو مساهمين غير مغاربة والحظ المخصص للدولة المغربية بعد مزيجا انا اعتبرنا أن هذه الدولة تساهم أولا بملكيتها للمعادن ثم بدفعها ثلث رأس المال نقدا .

وهذه الوضعية استمرت منذ سنة ١٩٤٦ بما تقرضه الدولة الفرنسية من مساهمتها بنفس المبلغ الذي تساهم به الدولة المغربية .

ومنذ سنة ١٩٤٦ قدمت الاظمة العامة للقصر الملكي اقتراحا يرمي الى تعديل

نظام الترخيص الممنوحة الجارى بها العمل وكان هذا الاقتراح يهدف الى التاثر
للادارة الفرنسية عن حق تسليم الاذن بالتقيب والاستغلال ، ذلك الحق الذى
هو من اختصاص جلالة السلطان والصادر الاعظم ، وقد اجاب القصر باقتراحات
مضادة يطلب فيها اعادة النظر فى نظام المعادن كله وذلك بتمكن الدولة المغربية
من مساهمة كافية فى ارباح الشركات المرخص لها وبزيادة محسوسة فى
ضرائب الانتاج واحتفظ القصر بحق تسليم الاذن بالتقيب ورخص الاستغلال
باتفاق مع السلطات الفرنسية طبقا للقوانين الجارى بها العمل الآن .

وقد استغلت الادارة الفرنسية حوادث فبراير سنة ١٩٥١ لتعرض على جلالة
السلطان - فى شكل انذار - عدة ضغوط منها الظهير المتعلق بالنظام المعدنى
بالمغرب .

٣- الميزانية والموارد الجبائية

ان توزيع المصاريف كما يتجلى كل سنة في الميزانية المغربية يعطى أحسن صورة عن الصفة العنصرية الثابتة لمصالح الرأى التى ترتكز عليها سياسة الحماية . فسواء فى الميدان الادارى أم الثقافى أم الاقتصادى أم الاجتماعى فان الفرق الواقع بين الاعتمادات المخصصة لأرضاء حاجيات الافلية الفرنسية والاوربية والاعتمادات المخصصة للمطالبة ليحت على الاستغراب وقد لاحظنا ذلك فى مختلف أجزاء هذا العرض .

وقد أكد السيد أحمد الزيدى رئيس جامعة غرق التجارة والصناعة والحرف والمقرر العام لميزانية الحماية فى دورة نوفمبر وديسمبر سنة ١٩٥٠ لمجلس شورى الحكومة قائلا :

« فللميزانية فى بلاد نحكم نفسها بنفسها حسب نظم ديمقراطية تكون معبرة عن ارادة الامة ومراة للمسائل التى تهم الدولة ، وللجهود التى تبذلها لتحقيق حاجيات الشعب الاكيدة .

وان أهم ميزة للميزانية المغربية هو أنها تمر قبل كل شئ بغير واسعا مدعما بالأرقام عن سياسة الحماية .

وان الذى يدرس الميزانية فى جميع جزئياتها لا بد له من أن يعتبر شيئا أساسيا وهو أنه يوجد بالمغرب عنصران من السكان الشعب المغربى والحالية الاوربية . وان السياسة الاقتصادية والاجتماعية للحماية وبالتالي سياستها فى الميزانية توضع وتنفذ اعتبارا لهذين العنصرين .

الا أن نظام الحماية يريد التضحية بحاجيات الشعب المغربى المستعجلة الاولية ويقدم عليها حاجيات السكان الاوربيين .

وان درسا مجملا لميزانية ١٩٥١ ليبن لنا بوضوح ملاحظته المقرر العام السيد الزيدى رئيس جامعة الحرف عند ما درس فصل المصاريف فى الميزانية العادية لسنة ١٩٥١ اذ استخلص الملاحظات الآتية :

المصاريف

بلغت المصاريف فى ميزانية سنة ١٩٥١ مبلغ ٣٧٧٨٣ مليون فرنك .

وبلغ مجموع المصاريف في ميزانية التجهيز ٢٩٧٢٠٠ مليون •
وهي هذين البابين تخصص أهم المصاريف كما يلي :
الميزانية العادية :

١ (الديون العمومية ٧٩٧٢٠٠٠ر ٩٣٤ر ٣ من الفرنك أي ١٠ر٤ في المائة

٢ (المصاريف على الموظفين :

أجور الموظفين ٨٦٠٠٠ر ٣٤٩ر ١٩ من الفرنك أي ٥١ر٢ في المائة

أدوات الإدارة ٨٣٠٩ر ٣٤٣ر ٨ من الفرنك أي ٢١ر٩ في المائة

الاشتغال الكبرى للنهضة - ٢٠٠٠ر ٦٣٣ر ٢ من الفرنك أي ٧ر١ في المائة

٣ (مصاريف الاشتغال الجديدة والثابت الأولى ٣٥٥٠٠٠٠٠ر ٥٥٠٠٠٠٠ر ٣ من

الفرنك أي ٩ر٤ في المائة • المجموع فرنك ٤٧٢٨٣٠٠٠ر ٤٧ر ٤ من الفرنك

ميزانية التجهيز :

التجهيز الإداري ٨٠٠٠ر ٣٢٨ر ١ من الفرنك

التجهيز الاقتصادي ٨٠٠٠ر ٦٦٦ر ١ من الفرنك

التجهيز الاجتماعي ٨٠٠٠ر ١٧٦ر ٦ من الفرنك

مصاريف السلف ٢٩ر ٠٠٠ر ٢٩ من الفرنك

المجموع ٢٠٠٠ر ٢٩٧٢٠٠ر ٢٩ من الفرنك

والذي يلفت النظر قبل كل شيء أن سبر مقتلف إدارات الحماية يستغرق

٨٠ر٣ في المائة من الميزانية الاعتمادية •

وان مصاريف الإدارة لا زالت تضخم باستمرار منذ سنة ١٩١٢ وخصوصا

منذ بضع سنوات كما يدل على ذلك البيان الآتي :

بيان تطور نفقات الموظفين

سنة ١٩٣٩ : ٥٥٦ مليون سنة ١٩٤٨ : ١٠ر٥٦٩ مليون

سنة ١٩٤٥ : ٢ر١٠٠ • سنة ١٩٤٩ : ١٤ر٥٦٢ •

سنة ١٩٤٦ : ٣ر٦٩٥ • سنة ١٩٥٠ : ١٦ر٦٢٤ •

سنة ١٩٤٧ : ٦ر٧٦٧ • سنة ١٩٥٠ : ١٩ر٣٥٠ •

وان السبب الأساسي في تكثر المصاريف هو تكثر عدد الموظفين الذين

يتقاضون أجورهم من الميزانية • فخلال ١٢ سنة ، أي من سنة ١٩٣٩ الى سنة ١٩٥٠ ارتفع عدد الموظفين من ١٩١٤٥ الى ٤١٤٠٠ أي ما يزيد عن ١١٥ في المائة •

واليكم الجدول الآتي لبيان نسبة المصاريف في هذا الجيش من الموظفين :

الوظائف	الأجانب		المصاريف	المجموع الموظفين	سبب المصاريف من مجموع الوظائف المائة
	الفرنسيون	غيرهم			
الوظائف العليا	٣٨٣١	٦	٣٨٣٧	٣٢١٩	٩
الوظائف الرئيسية	٦١٦٢	٦	٦١٦٨	٧٤٣٠	١٦٠٩
الوظائف الثانوية	١٠٤٣٣	٤٢	١٠٤٧٥	١٤٥٦٠	٢٨
الوظائف الوظيفية	٥٢٣	٣٣	٥٥٦	١٤٩٧٢	٩٦٠٣
الموظفون المتقاعدون والمكلفون بهام	٢٥٨	٦	٢٦٤	٢٦٩	١٠٨

وتقرر الإدارة الفرنسية هذا العمل بأن هذا التطور طبيعي وضروري ، لأن سير مختلف الأدوات وأنشائها يستوجب الزيادة كل يوم في عدد الموظفين اعتبارا لتقدم البلاد الاقتصادي وحالتها الاجتماعية •

والواقع أن الإدارة الفرنسية لها هدف آخر وهو توسيع ادارتها وتكبير عددها اعتبارا لسبب الهجرة والاستيطان قصد تدعيم نظامها السياسي • فليست الوظيفة هي التي تستوجب الموظف في المقرب بل الموظف هو الذي يحدث الوظيفة •

واليكم القائمة الآتية لتروا أن بعض الإدارات زادت في عدد موظفيها بكيفية مقبولة ، بينما أدارات أخرى زادت فيه بكيفية مدهشة :

سنة ١٩٣٨	سنة ١٩٥٠	
٤٨٣	٧٢٨	المدنية الشريفة والمخزن
٢٦٠٠	٥٥٨١	التعليم العمومي
٨٢٨	٢٠١٢	الصحة العمومية
١١١٢	١٩٤٦	الإدارة الداخلية (إدارات المراقبة الفرنسية)

الادارة الداخلية (القوات المسلحة) ٣٣٥٨ ٩٢٠٢
الامن العام والجندرية ١٧٩٥ ٥٠١٧

ومما تقدم يتبين أن قوات البوليس (ادارة الامن العام والجندرية والقوات المسلحة) يبلغ عددها وحدها ١٤٢١٩ ر٤١ موظفا من مجموع عدد الموظفين الذين يتقاضون مرتباتهم من ائتمانية وهو ٤١٤٥٠ ر٤١ وأن الدولة المغربية تصرف على هذه القوات ١٢٥٠٠ ر٤٣٠٠ ر٤١ فرنك أى ما يقرب من ١٥ فى المائة مما يصرف على تسير الإدارات .

وإن المنصف لمصاريف أجور الموظفين يكشف عددا مدهشا من التعويضات الدائنة أو الطارئة بقطع النظر عن المرتبات الاساسية :

- تعويضات عن السكنى
- التعويضات المضافة للتعويضات عن السكنى العائلية
- التعويضات المضافة للتعويضات عن السكنى
- التعويضات المعروفة بالاضافة المغربية
- التعويضات عن انحدار الاستتابة للسكنى
- تعويضات لوازم العائلة
- التعويضات المؤقتة عن غلاء الاسعار
- تعويضات الاقبالات
- تعويضات عن التخصص
- تعويضات عن الساعات الزائدة
- تعويضات عن الاشغال الزائدة
- تعويضات عن الوظيفة
- تعويضات عن ازدياد الأولاد
- تعويضات عن الصندوق
- تعويضات خاصة عن الاعانة العائلية
- تعويضات عن الرخص لأجل تبدل الهواء
- تعويضات عن السفر على طريق أسبابا وذلك ثرياءة عن الاعتماد العام المتعلق بالرخص المنصوص عليه فى الباب ٢٤ .

وستصرف الميزانية في هذه السنة ٢٥٠٠٠٠٠٠٠٠ من الفرنك على وجوع الموظفين الفرنسيين لأوطانهم وتوظيف آخرين وتغلاتهم أثناء الرخص .
وتنص ميزانية سنة ١٩٥١ في بابها المصروف بمصاريف طارئة على أنه سيصرف ما يقرب من ٦٠٠ مليون من الفرنك على مصاريف نقل الموظفين والاعانات والمصاريف الطارئة المختلفة .

وتصرف ميزانية المغرب على أدوات الإدارة ٨٠٣٠٩٣٤٣٠٠٠ فرنك أي ٢١٨ في المائة من الميزانية الاعتيادية .
وتنص الميزانية في بابها المصروف بالتأثيث والأدوات العادية على أنه سيصرف ما يقرب من ٨٠٠ مليون في شراء وتجهيز الأدوات والإضاءة والتدفئة وحمل الأدوات وشراء الورق وما إلى ذلك .

• وإن مصاريف الإدارة على المأجورين اليوميين والخدمة الطارئة وغير ذلك من المصاريف المختلفة بلغت سنة ١٩٥٠ ما يقرب من ١١٢٣٨٨٦٠٠٠ فرنك .

• وهذا كما نرون • فإين نحن من الدولة التي يشبهونها بالرجل التزيه والتي تصرف على الأمة كأنها رئيس عائلة يدير فيحسن التدبير ؟

• فالإدارة زيادة على أنها وافرة العدد كثيرة التبذير خصصت لنوسمها من ميزانية التجهيز لسنة ١٩٥١ قدرا يبلغ ١٠٣٢٨٠٠٠٠٠ فرنك بقطع النظر عن ٣٠٠٠٠٠٠٠٠ من الفرنك المخصصة لهذا الغرض نفسه لفائدة إدارة الفلاحة في باب التجهيز الاقتصادي .

ميزانية التجهيز الإداري

١٩٥١	١٩٥٠	١٩٤٩	١٩٤٨
١٣٢٨٠٨	١٤٥٢٠٢	١٤٥٢٠٢	٩٦٥ مليون

• وإن ما زادته بعض الإدارات كالدخالية والجندرية والأمن العام في ميزانية تجهيزها الإداري لبذل دلالة قاطعة على نوع الإدارات التي تريد الحماية تجهيزها أكثر ما يمكن .

<u>١٩٥١</u>	<u>١٩٥٠</u>	<u>١٩٤٩</u>	<u>١٩٤٨</u>	
			مليون	
٢٢٩	١٦٠	٢٥٦	٢٣٥.٦	الداخلية
٢١٠	٢٨٨	٣٠٠	٢٤٥	الامن العام
١٣٣	١٤٤	١٥٠	٧٦.٥	الجندرية

• فهذه الإدارات المختلفة تحظى بـ ٥٧٢ مليون من الفرنك لتجهيزها الإداري من ١,٣٢٨,٨٠٠,٠٠٠ فرنك الممد للتجهيز الإداري في ميزانية ١٩٥١ أي ٤٣,٨ في المائة .

• ومن هذا القيل ما هو منصوص عليه في الباب ٢٥ المصنوع بالنقل ، اذ ينص فيه على أنه خصص ٣٩,٠٢٩,٠٠٠ فرنك لشراء وتسيير سيارات الركوب بمختلف إدارات الحماية . وان تسيير سيارات إدارة الداخلية منسلا سبكلف الميزانية ٧٥,٥٠٠,٠٠٠ فرنك وتسيير سيارات إدارة الامن العام والجندرية سبكلفها ٦٥,٥٠٠,٠٠٠ فرنك .

وأخيرا اذكركم بأنه منذ بضعة سنوات حملت ميزانية فرنسا ميزانية المغرب بعض المصاريف مع أن الإدارات المدة لها هذه المصاريف فرنسية .
• ومن هذا القيل النفقات العسكرية والستراتيجية كاعتمادات المراقبة الأهلية والقوات المساعدة والجندرية والفرق الاستراتيجية .
• وقد خصص في انقسم الثاني من الميزانية (في المادة ١٣ من الباب العاشر) لنفقات ، الدفاع عن المغرب : :

١٠٠ مليون لسنة ١٩٥٠

٢٠٠ مليون لسنة ١٩٥١ .

ولما تعرض المقرر العام لفصل مداخل الميزانية لسنة ١٩٥١ قل :
• يتضح من تحليل حاجيات البلاد الرئيسية ومن مقارنتها بالنفقات المنصوص عليها في مشروع ميزانية سنة ١٩٥١ أنه لا وجود لبرنامج للعمل يبنى على العقل والمنطق وتراعى فيه مراتب هاته الحاجيات حسب أهميتها ويتضح من ذلك أيضا أن المصاريف لم تحدد حسب ما تقتضيه الضرورات الحيوية لتطور الشعب المغربي .

• وان دراسة الموارد المالية التي تستمد منها الميزانية المغربية حياتها
ستمكننا من معرفة أى عنصر من عناصر السكان يتحمل أفدح التكاليف المالية
جول المداخل الاعتيادية

ينص الجدول التالى على مقررات المداخل الاعتيادية لسنوات ١٩٥٠ و ١٩٥١
١٩٣٨ مع مقارنتها ببعضها •

• وقد رتبنا المداخل على الأبواب العادية الثلاثة :

الضرائب المباشرة •

الضرائب غير المباشرة •

محصولات الاملاك المخزنية ومؤسسات الدولة ومداخل مختلفة •

١٩٥١	١٩٥٠	١٩٣٨	ن المائة	ن المائة	ن المائة	الضرائب المباشرة
٣٦٦٠	٣٠٨٨	-	-	-	-	الترتيب والكلف
٣٦٨٥	٣٣٧٤	١٩٠	-	-	-	ضريبة التجارة وضريبة
١١٠٠	١٣٠٠	-	-	-	-	التجارة الاضافية
٦٥٣٥	٥٧٠	-	-	-	-	ما يصطغ من الرواتب
٤٠٩٠٣٥	٣٦٠٣	٣٣٢٤	١٠٠	١٠٠	١٠٠	ضرائب مباشرة أخرى
١١٣٠٠	١٠٨٨٠	١٨٣	-	-	-	الضرائب غير المباشرة
٤٠٣٠	٣٠٧٨	٣٠٦	-	-	-	حقوق الديوانات
٣٨٥٠	٣٧٣٠	٥٦	-	-	-	الضرائب غير المباشرة
٣٩٠٠	٣٣٠٠	٦٤	-	-	-	النسجيل وطوابع البريد
٢١٩٧٠	١٩٩٧١	١٠٤	١٠٠	١٠٠	١٠٠	محصولات الدخان
٣٧٩	٥٥٧	٣٠	-	-	-	محصولات الاملاك
٢٣٨٥	٢٠٣٤٢٤١٠	٥٧	-	-	-	ومؤسسات الدولة
٢٨٠٠	١٧٨٢	٣٣٢	-	-	-	ومداخل مختلفة
١٩٨٠٣١٣	١٩٨٤٣٧	-	-	-	-	محصولات الاملاك
٧٨٠٤٣٦٢	٥٥٥٦٣٦٦	١٦٧	١٠٠	١٠٠	١٠٠	محصولات البريد والبرق
٣٧٧٨٥٢١٣	٣٣٤٤٥٦٨	١٠٩٣	١٠٠	١٠٠	١٠٠	والتليفون
						محصولات القومضات
						محصولات مختلفة
						ومداخل استثنائية

• ان الذين سبفوني من المقررين قد نبهوا هم كذلك على طابع الحيف الذي تسم به موارد الشراية المغربية هذا الحيف الذي يظهر بوضوح من الجدول السابق حيث تحتل الضرائب غير المباشرة مكانا ممتازا بينما الواجبات التي نستخلص من الاملاك ومؤسسات الدولة ما تزال غير كافية •

• وان يكون من الصير علينا أن نبرهن على أن الشعب المغربي هو الذي يتحمل عبء الضرائب غير المباشرة •

الضرائب المباشرة

• الترتيب - يستوعب الترتيب خمس مقررات المداخل في باب الضرائب المباشرة ، ويكفي الرجوع الى الارقام التالية المتعلقة بميزانية سنة ١٩٤٩ لئلا نرى النسبة التي يتحملها الفلاح المغربي من مجموع هذه الضريبة •

مجموع الترتيب لسنة ١٩٤٩	٧٩٠.٤٢٠.٩٢٠.٣٦٠ فرنك
(١) ما يؤديه الفلاحون (مقارنة)	١٨٨.٦٨٥.٣٦٠.٣٢٣ فرنك
أصل الضريبة	

الحرن	٤٣٥.٣١٠.٣١٠.٥٤٢ فرنك
الاشجار	٧٠٥.١٧٠.٤٢١.٨٨٨ فرنك
الحيوانات	٨٠٠.٧٩٢.٧٩٢.١٤٧ فرنك

مجموع أصل الترتيب	١٤٨.٥٧٣.٨٧٨.٢ فرنك
يسقط منه التخفيضات	١٣٠.٦١٣.٥٠٦ فرنك

الناقي	١٨.٠١٨.٠٩٠.٨٥٩ فرنك
الترتيب المؤدى باضافة السليمات	١٨٨.٦٨٥.٣٦٠.٣٢٣ فرنك
(٢) ما يؤديه المصرون (فرنسيون)	١١٠.٦١٩.٥١٩.٣٧٢ فرنك
أصل الضريبة	

الحرن	١٢١.٧٢٠.٣٠٣ فرنك
الاشجار	٨٧٧.١١٧.٦٨٨ فرنك

(١) الترتيب هو ضريبة الاعشار المقروضة على الانتاج الزراعي وتربية الحيوان

الحيوانات

٦٦٧٠٧٩٠٦٦٧ فرنك

٥٣٣٠٤١٧٠٦٦٥ فرنك

٢٠٣٠٨٥٢٠٣٣٨ فرنك

مجموع أصل الضريبة

نسقط التخفيضات

٣٢٩٠٦١٥٠٣٢٧ فرنك

٣٧٢٠٥١٩٠٦١٠ فرنك

الباقى

الترتيب المؤدى بإضافة المستحقات

وهكذا فإن نسبة أعشار الترتيب بنحوها الفلاح المغربى .

وهناك حيلة تستعمل فى عرض هذه الاحصائيات وذلك بتقسيم مجموع ما

يؤدى عن ضريبة الترتيب فى كل قسم من القسمين (الفلاحين - المصريين)

على عدد توأصيل المقنطع فيتج عن هذه النسبة :

٢٠٥٣٧ فرنك

للفلاح بمعدل :

٣٣٠١١٣ فرنك

للمصر بمعدل :

ونكن هذين المعدلين بنينيان على تليس ومقابلة لأن النسبة على عدد

التوأصيل لا تعتبر أهمية الحرت أو الأشجار أو البهائم التى فرض عليها

الترتيب . وكثير من الفلاحين الذين يؤدون الترتيب ويدخل توأصيلهم فى

النسبة يسلكون أقل من هكار .

نعم ، هناك طريقة أقرب الى الحقيقة تقضى مثلا - نظرا لكون الترتيب مبنا

على أساس انتاج الفلاح - أن يقسم ما يؤدى عن الحرت على المساحة المحروثة

فى كلا القسمين

الفلاحون

المساحة المحروثة سنة ١٩٤٩ - ٣٠٠٠٠٠٠ هكار

١٠٤٣٥٠٠٠٠ فرنك

أصل ترتيب الحرت

١٩٠٠٠٠٠ فرنك

يسقط منه التخفيضات

١٠٤٣٠٠٠٠ فرنك

الواجب فى الحرت

فيكون معدل ما يؤديه الفلاح المغربى عن الهكار المحروث ٤١٩ فرنك .

المصريون

المساحة المحروثة سنة ١٩٤٩ - ٤٥٧٠٠٠٠ هكار .

أصل ترتيب الحرت أصل ترتيب الحرت ١٢١ ر ٧٢٠ ر ٣٠٣ فرنك

ولن نسقط من هذا القدر جسيم التخفيضات التي منحت للمصريين في تلك السنة وهي المذكورة أعلاه لأن قسما منها يتعلق بالترتيب المفروض على الأشجار وأما نسقط من أصل ترتيب الحرت نصفه الذي يرد للمصريين على شكل (منحة تشجيع على الحرت بالوسائل الأوربية) بقطع النظر عن الأحوال التي تسمح فيها الإدارة بمجموع الترتيب كما يقع عند حصول المصير على إنتاج القمح في الهكتار يقل عن ٨ قناطر .

فواجب المصريين في الحرت للسنة المذكورة ١٥١ ر ٨٦٠ ر ٠٦٠ فرنك ويكون معدل ما يؤديه المصير عن الهكتار المحروث ٣٣٢ فرنك . ويستنتج من مقارنة المعدلين أعلاه أن الفلاح المغربي يؤدي عن الهكتار المحروث أكثر من المصير بنسبة ٢٤ في المائة . وإذا رجعا إلى سنتي ١٩٤٧ - و ١٩٤٨ وأجرينا نفس العمليات الحسابية وجدنا أنه أدى عن الهكتار المحروث

المصير	الفلاح	
سنة ١٩٤٧	٣٥٣ فرنك	٣٠١ فرنك
سنة ١٩٤٨	٦٥٢ فرنك	٥٥٣ فرنك
ان هذا لفظ فذبح خصوصا اذا تذكر الانسان الظروف التي يشتغل فيها الفلاح المغربي والنتائج الضئيلة التي يحصل عليها وقارن ذلك مع المحصولات الحقيقية التي هي أساس ازدهار مؤسسات المصريين .		
وهكذا فإن تخفيض ٥٠ في المائة من واجب الترتيب الذي يستفيد منه المصريون لا يعادله ما كان ينتظر من زيادة في هذا الواجب لسبب وفرة الإنتاج . هو اذن منافي للبادئ الاقتصادية إذ لم ينتج عنه أي تحسن في مداخيل الترتيب كما أن تجربة ٣٨ سنة دلت على أنه لم يساعد قط على تعميم الأساليب الفلاحية الحديثة .		

والواقع أن هذا التخفيض عبارة عن امتياز يستفيد منه عدد ضئيل جدا من المغاربة ، بينما يشمل سائر المصريين ، فيضاف إلى ما يتمتعون به من المساعدات العديدة على حساب جمهور الفلاحين المغاربة .

والانصاف يقضى بأن هؤلاء أحق من غيرهم بالتمتع بهذا التخفيض ، نظرا لما يعانونه من الكلف وما يطالبون به من الاداءات غير الاعيادية .

ومن الواجب أن نشرف بأن الادارة في الأخير لم يسما أمام هذا الحيف الا منح الفلاحين المخرية تخفيضا في الترتيب منذ سنة ١٩٥٠ وقدره ٣٣ في المائة وذلك بشروط من أهمها استعمال المحراث الاوربي . ولكن هل في مستطاع جل الفلاحين المتأخرة أن يقوموا بتلك الشروط ؟ ان هذا السؤال لم يخطر ولا شك بال الادارة الفرنسية .

على أنه من الواجب تشجيع الفلاحين المتأخرة لا سيما والكلفة والترتيب بقا مدة طويلة افوردين الأساليب في الضرائب المباشرة ، كما تدل عليه السب الآتية :

نسبة الترتيب والكلفة من مجموع الضرائب المباشرة :

سنة ١٩٢٠	٩٠ في المائة
سنة ١٩٣٩	٧٣ في المائة
سنة ١٩٤٨	٥٥ في المائة
سنة ١٩٥٠	٤٠ في المائة

ومجموع ما يجبي من هاتين الضريبتين افروضتين على البادية في تزايد مطرد .

واليك تطور مداخل الترتيب :

سنة ١٩٢٠	٧٧٠٠٦١٨٥٣ فرنك
سنة ١٩٢٩	١٢٥٠١٧٦٣٦٧ فرنك
سنة ١٩٣٩	١٩١٨٦٣٧٢٣ فرنك
سنة ١٩٤٧	٢٠٣١٨٠٠٠٠ فرنك
سنة ١٩٤٨	٣٧٧٣٠٠٠٠٠ فرنك
تقدير سنة ١٩٤٩	٣٦٠٩٢٠٤٧٩٠ فرنك

ولم يطرأ الانخفاض الملاحظ في النسب أعلاه الا منذ بضع سنوات بعد تأسيس الضريبة الاضافية للتجارة وضريبة الرواتب والاجور

الضريبة الاضافية للتجارة :

هي الضريبة المفروضة على أرباح المؤسسات التجارية والصناعية والمهن الحرة ويلاحظ تزايد في نسبة مداخيلها من مجموع الضرائب المباشرة

سنة ١٩٤٤	٢٠٢٢٤١٠٠٠ فرنك
سنة ١٩٤٦	٣١٥٠٤٧٤٠٠٠ فرنك
سنة ١٩٤٧	٨٩٧٨١٨٠٠٠ فرنك
سنة ١٩٤٨	١٠٤٨٤٦٢٩٠٠٠ فرنك
سنة ١٩٤٩	٣٢٥٧٠٥٥٤٩٥٠ فرنك

وقد يظن الباحث - عند النظرة الاولى التي يلقيها على نسب توزيع هذه الضريبة أن توزيع عبئها فيما بين المغاربة والاوربيين يقع على عكس ما هو عليه في الترتيب اذ انها وزعت سنة ١٩٤٩ حسب النسب الآتية :

المغاربة	٣٠٨٦٣٣٦٦٤ فرنك أى ٩ و ٥ ٪
الاجانب	٦٦٦٧٣٨٩٩٩ فرنك أى ٥ و ٢٠ ٪
على الشركات	٢٨٧ ٢٨٢١٨٢٢ فرنك أى ٧٠ ٪
المجموع	٣٢٥٧٠٥٥٤٩٥٠ فرنك

ويستفاد من المعلومات التي أدلى بها أمام لجنة استيزانية (القسم الفرنسي) في يوليو ١٩٤٧ م • فورمون - مدير المالية اذ ذاك - أنه في سنة ١٩٤٦ :

- ١٥ في المائة من الضريبة الاضافية أدى من طرف أفراد مغاربة •

- زاد عدد الذين أدوا هذه الضريبة من المغاربة بمدينة الدار البيضاء وحدها ثمانية أضعاف ما كانوا عليه في السنة التي قبلها حتى بلغ فيما يخص المغاربة ٣٣٠٠ مقابل ٥٠٠ أوربي •

ولا بد من التنبيه الى أن الحظ الذي تؤديه الشركات - أى ٧٠ في المائة - يشمل ما تؤديه مؤسسات المولة كمكسب القسماط الذي دفع وحده سنة ١٩٤٩ عن الضريبة الاضافية ربع المجموع المتحصل من هذه الضريبة •

• وعلى هذا فإن القسط الذي تحمله المؤسسات التجارية والصناعية الاوربية

من الضريبة الإضافية أقل بكثير مما يراد إيهامنا به .
وان الضرائب غير المباشرة تكون العبء الثقيل الذي ينوء تحته المستهلك
المغربى .

الضرائب غير المباشرة

يمكننا أن نقول ان أساس الضرائب غير المباشرة في المغرب - بلستانه واجبات
التسجيل - يستخلص من المواد المستهلكة . فلهذا فالمحتمل لها هو جمهور
النسب وخاصة طبقة العمل والحالات الكبيرة العدد . وأكثر المواد استهلاكاً
بالمغرب مما يستورد من الخارج هي بالخصوص السكر والشاي والتبغ
القطنة والتوابل . فعند دخولها الى المغرب يؤدي عنها الواجب الجمركى ،
وكذلك عند الاستهلاك يؤدي عنها ضريبة ثانية .

ويتحمل عبء هذه الضرائب النسب المغربى الذى يكون ٩٦ فى المائة من
مجموع السكان كما يتضح ذلك فى البيانات الآتية :

الواجبات الجمركية - يبلغ تقدير مدخولها لسنة ١٩٥١ : ١١٢٠٠ مليون

وفى مدخول الواجب المفروض على البضائع المستوردة وقدره ١٠٠ر١٥٠ مليون
وتفيد احصائيات الواردات لسنة ١٩٤٩ أنه من بين مجموع الواردات
التي بلغت قيمتها ١٠٣ر٣٢١ مليوناً من الفرنك .

تبلغ قيمة موارد الاستهلاك ما يقرب من النصف وهو ٥١ر٤٦٣ مليوناً من
الفرنك فيها :

١١ر٨٤٦ مليوناً من الفرنك للسكر

٢ر٩٥٢ مليوناً من الفرنك للشاي

٤ر٨١٣ مليوناً من الفرنك للتبغ القطنة .

٣ر٨٨٢ مليوناً لبقية التوابل .

أما الضرائب غير المباشرة فان مواردها هو الواجبات المفروضة على المواد
المستهلكة . فمن مجموع ما قدر لهذه السنة وهو ٤ر٠٢٠ مليوناً من الفرنك
نجد ٢ر٤٧٠ مليوناً من الفرنك على السكر و ١٥٠ مليوناً من الفرنك على
التوابل .

وقد استورد المغرب سنة ١٩٤٩ من السكر ١٦٩٠٠ طن • وإذا علمنا أن معدل ما يستهلكه كل مغربي من هذه المادة الأساسية للتغذية عندنا يفوق ٢٠ كيلو في السنة (ونقول بعض الإحصائيات الرسمية أن هذا المعدل يبلغ ٢٨ كيلو) كان القدر الذي يستهلكه الشعب المغربي في السنة ١٦٠ ألف طن أي ٩٤ في المائة مما يستهلك في السنة •

• وتقدر قيمة ما استورده المغرب في سنة ١٩٥٠ بنحو ١٥ مليارا من الفرنك فالميزانية تستفيد إذا من السكر •

ـ ١٥ في المائة للدبوانة وهو واجب الاستيراد أي ١٥٠٠ مليون

ـ ضريبة الاستهلاك ٢١٠٠ مليون

بل ٣٠٠٠ مليون إذا أصرت الإدارة على فرض الضريبة على أسس نسبة ٢٠ في المائة •

فيكون مجموع ما تستفده الميزانية (بقطع النظر عن مدخول ضريبة المعاملات) ٣٦٠٠ مليون أو ٤٥٠٠ مليون •

وهو مبلغ يفوق مدخول التريب يتحمله الشعب المغربي كما تقدم على نسبة ٩٤ في المائة على الأقل •

نعم ، لقد أدرج في الميزانية هذه السنة من جديد واجب الضريبة المفروضة على الكحول ويقدر له ٢٠٠ مليون •

المتحصل من التبغ

لقد أصبح مدخول التبغ والدخان أهم مورد من موارد الميزانية بعد السكر بسبب تكثر استعماله في الأوساط المغربية •

وبنجل تزايد الاستهلاك في الإحصاء الآتي :

القدر المستهلك سنة ١٩٣٩ ، ١٨٦٠٠٠٠٠ كيلو وقيته ١٢٩ مليونا •

والقدر المستهلك سنة ١٩٤٩ : ٢٩٤٤٠٢٢٢ كيلو وقيته ٤٥٤٤ مليونا

المقدر لسنة ١٩٥٠ : ٣٢٢٠٠٠٠٠ كيلو وقيته ٥ ملايين •

ودفع للميزانية مما بيع سنة ١٩٤٩ : ٣٢٢٠٠ مليون أي أن ٧٠ في المائة من ثمن التبغ ترجع للميزانية •

وهذا القدر الذي تدفعه شركة التبغ للخزينة المغربية يستعمل على حفظ الدولة في أرباح الشركة والضريبة المفروضة على ثمن التبغ ويقدر لسنة ١٩٥١ : ٣٢٩٠٠ مليون •



يتأكد من البيانات والاحصائيات أن الحظ الأوفر من موارد الميزانية غير المباشرة يجبي من أموال التي نستهلكها نحن المقاربة بكرة •
ولا يجبي من أموال التي نستهلكها العامل والمصانع بالنسبة لما تقدم إلا الحظ اليسير • وفي مجموع استوردات لا تتجاوز قيمة مواد التجهيز الصناعي الخمس •

وإن انمى لدراسة بنية موارد الخزينة وهي التي لا يجبي من الضرائب، وبكفى أن نلاحظ ضاقتها بالنسبة لثروتنا الوطنية، وأهمية الأملاك المغربية والمعادن وغيرها •

وسنحاول الآن بعد هذا التحليل أن نستخلص التوجيه الذي تدير عليه الإدارة عند وضع مشروع مداخل الميزانية •

فهل نرى الإدارة تسمى ليكون في مقدمة من يتحمل أعباء موارد الميزانية أولئك الذين يربحون الأرباح العائلية ؟ وهل نراها تجهد للوصول إلى توازن معقول بين مبلغ الضرائب وبين طاقة الذين تجبي منهم ؟

اشتهر نظام الضرائب في المغرب بكونه أخف ظلام في العالم ، والحقيقة أن أصل هذه النسبة يرجع إلى امتيازات التي يتمتع بها كبار الفلاحين وأصحاب المؤسسات الرأسمالية الصناعية والتجارية - والأغلبية الساحقة لهؤلاء فرنسيون - وذلك بسبب إعفائهم من ضرائب عديدة لا وجود لها بالمغرب كضريبة المداخل وضريبة ريع السندات وضريبة الرواج التجاري وضريبة ارتفاع ثمن الأملاك المقاربة وبعض الضرائب غير المباشرة المفروضة على السندات •

أما الحقيقة عن فداحة الضرائب في المغرب فقد رأيناها في التحليل السابق الذي تبين منه أن أربعة أخماس المداخل العادية تجبي من الضرائب وأن

العيب، الثقل منها محمول على الفلاحين والمستهلكين المنزلية .

اتنا لا ننكر أن المغرب متوقف على رؤوس أموال أجنبية تهاجر إليه سعيًا وراء فائدتها ، وتساعد في نفس الوقت على تطور البلاد الاقتصادي والاجتماعي ولكن هل من القول أو من مصلحة البلاد الاقتصادية أن يتحمل الشعب المغربي وحده القسط الأوفر من نفقات تجهيز يستفيد منه أصحاب رؤوس الأموال قبل غيرهم ؟

على أن هذا هو الواقع كما بين من دراسة مشروع ميزانية سنة ١٩٥١ .

السيطرة الاجتماعية

١ (وضعية الطبقة العاملة

تقسم الطبقة العاملة بالمغرب الى ثلاثة أقسام:

- (أ) عمال المصانع ودور التجارة
- (ب) عمال المشاريع الفلاحية .
- (ت) عمال الحرف .

واذا- اليد العاملة المغربية يوجد بالمغرب عمال أوروبيون يمثلون أقل من ٥ في المائة من مجموع عمال المغرب .

وتعطي الإحصائيات الرسمية أرقاما تفل عن الحقيقة بكثير ويمكن أن تقدر عدد العمال الفلاحين المغاربة بأزيد من مليون ونصف مليون من بينهم ما يقرب من أربعمئة ألف من صغار الملاكين أما عمال المصانع والتاجر والتاجر فان عددهم يفوق ٤٠٠.٠٠٠

٢ (القوانين الاجتماعية والتأمين الاجتماعي

ان القوانين الاجتماعية ونظام التأمين الاجتماعي المطبقة في الساعة الراحة في عدة أقطار ولا سيما بفرنسا وحتى ببلدان غير مستقلة مجهولة في المغرب . والقوانين النادرة التي صدرت لتنظيم شروط العمل تبنى في غالب الأحوال على الميز المصري فبعض الحقوق الاجتماعية والاقتصادية التي تضمنها الإدارة الفرنسية للعمال الأوروبيين محروم منها العمال المغاربة ، وعلاوة فان تلك القوانين الاجتماعية القليلة التي يتمتع بها العمال المغاربة (مدة العمل - العطلة الأسبوعية - الرخصة السنوية بأجرة) لا تطبق على العمال المغاربة في الفلاحة بل ان القوانين الاجتماعية التي يتمتع بها العمال المغاربة المشتغلون في المصانع والتاجر لا يحترمها دائما المشتغلون .

فان إدارة الشغل والشؤون الاجتماعية لم تحدث بالمغرب الا منذ أول يوليو سنة ١٩٤٧ وهي أصغر إدارة لا من حيث موظفيها ولا من حيث الاعتمادات المخصصة لها .

في مجموع الميزانية المغربية لسنة ١٩٥١ البالغة : ٣٧٨٩٨٠٠٠٠٠٠٠٠٠ :
فرنت لم تحصل هذه الإدارة الا على : ١٠٦٩٣٨٠٠٠٠٠٠٠ : فرنت أي ٢٨٠
في المائة .

تفتيش العمل :

لا يوجد لمجموع المغرب سوى ثلاثين مفتشا للشغل يراقبون عمل يحترم
المشغلون القوانين القليلة المنطبقة بحوادث الشغل وحفظ صحة العمال وتأمينهم
وهكذا فإن القوانين الاجتماعية تبنى على قلتها غير مجدية في حق العمال
المغاربة نظرا لقلة عدد المفتشين ولانعدام التنظيم النقابي المغربي .

ب) النقابات المهنية

الاوربيون - يمنع الاوربيون المقيمون بالمغرب وحدهم منذ ١٩٣٦ بحق
تأسيس نقابات مهنية وفقا للظهير المؤرخ في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٣٦ الذي
يصرف لهم بهذا الحق ويضمنه لهم .
وينص الفصل الثاني من هذا الظهير على أن النقابات والجمعيات المهنية يمكن
أن تؤسس بين اوروبيين يشتغلون منذ سنة على الأقل في منطقة النفوذ الفرنسي
بالمغرب في نفس المهنة الحرة أو غيرها من الحرف المشابهة أو المهن الكاملة .
المغاربة - أما المغاربة فيمنع عليهم بموجب الظهير المؤرخ في ٢٤ يونيو سنة
١٩٣٨ الانخراط في نقابات اوروبية أو حتى تأسيس نقابات فيما بينهم ،
وينص هذا الظهير على عقوبة المخالفين بالسجن والغرامة ولم يقع الغاء هذه
المقوبات الا في سنة ١٩٥٠ .

والعمال المغربية المشتغلون في بعض المصانع والذين يتسلم في انخراطهم
في النقابات الفرنسية منذ سنة ١٩٤٦ فقط - هم دائما موضوع اضطهاد من
طرف البوليس والجند وممرضون لانتقام رؤسائهم الذين لا يترددون في
طردهم .

وينبغي التنبه هنا الى أن الإدارة الفرنسية قدمت مشروعا يرمى الى تخويل
العمال المغربية باستثناء العمال الفلاحين منهم الحق النقابي ، ولكن لا يجوز

أن يحتلوا أكثر من خمسين في المائة من المضاعد في مكاتب الاتحادات والجامعات النقابية . أما الخمسون في المائة الأخرى فيجب أن يحتفظ بها للأوربيين . وقد قدم القصر الملكي مقترحات له ترمي إلى تحويل الحق النقابي لجميع العمال وحتى الفلاحين منهم وإلى إلغاء ما يتعلق بالنمع الراجع لتشكيل المكاتب النقابية . وما هو التصريح الذي أدلى به جلالة الملك لو قد من العمال :

• اني أعلق أهمية عظمى على منح جميع العمال المناربة بدون تمييز الحق النقابي . أما اختيار المسيرين فينبغي أن يكون بحرية وبكيفية ديمقراطية بدون تمييز عنصري أو اعتقادي أو جنسي . . . وليس في هذا ما يعتبر عنصريا بل المنصرية هي ما يحتوي عليه مشروع الأقامة العامة التي تمرض خمسين في المائة على الأقل من الفرنسيين في مكاتب النقابات .

ت (الاتفاق الجماعي للنقل)

ان الاتفاق الجماعي للنقل قد عرفه ظهير مؤرخ في ١٣ يوليو سنة ١٩٤٦ (منير بظهير مؤرخ في ١٢ أبريل ١٩٣٩) بأنه : « عدة منطقة بشرط اشتغال مستخدمين أو عمال أوربيين تبرم بين ممثلي طائفة مهنية من هؤلاء المستخدمين أو العمال وبين واحد أو عدة ممثلين يعقدون باسمهم الخاص أو ممثلي طائفة مهنية من المتخلين (الفصل الأول) » .

وينص الظهير المذكور بوضوح على أن ذلك لا يخص سوى المستخدمين والعمال الأوربيين . أما العمال المناربة فانهم لا يستفيدون من الانشاقات الجماعية ، بل يضيف الفصل السابع والعشرون أن مقتضيات الاتفاق الجماعي لا تنطبق على الفلاحة وقد أوقف تنفيذ هذا الظهير .

ومنذ نوفمبر سنة ١٩٤٨ أعادت السلطات إلى الأجور حريتها وأقرت من جديد نظام الاتفاقات الجماعية ويرتكز هذا النظام على الظهير المؤرخ في ١٩ يناير سنة ١٩٤٩ الذي ينص على الوفاق والتحكيم الإجباريين .
وينص هذا الظهير على أن الاضراب غير مشروع .

وفي حالة نزاع يعرض هذا النزاع على لجنة أقليمية أو مشتركة بين عدة نواح يعين رئيس اللجنة أو مدير التمثل أعضاها الفرنسيين . وعند اختلاف اللجنة يعين اقليم العام حكمين فاذا استمر النزاع فعلى الحكيم أن يبتأ حكما ثالثا .

وكل هذه الأحكام يمكن استئنافها أمام مجلس أعلى . وهذا القانون غير قابل للتطبيق عمليا لأن الظاهر نفسه ينص على أن مندوب العمال أو المسئولين النقابيين هم الذين يجب أن يتفاوضوا في شأن الإضافات الجماعية مع أرباب العمال وبما أن الحق النقابي غير معترف به للمخاربة فمن المستحيل على أية جماعة من العمال المخاربة أن تتفاوض مع أرباب العمال لأن هؤلاء لا يتصرفون لمصلحة هذه الجماعة التي يقابل مساهمهم غالبا بالرفض ، وكثيرا ما يطردون في الحين من العمل .

والتوفيق والنحكم مستحيلان كذلك نفس الأسباب إذ أن السلطات ترفض التفاوض مع ممثلي العمال وإذا ما أصر هؤلاء فإن مصيرهم الاعتقال والمضارب بدون محاكمة .

الانفاق النموذجي :

ونظرا لعدم وجود الاتفاقيات الجماعية فلن الملائق بين العمال وأرباب العمال تسوى بواسطة اتفاق نموذجي يقوم مقام الأملق القانوني العام . وهذا النظام يضمن نظريا تلك الفوائد الاجتماعية الفلية التي انتزعها العامل منذ سنة ١٩٣٦ وبسطى هذا النظام صاحب العمل سلطة مطلقة على العامل فيخوله حق تقييد العمال وطردهم دون سابق اعلام لأجل خطأ يكون هو وحده الحكم فيه . وهذا النظام لا يخلق كما هو الحال فيما يخص التشريع الاجتماعي كله إلا في التجارة والصناعة ولا يحترم إلا جزئيا في المدن الكبرى التي توجد بها منظمات نقابية ويتوقف تخليفه على حسن استعداد أرباب العمال الذين لا سلطة للمفتشين عليهم وإنما هم مكلفون بإقناعهم لا بإجبارهم .

ث ٢ التعويضات العائلية

وتوزع تعويضات عائلية من صندوق التعويضات الاجتماعية المؤسس بظهير

مؤرخ في ٢١ أبريل سنة ١٩٤٢ وإلى سنة ١٩٤٧ لم تكن التعويضات العائلية تغطي إلا للسلة الأوروبية حسب عدد أبنائهم . أما المغربية فانه لم يقرر لعائلاتهم أي شيء .

ومنذ يناير سنة ١٩٤٨ أصبح بعض طبقات العمال المغربية في التعامل التجارية والصناعية يستلمون بتعويضات عائلية ، ولكن هذه التعويضات لا تتجاوز أربعة أطفال على الأكثر بينما لا يوجد حد فيما يخص الأوروبيين وبلا حظ نفس الميز انحصري في قيمة التعويضات العائلية .

والعامل المغربي بعيد عن أن يتقاضى نفس التعويضات التي يتقاضاها العامل الأوروبي عن نفس العدد من الأطفال وهكذا ففي سنة ١٩٥٠ كان العامل الأوروبي يتقاضى عن أربعة أطفال : ٢٠٠٠ فرنك ، بينما لا يتقاضى العامل المغربي عن نفس العدد سوى ألف فرنك فقط .

ومنذ سنة ١٩٥٠ وضع تشريع جديد لا ينصف العامل المغربي الا ظاهرا ذلك أن التعويضات العائلية تزيد أو تنقص بحسب نسبة الأجرة . غير أن العامل المغربي لا يتقاضى كما سئري - حتى لو كانت له نفس ما للأوروبي من أهلية أجرة مساوية لأجرته .

وفي المجلس الإداري الذي يشرف على صندوق الاعانة الاجتماعية يكون الأعضاء المغربية أقلية دائما أمام الأعضاء الأوروبيين الذين لا يستلون مع ذلك سوى أقلية من العملة .

وها هو مثال حديث لتوزيع التعويضات العائلية وهو يتعلق بشركة الحافلات في مدينة الرباط عاصمة المغرب الإدارية . فهذه الشركة التي ترافقها مصالح البلدية وتعينها لا تخرج من خرق مبدأ المساواة في الأجور عند تساوي الكفاءات وفيما يلي مجموع التعويضات العائلية الممنوحة لسائقي الحافلات :

السائقون الأوربيون السائقون المغاربة

لولد واحد	٥٢٧٩٠	٣٦٤
لولدين	١١٢٠٣١	١٢٤٠٤
لأولاد ٣	١٦٢٨٠٦	٢٢١٠٦
لأولاد ٤	٢١٢٥٤٣	٢٢٨٠٨
لأولاد ٥	٢٦٢٩٦٣	٣٢٥١٠
لأولاد ٦	٣١٢٩٦٣	٤٢٢١٢
لأولاد ٧	٣٦٢٩٦٣	٤٢٩١٠
لأولاد ٨	٤١٢٩٦٣	٥٢٦١٢

ينجلى من هذا الجدول أن السائق المغربي لا يمنح عن ثمانية أطفال إلا ٥٢٦١٢ فرنكا أى مبلغا أقل مما يمنحه السائق الأوربي عن طفل واحد • على أنه لا يوجد ما يبرر هذه المعاملة البنية على التميز العنصري نظرا لكون العمال بدون استثناء خاضعين لشروط واحدة للاستخدام •

فهل من فائدة فى النص على أن الحافلات التى تقل المغاربة فى الأحياء الوطنية تدر على الشركة من الأرباح مبلغا أعظم بكثير مما تدره الحافلات التى تقل الأوربيين فى الأحياء الأوربية المزودة بمربات أفضل وأريح •

ج (الأجور)

والكتاب العام للحماية هو الذى يحدد باختياره الحد الأدنى لأجور العمال حسب سن العامل وجنسيته ورتبته المهنية والمنطقة التى يتمى إليها ويلحق العمال المغاربة غالبا بالأقسام التى تكون أجورها أدنى الأجور •
فلا يطبق إذن المبدأ القائل بتبادل الأجور عند تعادل العمل •
فأجور العمال الأوربيين تفوق أجور العمال المغاربة •
وأجور الرجال أعلى من أجور النساء •

وأجور العمال الفلاحين المغاربة أدنى من أجور جميع أنواع العمال •
وفى المدة المتراوحة بين سنة ١٩٣٨ و سنة ١٩٥١ - مارس - ارتفعت نسبة

الزيادة العامة في الأسعار من ١٠٠ الى ٢١٧٩ •
وان الجدول الآتي بين تطور الاجور والأسعار والقدر الشرائية :

السنوات	الأسعار	الاجور	القدر الشرائية
١٩٣٨	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٤٥	٣٩٨	٣٧٠	٩٣ في المائة
١٩٤٦	٥٧٧	٤٠٧	٧١ •
١٩٤٧	٨٥٦	٥٣٠	٦٢ •
١٩٤٨	١٥١٥	٨٢٨	٥٤ •
١٩٤٩	١٩١٢	٨٧٠	٤٥ •
١٩٥٠	١٨٢٥	٩٥٠	٥٠ •
١٩٥١	٢١٧٩	١٠٩٥	٥٠ •

ومكذا فن القدرة الشرائية لا تزال أقل من ٥٠ في المائة مما كانت عليه سنة ١٩٣٨ •

ولا تعطى الاجور المذكورة الا للعمال الذين يشتغلون في العامل التجارية والصناعية • والعمال المغاربة المتدين لهذا القسم لا يتمتعون كلهم بهذه الاجور •

ج ، العمال الفلاحون

أما حالة العمال الفلاحين المغاربة فانها من أسوأ الحالات • فأجور العمال لا تسن ولا تقى من جوع والقوانين الاجتماعية منعدمة وشروط الحيلة كلها بؤس •

الاجور الطبقة :

السنوات	الاجور اليومية
١٩٤٤	بين ٢٠ و ٢٥ ف
١٩٤٥	بين ٢٠ و ٢٥ ف

١٩٤٦	بين ٢٠ و ٣٥ ف
١٩٤٧	بين ٣٥ و ٤٥ ف
١٩٤٨	بين ٣٥ و ١٠٠ ف
١٩٤٩	بين ٣٥ و ١٠٠ ف
١٩٥١-٥٠	بين ٣٥ و ١٥٠ ف

أما أجور النساء فانها لا تكاد تتجاوز الخمسين فرنكا .
ولم تفكر الإدارة الفرنسية الا منذ شهر سبتمبر سنة ١٩٥١ في إنشاء هيئة
لتحديد الأجر الأدنى للمعامل الفلاحين المغاربة وهذه الهيئة التي ليست سوى
هيئة استشارية - الكلمة الأخيرة يرجع للإدارة الفرنسية - لا تحتوي على شيء
عن المعامل الفلاحين وهكذا فإن الأجر الأدنى يحدد هذه المرة أيضا حسب
مصلحة المصريين الفرنسيين .

ومن البديهي أن الطبقات العاملة متبقي فريسة لسوء التغذية ومعرضة
للامراض بهذه الأجور التي لا تكفل لهم الأكل الجوى والتي تخفض كثيرا من
قيمة قدرتهم الشرائية .

وخلال الحرب الأخيرة صارت حالة هذه الطبقات أفجع وأشد نفرا للميز
المصري الواقع في توزيع الأربع عشرة مادة الحيوية المقتنة . فبينما كان
للأوربيين الحق في جميع هذه المواد لم يكن للمغاربة الحق الا في خمس منها .
وحسب الصابون الذي هو مادة ضرورية لحفظ الصحة لم يكن يوزع
بالتسوية بين المغاربة والأوربيين .

وكان نفس الميز المصري ملحوظا فيما يخص الملابس .
بل أن هذا الميز الجائر كان موجودا حتى بين الأطفال المغاربة والأطفال
الأوربيين .

أما الحوامل من نساء المغاربة فانهن لم يكن يتقاضين أية زيادة ، بينما كانت
المرأة الأوربية لها زيادة في المواد الغذائية والملابس .

مدة العمل :

يجبر العمال الفلاحون على الاشتغال ما بين ١٠ الى ١٢ ساعة في اليوم .

العمل الاجبارى :

وفى أغلب الاحوال يلزم العمال الفلاحون بالخدمة عند المعمرين والا تعرضوا لغرامة والسجن ريدة على الاشغال الشاقة المظنة طوال اربعة ايام واثنى يجبر عليها كل فلاح مغربى سنويا .

القوانين الاجتماعية :

ولا يوجد أى تشريع اجتماعى عند العمال الفلاحين فيما يخص مدة العمل والسنة الاسبوعية والاجرة السنوية بأجرة وانحواث العذرة والاضافات الجماعية .

فالمعمر هو الحاكم بامرء فى عيانه فلا يؤدى لهم الا أجره مزدودة ريدة على انه يحتفظ بهم تحت سلطته المظنة وذلك بمساعدة الادارة الفرنسية .

د (قمع العملة

وكما أن العمال المغاربة محرومون من الحق النقابى فهم كذلك محرومون من حق الاضراب فكما دام العمال المغاربة باعتماد نظام مع زملائهم الاوربيين فان الادارة الفرنسية لا ترد فى استخدام أنز سلاح عدها وهو الجمع البوليسى والمسكرى ، وهذا هو ما وقع فى شهر ابريل من سنة ١٩٤٨ فى مناجم الفوسفات بخربكة حيث انتهى القبض على نحو عدة مئات من العمال المغاربة على اثر قيامهم باضراب فطردت عائلاتهم من منازلها ووقع نفس هذا فى شهرى مايو ويونيه من عام ١٩٤٨ فى مناجم الفحم بجرادة حيث طرد عدة عمال مغاربة وزج بهم فى غياهب السجن وكذلك وقع خلال شهر أغسطس سنة ١٩٥٠ بآسفى (فيما يخص الصيادين) وفى شهر ديسمبر سنة ١٩٥٠ بفضالة .

وفى ميدان التأمين الاجتماعى لا تنطبق تلك القوانين القبلية الجارى بها العمل الا على العمال الاوربيين فى معظم الحالات وفى النصوص التشريعية نصريح بهذا البز وان المستغلين يخفون ذلك ولو لم ينص عليه القانون .

٢ (الصحة العمومية

وفما يخص ما قامت به فرنسا بالمغرب فى ميدان الصحة العمومية يمكن

التأكيد بأنه بعيد عن القيام بالحاجيات الصحية علاوة على أنها نظمت وحقت
بكيفيات مختلفة حسب عنصر السكان من أوروبيين ومغاربة •

(أ) الميز العنصري

فهذه الاعمال عنصرية في جوهرها لان ما أنجز منها للفرنسيين اوسع واكمل
مما أنجز للمغاربة •

ويتجلى الميز كذلك في ميزانية الصحة العمومية بين المستشفيات الفرنسية
والمستشفيات المغربية ، وما هو مثال يصور الروح المسيطرة على هذا التوزيع •

توزيع قرض ١٩٣٢

(الجريدة الرسمية رقم ١٠٢٧ - فاتح يوليوس ١٩٣٢)

المستشفيات المغربية	المستشفيات الفرنسية	المسكن
٥٠٠ ٠٠٠ فرنك	٤ ٠٠٠ ٠٠٠ فرنك	مراكش
٨٠٠ ٠٠٠ فرنك	٤ ٠٠٠ ٠٠٠ فرنك	فاس
٥٠٠ ٠٠٠ فرنك	٥ ٠٠٠ ٠٠٠ فرنك	مكناس
١ ٨٠٠ ٠٠٠ فرنك	١٣ ٠٠٠ ٠٠٠ فرنك	المجموع

(ب) عم السكّاية

الاعتمادات (أ)

بلغت ميزانية الصحة العمومية بالنسبة للميزانية العامة ما يلي :

١٩٤٧ = ٥٨ في المائة

١٩٤٨ = ٦٤

١٩٤٩ = ٥٦ •

(١) التقرير العام المقدم الى مجلس شوري الحكومة خلال شهر ديسمبر
سنة ١٩٥٠

• ٥٣٨ = ١٩٥٠

• ٥٣٩ = ١٩٥١

فالصحة العمومية ليست اذن مما تهتم به ادارة الحماية أشد الاهتمام ، ففي
الاقطار التي مر على التجهيز الصحي فيها عدة سنوات تتراوح ميزانية الصحة
فيها بين ١٥ و ٢٠ في المائة بالنسبة للميزانية العامة العادية .

الاطباء

لم يكن لدى ادارة الصحة العمومية عام ١٩٥٠ أكثر من ٢٠٠ طبيب ، أي
طبيب واحد لكل ٤٥ ألف نسمة وذلك في المدن .
أما في البادية فطبيب واحد لكل ١٢٠ ألف من السكان .
ومما يلاحظ بازاء هذين المائتين من الاطباء يوجد ١٤ ألف من البوليس .

المستشفيات والمصحات

من بين الاربعة والثمانين مستشفى وعيادة المذكورة في التقارير الرسمية
يجمل أن نبين أن هناك ٦٥ عيادة وأربعة مستشفيات للاوربيين و ١٥ مصحة
ومستشفى للمغاربة .

ومن بين السبعة آلاف سرير الموجودة الآن يخصص الثلث منها للاوربيين .
وهذه المستشفيات المخصصة للمغاربة هي على فقتها خالصة في مظهرها من
الأدوات ، سيرة التنظيم بالنسبة للمستشفيات المخصصة للاوربيين واستعمال
الحصر بدل الاسرة في المستشفيات المغربية لا يخلو من مغزى .

أما في ميدان مقاومة السل فذا استتبنا مستشفى ابن احمد المزود بنحو مائة
سرير ومستشفى وادزم الحاص بالأطفال المغاربة فليس هناك أي مصحة للعناية
بالمريض . أما مصحة آزرو فهي خاصة بالاوربيين وانها لحالة خطيرة اذا علمنا أن
السل يفتك بالاوساط المغربية السيرة التنفيذية فتكا ذريعا . ففي الدار البيضاء
سجلت عام ١٩٤٦ : ١٣٥٠ من الوفيات بهذا الداء في الوسط الاسلامي ، وقد
أسفر الفحص الطبي الذي أجرى أخيرا بالدار البيضاء عن النتائج الآتية :
المدينة القديمة : ٤٤٦ في المائة من السكان فيهم بواحد السل - عين الشق :
٣٨٢ في المائة - دور القصدير بكارير سترال : ٤١٨ في المائة - ابن مسيك
٣٦٤ في المائة .

ان الاحصائيات الرسمية المذكورة المتضمنة ببعض الامراض الشائعة بالمغرب قد تكون خالية من المعنى لانها لا تخص سوى التسع عشرة مدينة التي توجد فيها بلديات بينما ثمانية أعمار سكان المغرب بدو ولا شك أن سكان البادية الذين لا يقنى بصحتهم غنية مجدية تسبب فيهم الامراض والوفيات أكثر مما في المدن .

ولا وجود في البادية لقب اجتماعي ولا حفظ صحة عمومية ولا فردية ولا علاج عملي رغم سوء التغذية عند سكان البادية ورداءة المعيشة الشيء الذي يتولد عنه أنواع من الامراض .

ولم يكن في البادية عام ١٩٥١ سوى ١٦ مصحة متقلة و ٢٠٩ قاعة للعيادة وإن الوقاية بدائية جدا غير ناجحة نظرا لانعدام مراكز صحية وقلة الموظفين . والحالة تزداد خطورة في سنوات الجفاف إذ تفكك الاوثة بأهل البادية فكانا ذريعا فقد هلك من جراء امجاعة وانوباء عام ١٩٤٥ أزيد من مليون من المغاربة . وحتى في المدن المجهزة بالمراكز الصحية تتضرر الاحياء الآهلة بالسكان من عدم كفاية الوقاية الصحية .

وان أرقام انواليد والوفيات التي أصدرتها عام ١٩٤٨ المصالح الرسمية الفرنسية في خصوص التسع عشرة مدينة التي فيها بلديات تسفر عن نتائج سيئة .

نسبة الوفيات عند الاوربيين : ٥٢ر في الالف وعند الاطفال منهم ٨٤ر١ في الالف .

وعند المغاربة تبلغ نسبة الوفيات ١٥ر٠٨ في الالف وعند الاطفال ٢٨٣ر١٠ في الالف .

وهذه الارقام تظهر بوضوح النتائج المحصل عليها في الوسط المغربي وفي الوسط الاوربي وهي تدل على أن وفيات الاطفال المغاربة أكثر جدا وذلك في الحواضر التي توجد فيها عدة مصالح طبية .

فماذا نقول يا ترى في البوادي التي لا يوجد فيها مستشفيات ولا مصحات ؟ واذا أردنا أن نحدد نسبة الاعمال الفرنسية في الميدان الصحي يكفي

أن نلاحظ أن المغرب هو القطر الذي تتفاحش فيه وفيات الاطفال أكثر من غيره وبعده قطر سيراكيوز الخاضع لحماية الانجليز نسبة ١٨٢ في الألف (١) وارتفاع نسبة هذه الوفيات بالمغرب يكفي وحده للحكم على عمل فرنسا في هذا الشأن إذ أن نسبة وفيات الاطفال أصدق دليل على حالة السكان الصحية أما ما يؤكده من أن عدد سكان المغرب زاد بثلاثة أضعافه منذ الحماية فلا صحة له .

فالرقم المصنف بهذه المراجعة بين ١٩١٢ و ١٩٣٦ أرقه مربية نظرا لكون معظم جبال الأطلس ومجموع الجنوب المغربي كان إذ ذاك يقوم الأحرار وهم يحسن القيام بأحصاء رسمي إلا في شهر مارس ١٩٣٦ . ومن المهم أن نعلم أن احصاء سكان المغرب لم يوجب أساليب قاسية لأن الأحياء لم يقع حسب شرائط فردية ولكن حسب تقسيمات إدارية أو جغرافية جادة .

وأخيرا فإن اندرام الحانة المدنية بنسبة معظم المغاربة يجرد القوميات المصنفة بازدياد عدد السكان من كل طابع جدي ومن الملاحظ أن الحالة المدنية لم يبدأ اجراءها اجباريا الا سنة ١٩٥٠ إلا أن ذلك كان قاصرا على الموظفين والمستخدمين الذين لهم حق الحصول على تصاريح عائلية أما ازدياد السكان الفرنسيين فإنه لا يقع بسبب ارتفاع عدد انواليد بالنسبة لعدد الوفيات كما تدل على ذلك البيانات الآتية :

تكاثر عدد السكان الاوربيين بالمغرب

١٩٤٦	٣٠٥ ٠٠٠	نسبة
١٩٤٧	٣٣٢ ٠٠٠	"
١٩٤٨	٣٥٠ ٠٠٠	"
١٩٤٩	٣٨٠ ٠٠٠	"
١٩٥٠ (يوليو)	٤١٠ ٠٠٠	"

ذلك أن فرنسا فتحت أبواب الهجرة الى المغرب منذ سنة ١٩١٢

(١) حسب المعلومات المتفق عليها بالصحة المعموعة في الاقطار غير المستقلة (الموجز التحليلي رقم ٥٩٢ المؤرخ ٦ أغسطس سنة ١٩٤٨)

وأغلب المهاجرين الأجانب يتجمعون على الاستيطان نهائيا في المغرب بسبب ما يحصلون عليه من طرف الإدارة الفرنسية من امتيازات ونسيجات .
ولا يزال العمل جاريا بهذه البنية الرامية الى تثبيت أقدام الأجانب في المغرب وبلغ عدد الذين يردون على المغرب من المهاجرين الفرنسيين ٤٠٠٠ في الشهر (١)
(٤) حالة السككي

ان مشكلة السككي من أعقد المشاكل بالمغرب والذين لم يروا الأماكن القذرة التي تسمى أحياء القصدير لا يمكنهم أن يشعروا بالحالة المثالية للإنسانية التي يعيش عليها مئات الآلاف من المغاربة .
والميزانية العامة لسنة ١٩٥١ لم تخصص أى اعتماد لسككي المغاربة ومع ذلك فقد رصدت سبعمائة مليون لمصاريف التجهيز .
وقد أسس عام ١٩٤٢ المكتب الشريف للسككي الذي رأى أن الاهتمام أولا بسككي الأوربيين هو أشد استعجالا فانصرف لهذه المهمة طوال عامين اثنين ولم نر الإدارة الفرنسية الا عام ١٩٤٤ أن الوقت قد حان ، للقيام بشئ .
أيضا ، لفائدة سككي المغاربة على أن دور القصدير كانت موجودة قبل الحرب الأخيرة وكان وجودها يثير حينذاك مشكلة خطيرة جدا .
وفيما يلي لائحة البناعات المنجزة أو التي هي في طور الانجاز قبل ١٩٤٢
سككي الأوربيين = ٢ ٣٨٠ مسككا
سككي المغاربة = ٦ ١١٣
وقد كلف بناء ٢٣٨٠ مسككا للأوربيين اعتمادات قدرها ٣ ٢٥ ٩٠٠ ٠٠٠ فرنك بينما لم يستهلك بناء ٦ ١١٣ مسككا للمغاربة سوى ٢ ١٩١ ٩٠٠ ٠٠٠ فرنك .

فيكون على ذلك ثمن بناء المسكن الواحد
للأوربيين : ١ ٥٠٠ ٠٠٠ فرنك

(١) ويلاحظ ان الإدارة الفرنسية تشجع الهجرة السرية ، من ذلك ان افواجا من المهاجرين البرتغاليين نزلت بسواحل المغرب خصوصا بالرباط ، والمحاكم التي خولها القانون السلطة لطرد هؤلاء المهاجرين ، اكتفت بفرض غرامات طفيفة عليهم ، مع السماح لهم بالبقاء بالمغرب ، وهؤلاء المهاجرون سيصبحون يوما ما فرنسيين من جراء نظام التجنس ..

للمغاربة : ٣٥٠ ٠٠٠ فرنك

• ويجب أن نلاحظ أن مشكلة السكنى لم تحدث عند الجالية الاوربية الا منذ عام ١٩٤١ نظرا لهجرة الاوربيين الى المغرب وتجلب ادارات الحماية عددا متزايدا من موظفي فرنسا حتى فيما يخص الوظائف التي لا تستلزم أى اختصاص وفى دور التجارة والصناعة التي لها صبغة عمومية أو شبه عمومية أو خاصة يقصى العمال المغاربة الاختصاصيون عن المناصب المهمة لفائدة القادمين الجدد وأن تطور عدد أفراد الجالية الاوربية بالمغرب لشاهد بذلك

فبينما لم يكن يبلغ عدد أفرادها عام ١٩٤٦ سوى ٣٥٠ ٠٠٠ اذا بها ترتفع فى شهر يوليو من سنة ١٩٥٠ الى ٤١٠ ٠٠٠
أما فيما يخص المغاربة فان مشكلة السكنى منجمة اليوم لان الادارة الفرنسية لم تهتم بها الا مؤخرا •

وان عدد سكان أحياء القصدير حسب الاحصاءات الرسمية يبلغ منذ عام ١٩٤٥ : ٣٥٠ ٠٠٠ شخص • وتوجد اليوم أحياء قصديرية حول جميع المراكز الحضرية ففى الدار البيضاء وحدها يوجد خمسة أحياء يحوى أحدها وهو حتى ابن مسيك على نحو ١٠ ٠٠٠ نسمة

وبدلنا ذلك على سعة وخطورة مشكلة سكنى المغاربة وذلك بصرف النظر عن حالة المدن المغربية العتيقة التي تكاثر فيها العمال المغاربة الذين يرزحون تحت أعباء نفقات السكنى ويبحثون أكاداسا فى أكواخ موبومة •

السيطرة الثقافية

وضعية التعليم

كتب م. كوليز عام ١٩٣٠ يقول :

"عند امض عقد الحماية وجدنا أنفسنا أمام حالة واقعية اذ وجدنا أمامنا بفاس جامعة القرويين التي زودت دول الاسلام الافريقية طوال عشرة قرون بقيادة الفكر والتي لا يزال فيها سيمانة طالب مغربي ينحسرون في القضاء أو المدالة كما وجدنا أيضا في الخواصر والبادي عددا كبيرا من الكنايب القرآنية يمدحها السلطان والأوقاف أو مطلق الناس بما تحتاج اليه .

نعم وجدنا أنفسنا أمام مجموعة زاهرة بديعة من المدارس كبرى وصغرى يعمل تحت ظلال الأشجار الخشبية أو تحت خضاء انداسر . (كوليز في كتابه " حسيبة " ص ٢٥٨-٢٦٨) .

وهكذا كان المغرب مجهزا بنظام لتعليم خاص بنشر الثقافة العربية الوطنية وضمن تكوين الموظفين الضروريين لإدارة البلاد ولم يكن هذا التعليم الواسع الاشارة بطلب سوى مجهود لتجديده كما كانت الادارة المغربية نفسها لا تحتاج الا الى مجهود بسيط لمقاومة نقصان العصر .

غير أن سياسة الحماية تجلت في ميدان التعليم في شكل حرب منظمة ضد الثقافة الوطنية وفي شكل تنظيم تعليم عصري يرمى قبل كل شيء الى تكوين موظفين فرنسيين في امداد من الإداري والمشي وأنواعا مغاربة ثانويين .

١) محاربة الثقافة الوطنية

ان المدارس التي تنشر الثقافة العربية والتي بقيت من النظام الوطني القديم تلاقى حربا من طرف السلطات الفرنسية التي تعرقل تطورها لأجل صحتها الوطنية مع أن هذه المدارس خاضعة لمراقبة المخزن ولا تستمد مواردها الا من أدايت آباء التلاميذ أو اعانتت بجلالة الملك أو الأوقاف غير أن أساتذتها يضطهدون غالبية من طرف ادارة المراقبة الفرنسية التي يرشدها استنادها الى افعال بعض هذه المدارس .

. والرسالة الرسمية الآتية تلقى ضوء كافياً على الأسلوب الذي تسعمله الإدارة الفرنسية قصد الاستيلاء على المدارس الحرة واقضاء الموظفين الذين لا يخلصون لها .

فيكيك ١٠ أغسطس سنة ١٩٥١

دائرة فيكيك رقم ٣٣٩

الموضوع : النفقة على مدرسة رناقة

رئيس دائرة فيكيك الى حضرة رئيس ناحية وجدة

بناء على رسالة ادارة المعارف التي وجهتم لي وبناء على ما طلبته شفويًا من م. كونيو (مدير التعليم الاهلي) خلال زيارتي له في شهر يوليو الفائت انهي لعلكم فينبى الى انماض الضرورية لاداء اجور الموظفين بمدرسة رناقة لسنة الدراسة المقبلة :

المدير	١٢ × ١٥ ٠٠٠ =	١٨٠ ٠٠٠	فرنك
١٥ مدرسا	١٢ × ٧ ٥٠٠ =	١ ١٢٥ ٠٠٠	(كذا)

المجموع ١ ٣٠٥ ٠٠٠ فرنك

ومن جهة أخرى فان الاستحواذ على المدرسة يستوجب اقضاء المدير الحالي علال بن بوعزة وتعويضه بالسيد العربي نادي الذي هو مخلص لنا . وقد اقترح على صاحب السعادة الصدر الاعظم قبوله الا ان الصدر لم يجب بعد . ومن انفتون أنه بن يجب . وفي هذه الحالة أباكون من اللائق أن يأنخر هذا التعويض المقترح الى ما لا نهاية له ؟ ألا يكون من اللائق اتهار الاستعداد الذي يديه اليوم الجماعة مالكة المدرسة دون أن تنظر رجوعها مرة أخرى ؟ اذ لا يعد ذلك من جانبها في العاجل أو الآجل . ونظرا للبطء الذي يديه المخزن فان اقضاء علال بن بوعزة يمكن اتخاذ بقرار في الجلسة التي سبقتها اليانما الذي هو موافق على ذلك ويطلب من الجماعة مالكة المدرسة . وهذا الاجراء يكون بمثابة موافقة على اقضاء علال بن بوعزة لا على تعيين المدير الجديد الذي هو متوقف على موافقة الصدر أو نائبه . ورغم ذلك يظهر أنه ينبغي الاستئناء عن هذه الموافقة .

وهاكم على سبيل المثال جملة التدابير المتخذة ضد بعض المدارس الحرة
خلال سنة ١٩٥١

الامكنة	اقفال المدارس	اضطهاد الاساتذة والمؤسسين والتبرعين وأعضاء المجالس الادارية
افسزر أزرو أكوليسيم أكادير برشيد بركنت بركان بوعرفة بني ملال تالومين سأزة تندراوة	اقفال مدرسة اقفال ثلاث مدارس احلال المكان وعدم مبنى مدرسة حولت الى اسطول	اعتقال مدير نفي مدير وأعضاء الإدارة نفي مدير نفي مدير اعتقال مدير نفي المدير والاساتذة نفي المدير الى الصحراء نفي المدير وأستاذين نفي المدير وأعضاء الإدارة اعتقال المديرين ونفي التلاميذ اضطهاد المدير والاساتذة وآباء التلاميذ اعتقال مؤسس اعتقال أحد المديرين اعتقال مدير نفي مدير نفي المدير والاساتذة اعتقال الاساتذة نفي مدير واعتقال أستاذ اعتقال ونفي مدير - اعتقال ٨ من الاساتذة وأعضاء الإدارة
الجديدة الرباط الرماني مراكش مكناس عين اللوح لماس فيكيك	مدرسة افرغت بالقوة	
قصر اولاد سليمان قصر معيز قصبه تادلة سيدي بتور شوكة	سحب اذن فتح المدرسة اقفال مدرسة اقفال ثلاث مدارس	نفي المدير وأفراد الإدارة اعتقال مدير اضطهاد ونفي المديرين والاساتذة والتلاميذ
وجسدة	اقفال مدرستين	اعتقال المديرين والاساتذة

وان مجرد التفكير في مشروع بناء مدرسة أو فتحها يعتبر من لذن الادارة

الفرنسية عملا محروما مستوجبا لاشد العقوبات . من ذلك أنه في أوائل يوليو اعتقل عدة معارضة بتبغف بناحية وإرادات لانهم التمسوا الاذن في بناء مدرسة وبعد أن قضوا ثلاثة أشهر في السجن صدر الأمر بنفيهم .
وكثيرا ما تعارض الادارة الفرنسية حتى في إنشاء مدارس حرة جديدة كما حدث عام ١٩٤٧-١٩٤٨ في ميدك ونفك والميون (١) وفيكك والحمام وذرهن .

بل هنالك ما هو أدهى فن الادارة الفرنسية تعارض في اصلاح أساليب التعليم من ذلك صدور ظهير مؤرخ في ١١ ديسمبر ١٩٣٧ يلزم المدارس الحرة بالانصرار على تعليم المواد الآتية : (الفصل الأول)

- تعليم القرآن واللغة العربية والكتابة بها
- تعليم مبادئ النحو والفقه الاسلامي
- تلاوة الكتب الدينية والمحفوظات الموجودة في نسخ الكتب
- الاخلاق والواجبات نحو العائلة .

فمنع بذلك حتى الحساب الذي كان مقررا في برنامج المدارس التقليدية الأكثر تأخرا وينص على افضال كل مدرسة يخبر المفتش بأنها تعلم موادا أخرى غير المواد المنصوص عليها في القانون

وهذه السياسة لا تولى أي اعتبار لأرادة الشعب المغربي وملكه اللذين هما مصممان المزم على تكوين النشئة المغربية تكوينا يلائم في آن واحد الثقافة الوطنية ومقتضيات العصر . وعدد تلاميذ المدارس التي تشر التعليم العربي شامد بهذا الطموح ففي عام ١٩٤٤ قدرها م. كابريل بو وكان اذذاك مقبلا عاما بالمغرب بـ ٢٥٠٠٠٠ (٢) وقد اتخذ عدد من هذه المدارس مظهرا عسريا وجدد أساليب التعليم رغم ظهير ديسمبر ١٩٣٧ والعراقل المتزايدة التي يلاقها من الادارة وذلك بفضل التأيد المادي والادبي الذي تحظى به هذه المدارس

(١) راجع تقريرا رسميا لمجلس شوري الحكومة (القسم المغربي دورة فبراير ويوليو سنة ١٩٤٨)

(٢) راجع الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٩ ديسمبر ١٩٤٤ - ونلاحظ أن عدد تلاميذ المدارس التي استسنتها ادارة الحماية والتي أسماها اللغة الفرنسية، لم يكن عدد تلاميذها يتجاوز اذذاك ثلاثين ألفا . .

من جلالة السلطان سيدي محمد وبفضل الجهود المستمرة التي تبذلها مختلف
طبقات الشعب المغربي .
(٢) مدارس الحماية

أن إدارة التعليم العمومي التي كانت منوطة بموظف مخزني قد جعلت منذ
سنة ١٩١٤ (عقضى ظهر خامس أغسطس ١٩١٤) تحت إشراف موظف فرنسي
بخفض عمليا للمقيم العام ويقوم وحده بتسيير جميع المدارس التي أسستها الحماية أما
مندوب الصدر الأعظم في التعليم فقد أصبح منذ سنة ١٩٤٧ يستشار مبدئيا
في القضايا التي تهم المواد الإسلامية في المدارس الخاصة بالمغاربة
وبما أن هذه المواد قد جعلت في الصف الثاني وأن المدارس المخصصة
للمغاربة هي نفسها ثانوية في نظام التعليم التي أحدثته فرنسا بالمغرب يمكن
القول بأن الإدارة الفرنسية هي وحدها المسئولة عن توجيه التعليم بالمغرب
وعن النتائج التي يؤدي إليها .
التوجيه السياسي :

إن اتجاه إدارة التعليم العمومي قد امتاز منذ بداية الحماية بالصيغة التي
أعطيت للغة الفرنسية التي تعتبر اللغة الوحيدة في الثقافة والتعليم .
ويظهر هذا الاتجاه السياسي في المناهج الدراسية والحصص ومواد الامتحان
في ميدان التعليم المغربي وهو يتجلى في نقطة - أن لم نقل انعدام - المكانة
التي تخول للثقافة الوطنية
ففي المدارس المسماة بالمدارس الفرنسية البربرية والمتنسأة في بعض
المراكز بالبادية يحظر تلقين اللغة العربية طبقا لمبادئ السياسة البربرية التي
ترمي في ميدان التعليم حسب عبارات م . كودفروا دومين (١) نفسه إلى
وعزل السكان ، بكيفية اصطناعية ، كذاء مع الاجتهاد في تقريبهم اليها في
ميدان قلوبهم . ٢ ، .

(١) في أطروحة الدكتوراة حول عمل فرنسا بالمغرب في ميدان التعليم
(جوتنر ١٩٢٨)

(٢) نذكر بأن المدرجة يستعملون في المدرجة إلى جانب اللهجة العربية
المدرجة لهجات بربرية تشبه اللهجات الفرنسية ، غير أن لغة الثقافة هي
دائما اللغة العربية وحدها

ويحدد نفس الكاتب الطابع الباسي الذي تسم به نفس المدارس فيقول :
« ان المدارس البربرية تمتاز بطابع سيلي وأدبي بارز جدا فقد جعلت
تحت اشراف مصلحة الاستعلامات (هي التي تسمى الآن بإدارة الداخلية)
لتعنيها في مهمتها وهي عبارة عن آلات مسخرة للدعاية الفرنسية وللمحاربة كل
حاهو مضاد لفرنسا .. »

« وتوجه هذه المدارس البربرية انجلها فرنيا لذلك وقع انشاء النسخة
العربية والقرآن انشاء كلها منها . »
« ان اللغة الفرنسية - لا اللغة البربرية - هي التي يجب أن نسد مسد
اللغة العربية كلفة متداولة وكلفة حضارة (ص ١١٩-١٢١)

ب) عدم جدوى مدارس الحماية :

وعلاوة على كون التعليم المخصص للمضاربة من طرف ادارة التعليم هو
تعليم يتجه انجلها مضادا للروح الوطنية فانه تعليم ناقص عقيم .
فهو ينقسم بطابع التفرقة وذلك بتقسيم المدارس تقسيما مضرا بها (سنة
انواع في السلك الابتدائي) وتزوع التامع وعدم تماسكها الامر الذي يؤدي
الى نتائج مضرة بالنسبة لعدد التلاميذ المنصوص عليها في الاحصائيات
الرسمية .

من ذلك أنه لم يرشح لشهادة الدروس الابتدائية في شهر يونيو ١٩٥٠
سوى ٢٢١٨ مغربيا بادخل مرشحي المدارس الحرة ولم ينجح من هؤلاء
المرشحين سوى ١١٨٤ تلميذا غير أن هؤلاء الناجحين لا يقبلون في الفصل
السادس الا بعد اداء امتحان الدخول الذي لم ينجح فيه هذه السنة سوى ٥٧٩
تلميذا و ٧٥ تلميذة .

ويجب أن نلاحظ أن عدد التلاميذ الذين سجلت أسماؤهم في فاتح أكتوبر
١٩٥٠ بلغ ١١٤٤٠٧ فيما يتعلق بالتعليم الابتدائي والثانوي الحاصل بالمضاربة
المسلمين (تقرير حول التعليم العمومي مقدم لمجلس شوري الحكومة في دورة
نوفمبر وديسمبر ١٩٥٠)

وفي عام ١٩٤٨ - ٤٩ لم يكن عدد تلاميذ المدارس الثانوية الاسلامية

سوى ١٩١٥ في المائة من مجموع تلاميذ التعليم الاسلامي .
وتنقسم المؤسسات الثانوية المخصصة للمطاربة كما يلي :
خمس مؤسسات المذكور واثنتان للاناث لم تكن تتجاوز في سنة ١٩٤٩ -
١٩٥٠ مستوى الفصل الثالث باستثناء مدرسة مولاي يوسف بالرباط والمدرسة
الثانوية الادريسية بطنس اللتين تؤديان الى القسم الاول للبكالوريا ويرجع هذا
المقم الى فساد نظام التعليم المغربي وعدم كفاية المعلمين والوسائل المالية .
وهذا المقم يتنافى مع النتائج الملموسة المحصل عليها في مصادد التعليم
المخصصة للاوربيين .

ت (التعليم الاوربي)

ان التعليم الذي يطلق عليه اسم التعليم الاوربي هو تعليم منسب له للتعليم
الجارى به المثل في مدارس فرنسا وبالرغم عن كون هذا التعليم ينفق عليه
من ميزانية الدولة المغربية فقد بقي مخصصا زما طويلا للفرنسيين وباقى
الاجانب وبعض الاسرائيليين ولم يقع التخفيف من الشروط الخاصة لقبول
التلاميذ المغاربة الا في اوائل سنة ١٩٤٦ اثر اجتماع لجنة التعليم في شهر
يوليو سنة ١٩٤٦ .

ان ١٩٨ مدرسة ابتدائية اوربية (من بينها ١٨ اولى للاطفال) التي كانت
موجودة بالمغرب في شهر ديسمبر ١٩٤٩ تخوى على سلك ابتدائي كامل
وتنشر تعليميا موحدا وتجلى جدواها في النتائج الآتية :
أ (نجح في شهادة الدروس الابتدائية ١١٦٩ تلميذا في يونيو ١٩٤٩
من بين ٣٩٧٠٤ من التلاميذ الابتدائيين .

ب (نجح في امتحان الدخول الى السادسة في الليسيات والمدارس
الثانوية في كل من دورتي يونيو وأكتوبر عام ١٩٤٩ : ١٤٧٤ تلميذ .
اما المعاهد الثانوية البالغ عددها خمسة عشر فاتها تهيب . للبكالوريا الفرنسية
بقسميها الاول والثاني وتضم عددا من التلاميذ تبلغ نسبته ٢٥ في المائة من
مجموع تلاميذ التعليم الاوربي (١٢٢٠٢ من بين مجموع يبلغ ٥١٩٠٥ تلميذا
بتاريخ نوفمبر ١٩٤٨)

وحفظ القاربة في هذه المدارس ضئيل جدا حتى عام ١٩٥٠ لم يتجاوز عدد القاربة ٣٨٠١ تلميذا من بين ٦١١٢٩ تلميذا في المجموع : منهم ١٨١٧ مسلما و ١٩٣٩ اسرائيليا .

التعليم الفني :

ويوجد نفس الفرق بين التعليم الفني الاوربي الذي يراد به تكوين عمال اختصاصيين وبين التعليم الفني المغربي في المدارس الصناعية . وكان عدد التلاميذ في هذين النوعين من التعليم يوزع بتاريخ ١٠ نوفمبر سنة ١٩٤٧ على الشكل الآتي :

التعليم الاوربي : ٣٠٣٤ تلميذا من بينهم ٢٨٣ مغربيا .
التعليم المغربي : ١٦٦٧ تلميذا من بينهم ٢١٥ من غير القاربة .
والى القارى على سبيل المثال نتائج هذا التعليم الفني عام ١٩٥٠ :
عدد الناجحين في مختلف الشهادات الصناعية والفنية

الناجحون		غير القاربة	نوع الشهادة
المغاربة	الاسرائيليون		
٠	١	٣٠	البروفيا الصناعي
١٥	٢	٧٠	البروفيا التجارى (القسم الاول)
٠	١	١٧	البروفيا التجارى (القسم الثانى)
١٦	٢٨	٢٧٩	السكافة الصناعية
٠	٠	٥	البروفيا المهنى
١	٠	١٣	البكالوريا الفنية (القسم الاول)
٠	٠	١٠	البكالوريا الفنية (القسم الثانى)
٦	٩٠	٢٧	شهادة التعليم الصناعى

والى تاريخ اكتوبر ١٩٤٥ كانت مختلف المدارس الصناعية أو الفنية ملحقة حسب نوع تلاميذها ودرجاتهم أما بمصلحة التعليم الاوربي الابتدائى والثانوى

(١) راجع تقرير التعليم العمومى المقدم الى مجلس شورى الحكومة فى دورة نوفمبر - ديسمبر ١٩٥١

وأما بمصلحة التعليم الإسلامى وكان من المأمول نظرا لتركيز مختلف المعاهد فى مصلحة واحدة ، ونظرا لحاجيات البلاد الملحة أن يجدد نظام التعليم الفنى على أسس منطقية من حيث الفائدة والعدد .

غير أن مختلف أنواع المعاهد احتفظت مع الأسف بميزاتها الأصلية .

وهكذا فالى جانب تعليم صناعى وفنى أوروبى منسجم بنلام مع مقتضيات الاقتصاد المصرى لا يزال نجد فيما يخص المثاربة المسلمين مدارس بدوية ، ومدارس صناعية تلقن لتلاميذ صغار لم يتجاوزوا بعد الطور الابتدائى مبادئ الفلاحة أو الحرف التى لا يستفيدون منها أية فائدة ولا تحوى أية مدرسة ثانوية إسلامية على قسم فنى مشابه للأقسام الملحقه بالمعاهد الثانوية الأوربية .

فلماذا لا يشترط فى كل تعليم فلاحى أو فنى الحصول على القسم الابتدائى ؟ ولماذا لا يزال يمنع تلاميذ المدارس الصناعية الإسلامية شهادات صناعية ليست لها سوى قيمة بسيطة فى ميدان التشغيل ؟ (١)

ث) اعتمادات الميزانية

والى حد السنين الأخيرة كان من السهل الانتباه الى هذه السياسة الخصرية بمجرد تصفح ميزانية التعليم اذ كانت اعتمادات التعليم الأوروبى والمصري تسيطر كل منهما على حدة .

فنحن نجد مثلا فى المدة المراوحة بين سنة ١٩٣٤ وسنة ١٩٣٨ أى فى العهد الذى لم يكن لإدارة الحماية أن تتدخل لابتئالها فى اقرار الأمن بالغرب ولا

السنة	التعليم الأوروبى	التعليم الإسلامى
١٩٣٤	١٣٦ ٥٧٢ ٥٦	٩٥٠ ٣١٠ ١٩
١٩٣٥	٣٥٠ ٩٢٨ ٥٦	٣٩٠ ٠٠٦ ١٨
١٩٣٦	٦٩٠ ٩٤٣ ٤٨	٣٩٠ ٢٨٠ ١٥
١٩٣٧	٠٠٠ ٣٤٠ ٥٤	٢٣٠ ٩٩٦ ١٧
١٩٣٨	٦٨٠ ٩١٦ ٥٥	٦٧٠ ١٨٥ ٢١

(١) تقرير ميزانية التعليم العمومى المقدم الى مجلس شورى الحكومة فى دورة نوفمبر - ديسمبر ١٩٤٩

بحالة الحرب (٢)

أما اليوم فإن الاعتمادات تسيطر دون بيان كيفية توزيعها ولكن الإحصائيات الأخيرة والتأجيل المذكورة أعلاه تبين أن التعليم المنظم بالمغرب من طرف الحماية الفرنسية كان وما يزال نظاماً عنصرياً في جوهره .

مشروع ميزانية سنة ١٩٥١ (مقدره بملايين الفرنك)

المصالح	الموظفون	المواد	المجموع	القدر المائوي بالنسبة لميزانية التعليم	اعتمادات البناء الجديدة	تقديراً للمائوي بالنسبة لمراقبة إدارة المصارف
المصالح المركزية والتعليم العالي والمصالح الملحقة به	٦٨	١٨	٨٦	١,٢٦		٠,١٠
التعليم الاوربي :	٨٤	١٤٩	٢٣٣	٤,٩٤	٢٣٢	٨,٢٠٠
(١) الثانوي	٨٣٦	١٠٣	٩٣٨	١٩,١٨	١٢٢	٤,٣٥٥
(٢) الابتدائي	٨٩٠	٩٣	٩٨٣	٢٠,٨٣	٥٥٥	١٩,٢١٤
التعليم الفني	٣٩٣	٧٦	٤٦٩	٧,٢٨٢	٤٦٥	١٦,٠٠٣
التعليم الاسلامي	١٥٦٠	٣٦١	١٩٢١	٤٠,٣٧١	٢٤١٨	٤٨,١١٠
التعليم الاسرائيلي	(١)	١٨٩	١٨٩	٤,٢٠٠	٩٥	٣,٣٢٨
المجموع	٢١٣١	٩٨٨	٤٧١٩	١٠٠,٠٠٠	٢,٣١٠٠	١٠٠,٠٠٠

واذا أردنا أن ندرك كيف نوزع هذه الاعتمادات بين مختلف أنواع التعليم بالنسبة الى عدد تلاميذ كل عنصر من عناصر السكان وجب أن نبين عن معدل ما يصرف عن كل تلميذ .

فلتأخذ كأساس لتقديرنا عدد التلاميذ المسجل في أكتوبر ١٩٥٠ :

في التعليم الابتدائي والثانوي الاوربي : ٥٣٧٥٩ تلميذا .

(٢) راجع المبررات الرسمية للحماية ويوجد نفس الميسر المنصري في اعتمادات بناء المدارس الجديدة فمن ذلك أنه في مشروع القرض لسنة ١٩٣٦ خصصت للبناء : ٦٧٦ ٠٠٠ ١٥٣٥ فرنك مقسمة كما يأتي :

للتعليم الاوربي ٩٩ مليوناً وللتعليم الاسلامي ٤٥ مليوناً فقط

(١) أما الموظفون بالمدارس الاسرائيلية فانهم يتقاضون أجورهم مباشرة من الرابطة الاسرائيلية

وفي التعليم الفني (يوجد من بينهم ٣٠٠٦ من غير المغاربة) : ٣٤٤٩ تلميذا
 وفي التعليم الابتدائي والثانوي المخصص للمغاربة : ١١١٥٠٦ تلميذا •
 ويستنتى من هذه المقارنة كل من التعليم العالي والتعليم الاسرائيلي •
 فاذا اعتبرنا ما ذكر كان المصروف السنو عن كل تلميذ :
 ٣١٤٢٥ فرنكا فيما يخص التعليم الابتدائي والثانوي الاوربي •
 ١٠٧٢٣٦ فرنكا فيما يخص التعليم الفني •
 ١٦٧٩٠ فرنكا فيما يخص التعليم الابتدائي والثانوي الاسلامي •
 واذا رجعنا الى معدل المصروف السنوي لسنة ١٩٥٠ وجدنا أنها تبلغ فيما
 يخص كل تلميذ :

• ٣٣٠٠٠ في التعليم الاوربي •

• ٧٠٠٠٠ فرنك في التعليم الفني •

• ١٨٠٠٠ فرنك في التعليم الاسلامي •

وهكذا فان ما تنفق على التعليم الاوربي بالنسبة لما يصرف على التعليم
 الاسلامي دليل واضح على ما نبذله ادارة المعارف من جهود في فرعي التعليم (١)
٣ (التعليم الحر)

وتلاحظ هذه الصيغة العنصرية حتى في ميدان التعليم الحر المصري الذي
 يرتكز حتما على تعليم اغربية والذي هو وحده المسموح به من طرف ادارة
 المعارف التي تخضعه مراقبتها فهنا تنهج الادارة سياسة المبر حتى بين المغاربة
 أنفسهم •

وبينما توجد عند الجالية الاسرائيلية المغربية مدارس حرة تابعة للرابطة
 الاسرائيلية (تحتوي بتاريخ اول أكتوبر سنة ١٩٥٠ على ٣٠٢٦٩ تلميذا بادخال
 التلاميذ المسجلين في المدارس الرسمية وتقاضي من اميزانية المغربية اعانة بلغت
 فيما يخص سنة ١٩٥١ : ١٧٢٢١٥٦٠٠٠ فرنك) اذا بأغلبية المغاربة لا يوجد
 لديهم سوى ست مدارس ابتدائية من هذا النوع لانكاد تحتوي على أكثر من
 ٢٠٠٠ تلميذ (٢) •

(١) تقرير ميزانية التعليم المقدم الى مجلس شوري الحكومة في دورة
 نوفمبر - ديسمبر ١٩٥٠

(٢) ولغاية تاريخ ١٩٤٢ لم تكن توجد سوى مدرسة حرة عصرية
 واحدة مأذون لها منذ سنة ١٩٣٤ •

ولم تفكر الإدارة في منح إعانات للمدارس الحرة العربية الخاصة لمراقبة المخزن والتي تضم كما تقدم أغلبية التلاميذ المغاربة (٢٥٠٠٠٠٠ تلميذ) ولم تمنح هذه المدارس إعانة قدرها خسون مليون فرنك إلا بعد إلحاح من طرف المخزن ومجلس شورى الحكومة بمناسبة تحضير ميزانية سنة ١٩٥٠ . وقد رفعت هذه المنة عام ١٩٥١ الى ٧٥٠٠٠٠٠ فرنك ولكنها لم توزع لغاية هذا التاريخ - سبتمبر - نظرا لحاكمة الإدارة الفرنسية التي تسمى في التدخل في عملية التوزيع لتتمكن من استقاء بعض المدارس التي تريد أن تقضى عليها .

ويحظر جميع المكتبات لإعانة هذه المدارس وحتى التبرعات الدينية تصبح إجراما ان كان المقصود منها تسديد عجز هذه المدارس الحرة (١)

٤ (التعليم واعداد الموظفين المغاربة

فهذا المجهود الذي يبذله النخب المغربي لنشر الثقافة الوطنية واعداد الموظفين الذين تحتاج اليهم البلاد بعدد من أن يحظى برعاية الإدارة الفرنسية وتشجيعها مع أن تباطل الإدارة في توسيع التعليم المغربي لا يحتاج الى برهان . وإذا كان الاطفال الاحاب الذين هم في سن الدراسة يجمدون أول ما يفدون على المغرب مفاعد في المدارس التي خصصتها لهم الإدارة فليس الامر كذلك بالنسبة لاطفال المغاربة .

فالتعليم الذي تخصصهم به إدارة المعارف هو تعليم قاسد ومغلف للمطامح الوطنية زيادة على أنه ضئيل وغير كاف .

فقد بلغ عدد التلاميذ في شهر أكتوبر حسب الاحصائيات الاخيرة التي أصدرتها إدارة المعارف باستاء طلبة التعليم العالي (: ٢٠٥٨٠٥ من التلاميذ يانهم كما يلي :

١٢٩ و ٦١ من التلاميذ الاوربيين .

١١٤ و ٤٠٧ من التلاميذ المغاربة المسلمين .

(١) من ذلك أنه حكم في السنوات الاخيرة على مدبرين تلقوا إعانات بمندسبة عيد الاضحى وابتداء من عام ١٩٥٠ منعت هذه التبرعات منعاً باتاً واشتد القمع في شأنها

٣٠٠٢٦٩ من التلاميذ المغاربة الاسرائيليين .

واذا قارنا بين هذه الارقام وبين عدد الاطفال الذين هم في سن الدراسة بالمغرب (ما بين ٦ و ١٤ عاما) حسب الاحصائيات الصادرة في اول مارس سنة ١٩٤٧ (عن الكتبة العامة للحماية) نجد ما يأتي :

١٨٢٦٠٢٥٣ من الاطفال المغاربة المسلمين .

٣٩٠٣٩٢ من الاطفال المغاربة الاسرائيليين .

ويتبين لنا أن النسبة المثوبة من المغاربة المسلمين لا تكاد تتجاوز ٧٠ في المائة (وذلك بقطع النظر عن الزيادة المطردة في عدد الاطفال البالغين سن الدراسة) ويمكن أن نستخلص من هذه المقارنة النتيجة الآتية :

وهي أن عدد الفصول المخصصة للاوربيين تكاثر بحسب تكاثر الاطفال البالغين سن الدراسة من الاوربيين وأن المجهود الذي تبذله ادارة المعارف في هذا الباب يرمى الى ضمان تعليم جميع السكان غير المغاربة .

وان زيادة عدد التلاميذ خلال السنتين الدراسيتين الاخيرتين (١٩٤٩ - ٥٠ و ١٩٥٠ - ٥١) لا تكاد تتجاوز ١٠ في المائة .

واذا اتخذنا المعدل السنوي كأساس لعدد التلاميذ في المدارس التابعة لادارة المعارف أمكننا أن نؤكد بدون مبالغة بأن الاطفال المغاربة لا يمكنهم أن يجدوا المقاعد الكافية قبل مائة وعشرين سنة (بحرف النظر عن الزيادة التي تقع سنويا في عدد السكان المغاربة وهي تتراوح بين ٢٥٠٠٠٠ و ٣٠٠٠٠٠ نسمة والتي تؤدي الى الزيادة في عدد الاطفال الواصلين الى سن الدراسة (١) أما المدارس التي تسمى بالمدارس القروية المشار اليها في الاحصائيات الرسمية فليس لها من المدرسة سوى الاسم .

ذلك أن مستوى برامج المدارس القروية التي تشمل على عدد كبير من التلاميذ (١٨٠٠٠ تلميذ عام ١٩٤٩) لا يكاد يتجاوز المرحلة الاولى من التعليم الابتدائي . أما مدارس البادية فيمكننا أن نؤكد استنادا الى قيمة برامجها أن هذا النوع من التعليم يمر قل تطور الشبان المغاربة في البادية حتى فيما يرجع للمهن

(١) تقرير ميزانية ادارة المعارف المقدم الى مجلس شوري الحكومة خلال دورة نوفمبر وديسمبر سنة ١٩٥٠

التقليدية وإذا كنن سكان البادية يفرون من هذا النوع من التعليم فما ذلك الا لغفر البرامج ولانعدام اللغة العربية التي استفيض عنها بالاعمال البدوية (٢) .
أما فيما يخص المنح فيكفي أن نعرض اللائحة الآتية التي بها مقارنة بين الاعتمادات حسب التلاميذ - (١) .

نوع التعليم	عدد التلاميذ	اعتمادات المنح
التعليم الاسلامي	١١٤ ٤٠٧	٤٧ ٠٠٠ ٠٠٠
التعليم الاوربي	٦١ ١٢٩	٥٦ ٨٠٠ ٠٠٠
التعليم الفني :		
١ (المقاربة المسلمون	١٧٤	
٢ (الاوربيون	٣ ٠٠١	١٤ ٠٠٠ ٠٠٠

وبالجملة فان ١٣ في المائة من الميزانية العامة لسنة ١٩٥١ هي التي خصصت للتعليم في مقابل ١٥ في المائة خصصت للشرطة (اذ أن الشرطة ومختلف مصالح الامن تستهلك وحدها ما يقرب من ٤٤ في المائة من ميزانية التجهيز) وهذه المصاريف تقسم بين التعليم الاسلامي والتعليم الاوربي .

وفي هذه السنة - ١٩٥١ - يبلغ عدد التلاميذ ٦١٨٢٩ بينما يبلغ عدد الاطفال البالغين سن الدراسة ١٨٢٦٢٥٣ أي أن ٧ في المائة فقط نجد مقاعد لها بالمدارس . ومن المفيد أن نذكر أن مصاريف الحماية يتحملها الشعب المغربي بالخصوص لانه يؤدي حسب ميزانية ١٩٥١ ، ٩٤ في المائة من الضرائب غير المباشرة و ٩٠ في المائة من الترتيب الذي يؤدي فيه الفلاح المغربي ٧٤ في المائة أكثر من المصير الاوربي .

وفي بعض الاقطار المحررة أخيرا من الاستعمار بلغت الاعتمادات المخصصة للتعليم ٤٠ في المائة من ميزانيتها .

وهكذا يزول الالتباس الرامي الى حمل الناس على الاعتقاد بأن الاعتمادات الخاصة بالتعليم في المغرب تبلغ ٢٠ في المائة (٢) .

فمشكلة التعليم اذن في المغرب لاتزال كما كانت ولا يمكن أن يتم حلها تحت

(٢) تقرير ميزانية التعليم المذكور

(١) تقرير ميزانية التعليم المذكور

(٢) التقرير المذكور

نظام الحماية الذي توجه فيه الجهود كلها الى اثناء بالاطفال الفرنسيين والذي يأمي الا ان ينقل المغرب في حجر دالم .

وقد اقترح حل مقبول عام ١٩٤٦ على الادارة الفرنسية التي لم ترد أن تعبره أدنى التقات ، وهذا الاقتراح قدمه لجنة التعليم التي انضمت في الاقامة العامة بطلب من جلالة السلطان وكانت تتألف من كبار أساتذة الجامعة الفرنسية وأساتذة المغرب .

وفيما يلي المبادئ التي يبنى عليها ميثاق التعليم الذي وضعت هذه اللجنة :

- ١ - التعليم الابتدائي الاجباري لجميع المغاربة ذكورا واناثا .
- ٢ - المصنفة المغربية للتعليم مع جعل اللغة العربية هي الاساس واللغة الفرنسية لغة ثانوية .
- ٣ - مجانية التعليم في المدارس الرسمية .
- ٤ - توحيد برامج التعليم الابتدائي في جميع نواحي المغرب .
- ٥ - حرية التعليم في جميع مراحله وفروعه مع تقييد ذلك بنظام خاص يسن فيما بعد .
- ٦ - حرية انخراط المغاربة في جميع مؤسسات التعليم بالمغرب (١) .

الاذاعة :

ان المؤسسات الثقافية التي يمكن للشعب أن يعتمد عليها لتتجمل بنشر التهذيب بين أفرادها تخضع لمراقبة صارمة من طرف الادارة الفرنسية التي تسخرها في سياستها العامة .

وهذه حالة الاذاعة بالخصوص فالبرامج المخصصة فيها للمغاربة غير كافية ولا قيمة لها اذا قورنت بالبرامج الخاصة بالسلمين الفرنسيين ، فالاذاعة في المغرب تصرف جهودها على الاخص في الدعاية الصادرة عن المصالح السلية التابعة للادارة العامة وهي بمثابة سلاح قوي لتفكيك الوحدة المغربية بواسطة الاذاعات المنظمة بمختلف اللهجات وذلك قصد الاضرار باللغة العربية .

(١) اكنت جامعة التعليم الفرنسية هذه النتائج ..

وقبما يخص السينما ترافق الأفلام العامة مراقبة دقيقة لجميع الأفلام ، وبالأخص الأفلام العربية التي من شأنها أن تساهم في تهذيب النصب المصري ، وتذكر على سبيل المثال أن التريبط المصري ، الجنرال لاشين ، قد منع في بعض المدن المغربية .

كما أن فيلم ، فتح مصر ، منعه إدارة الداخلية الفرنسية في الدار البيضاء في شهر أكتوبر ١٩٥١ . وأغلب الأفلام الفرنسية حول المقاومة محرمة وكل فيلم يظهر فيه جلالة السلطان أو أعضاء عائلته يرافق مراقبة شديدة ولا يؤذن فيه إلا بالقليل .

من ذلك أن فيلم رحلة صاحب الجلالة الى طنجة سنة ١٩٤٧ قد منع عرضه داخل المغرب . وكذلك فيلم حول حفلات عيد العرش لسنة ١٩٤٨ فقد منع في معظم المدن المغربية .

خرق حقوق الانسان

أولا - الميثاق العالمي لحقوق الانسان المقرر من طرف الجمعية العامة لهيئة

الامم المتحدة بتاريخ ١٠ دجنبر ١٩٤٨

ونظرا الى أنه قد أعلن أن أقصى ما يطمح اليه الانسان هو عالم
وتساويهم في الحقوق التي لا يجوز تفويتها هو أساس الحرية والعدالة والسلام
في العالم ونظرا لكون انكار حقوق الانسان والاستهانة بها قد أدبا الى ارتكاب
أعمال وحشية تثير الضمير الانساني .

ونظرا الى أنه قد أعلن أن أقصى ما يطمح اليه الانسان هو عالم
يتسم فيه الشر بحرية القول والاعتقاد وينحرون فيه من الارهاب والفاقة .
ونظرا لانه من الضروري أن تكون حقوق الانسان محمية بنظام قانوني
حتى لا يضطر في نهاية الامر الى أن يتجىء الى التمرد ضد الطغيان والظلم .

اعانة الجمعية العامة

المادة الأولى - جميع الناس يولدون أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق

المادة الثانية - كل انسان يمكنه أن يستظهر بجميع الحقوق وبجميع

الحريات الممننة في هذا التصريح دون أي تمييز وخصوصا بالعنصر أو اللون
أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر أو الأصل
الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو النسب أو أي وضع آخر

وزيادة على ذلك ينبغي أن لا يقع أي تمييز مبني على نظام سياسي أو قانوني
أو دولي سواء كانت هذه البلاد أو المنطقة مستقلة أو تحت الوصاية أو غير
مستقلة استقلالاً ذاتياً أو خاضعة لتعدد، ليس بسيادتها

ثانيا - الحريات العامة بالمغرب يجب أن لا يكون للأجانب في المغرب من

الحريات أكثر مما للمغاربة أنفسهم وذلك بقطع النظر عن التدابير التي تحد

عادة من حرية الأجانب ولكن مثل هذه المساواة الموافقة تنطوق حقوق الإنسان ومفهومها تتألف مع نظام الحماية المبني على انيز العصري والسيطرة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية فيظهر من التقييد اذن أن ثبت بآنا مماثلا لمختلف النقط التي تبين فيها حالة الفرنسيين والأجانب الآخرين حالة المفاربة في هذا الشأن .

١) الحرية الشخصية ولحق الاشخاص

. ان الضمانات التي يكفلها القانون للفرنسيين وباقي الاحاب لاتشمل المفاربة اذ من المعلوم أن المحاكم الفرنسية بالمغرب هي وحدها التي تطبق قانونا جنائيا وقانونا لتحقيق الجنائي أمام المحاكم المغربية فليس لربا قانون يقيد بها فهي تحكم بما يتفق لها أن تحكم به وقد قال نائب المحامين نيجل : أن خلية هذا النظام هي الاستخفاف التام بالحرية الشخصية فللمغربي معرض للسجن في كل حين ، وزيادة على ذلك فإن ما تصدره الادارة من عقوبات الاعتقال أو الإقامة الاجباري أمر جار به العمل كغير الوقوع على أن هذه التدابير لاتطبق الا على المفاربة وهي تصدر عن السلطات الفرنسية مباشرة أما قاعدة عدم انتهاك حرمة الأشخاص أو المنازل أو الرسائل الخاصة فلا تطبق بالمغرب الا فيما يخص الفرنسيين والأجانب الآخرين .

ب) حرية التجول

- ان حق التجول بحرية داخل البلاد وكذلك حق مغادرتها للتوجه الى بلاد أخرى غير مشرف بهمساً للمضاربة ويجب الحصول على التأشيرة زبادة على الجواز لمجرد التنقل من منطقة مغربية الى منطقة مغربية أخرى وحتى في داخل منطقة النفوذ الفرنسي يجب الحصول على اذن مكتوب للتنقل من ناحية الى أخرى أما الاجراءات المتعلقة بالجواز والتأشيرة والاذن الكايمي فهي من اختصاص الادارة الفرنسية وحدها ونسلم تلك الاوراق موكول لتسيثها وهوالها ويجب التنبيه هنا الى أن هذه المراقب تخص المفاربة وحدهم دون الفرنسيين الذين لهم كامل الحرية في التجول داخل القطر المغربي

ان ستارا حديدا محكما يفصل بين المغربى وبقية العالم فاذا استطاع
المغربى ان يحصل على جواز فهو مع ذلك لا يستطيع معذرة منطفة النفوذ
الفرنسى الا باذن من السلطات الفرنسية المحلية فى شكل تأشيرة للخروج ،
وهذه التأشيرة لا يمكن ان تعطى فى الغالب الا لمن ينوى الذهاب لفرنسا .
وهناك بفرنسا تتبع المغربى العراقل المصوبة حرية تجوله فهو مثلا
لا يحصل على تأشيرة الدخول لسويسرا أو بلجيكا الا اذا أدلى بتأشيرة الخروج
التي تمنحه اياها ادارة الشرطة الفرنسية بفرنسا .

ج) حرية التنقل

ان حرية التنقل لم نظم ونحقق الا للفرنسيين والاجانب الآخرين وهذا
التنظيم يكفل لنشاطهم ومتهم الضمانات الكافية .

وتكاد حرية التنقل تكون معدومة فيما يخص العمال الفلاحين المنصارية
فزيادة على نظام الخدمة الاجبارية الذى يفرض على كل بدوى مغربى ان
يشغل مدة اربعة ايام لمصلحة الادارة فان آلافا من الفلاحين يجبرون على ترك
حقولهم للقيام بنوع من الاشغال الشاقة لفائدة المرافى الفرنسى أو القائد أو
المصريين المجاورين لهم .

وتشير هنا على سبيل المثال الى أنه صدر الحكم بتاريخ ١٠ سبتمبر سنة ١٩٥١
بأمر من السلطات الفرنسية على اثنين وعشرين تاجرا مسلحا بالرباط لاغلاقهم
متاجرهم يوم الجمعة الذى يشره المسلمون عيدا والذى اختاره هؤلاء التجار
لعطائهم الاسبوعية . هذا والحالة ان لكل من اليهود المغاربة والاوربيين الحرية
فى اغلاق متاجرهم أيام السبت والاحد .

د) حرية الاجتماع وحق المظاهرات العامة

ان هاتين المسألتين تخضعان بالمغرب لنظام حالة الحصار ولا ينبغي الاعتقاد بان
هذا النظام موجود بصفة استثنائية فقد أعلنت حالة الحصار بالمغرب أولا بأمر من
الجنرال القائد الاعلى لجيوش الاحتلال بالمغرب بتاريخ ٢ أغسطس سنة ١٩١٤
وبقى هذا الامر نافذا الى سنة ١٩٣٦ ثم جدد بقرار من المقيم العام القائد الاعلى
للجيوش فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ ولا زال هذا القرار معمولاً به بل صدر

تطبيقاً له أمر جديد بتاريخ ١٤ مارس سنة ١٩٤٥ وقد وقع تعديله في ٢٦ أبريل سنة ١٩٤٧ وهو الذي تنظم الآن الاجتماعات العامة والخاصة بمقتضاه

وينص على أنه :

• لا يمكن أن يعقد اجتماع عام أو خاص إلا بأذن سابق من السلطة العسكرية بعد أخذ رأى سلطة المراقبة المحلية في الموضوع .
• ويجب أن يكون طلب الأذن موقفاً عليه من طرف شخصين مقيمين بالمدينة التي سيعقد فيها الاجتماع وأن يوجه للسلطة قبل الاجتماع تمسّية وأربعين ساعة وللفرنسيين وخدمهم الحق في القاء الخطب خلال الاجتماعات العامة والخاصة ولا تستعمل فيها إلا اللغة الفرنسية وحدها .

يمكن منع المغاربة من التدخل إلى فئة الاجتماع .
ويمنع هذا الأذن على أي حال للفرنسيين ويرفض بناءً للمغاربة .
ويعاقب على مخالفة هذه التدابير بما هو منصوص عليه في باب المخالفات لأوامر السلطة العسكرية بالسجن من سنة إلى ٥ سنوات وبغرامات متفاوتة .
إن هذا النظام المبني على حالة الحصار يلغى تماماً حرية المظاهرات العمومية حيث أنها ممنوعة منها بناءً كما يتضح ذلك مما تقدم ويقيد الحريات العامة بقبود خطيرة ويخضع الاجتماعات الخاصة لنفس النظام المطبق على الاجتماعات العامة .

٥ (حرية الصحافة)

يقوم نظام الصحافة بالمغرب على تشريع منبج بروح الميز الضمري ومضاد للديمقراطية فيما يخص المغاربة :

١ (الأذن قبل الصدور)

يكفى الأجانب بالمغرب أن يقدموا مجرد تصريح قبل إصدار جريدة أو مجلة دورية بناءً يشترط على المغاربة الحصول على إذن قبل الإصدار (الظهير المؤرخ في ٢١ أبريل سنة ١٩١٤ والظهير المؤرخ في ١٨ أكتوبر سنة ١٩٣٧) .

ويمكن في كل آن إلغاء قرار الأذن

أضف الى ذلك المراقيل التي تحول دون حرية الأخبار فقد بقي العمل جاريا بالرقابة السياسية التي تباشر قبل الطبع الى أول غشت سنة ١٩٥١ . وقد كانت أحدث منذ ١٨ أكتوبر ١٩٣٧ وكانت هذه الرقابة تتسوء أو تحذف الافتتاحيات والتعليق على السياسة العامة التي تنتهجها فرنسا بالمغرب وكانت لا تترك أى خبر يتعلق بالمظالم والتعديلات المرتكبة نحو السكان المغاربة من لدن السلطات المحلية وكثيرا ما كانت تتسوء أو تحذف حتى المقالات الأدبية أو التاريخية الممددة لتهدب الجماهير المغربية وتثقيفها ومثل ذلك كان بحسب المنقولة عن الصحف الاجنية وحتى الفرنسية منها كما كانت مصالح الرقابة الفرنسية لا تتردد في حذف البلاغات الصادرة عن الكتابة الخاصة بخلافة ملك المغرب .

واسدار جريدة أو مجلة دورية بلغة غير اللغة العربية يستلزم بمقتضى المادة ٨ من ظهير ١٩١٤ أن يكون التصرف المشمول فيها شخصا أجنبيا بحيث اذا أراد المغربى أن يصدر فى بلاده جريدة بغير لغته فانه لامناص له من اللجوء الى أجنبى .

أما الصحافة الصادرة فى الخارج فيمكن منع ترويجها داخل المغرب ، كما يمكن منع نشر وترويج الصحف الصادرة فى المغرب بالعربية أو العبرانية بقرار خاص يصادق عليه المقيم العام (المادة ١٦ من الظهير المؤرخ فى ٢٧ أبريل سنة ١٩١٤ وفى سنة ١٩٤٨ كانت لائحة المطبوعات المنسوخة تتجاوز ١٢٠٠ وكان الادارة الفرنسية بالمغرب لم تكف بهذه التدابير الجافية فاتخذت فى ٢٢ مارس سنة ١٩٤٥ القرار الوزارى الذى ينص على ما يلى :

لا بد من اذن مصلحة الانباء العامة لاستيراد جريدة أو نشرة دورية أو منشور أو بلاغ أو نشرة أخبار أو اعلان منسوخ بالمطبوعة أو على ألواح حجرية أو آلة كتابية وكذلك النظائر والنسخ المنصل عليها بأية وسيلة كانت كما لا بد من نفس الاذن لطبع ما ذكر أو توزيعه أو عرضه أو عرضه للبيع أو اشهاره أو اذاعته والاذن المذكور واجب فى حق أى شخص أراد أن يقوم بالأعمال المذكورة فى أى مكان كان أو على أية صورة .

لا صحة لما يقال من أن التشريع المنطبق بالجمعيات في المغرب هو نفس التشريع الجاري به العمل في فرنسا فإن حرية الرأي موفورة ومكفولة للجميع بفرنسا والمعارضة معترف بوجودها محترمة والأحزاب السياسية تأسس وتبشر أعمالها بحرية ما دامت هذه الأعمال لا تنس مساسا فعليا أمن الدولة ، ينس الأمر على خلاف ذلك في المغرب حيث تنس الأحزاب الفرنسية وترعرع بكل حرية في حين أن الأحزاب السياسية المغربية مضطهدة معرضة في كل حين إلى تدابير قاسية لأن نظام الحماية لا يقبل معارضة ولا ينض الطرف الأعلى الذين يساندونه .

وفيما يتعلق بالجمعيات في فرنسا يقرر قانون سنة ١٩٠١ حرية تأسيسها ففي استطاعة كل جمعية أن تأسس بدون أي اجراء وريادة على ذلك فإن القانون المشار إليه يذهب إلى إثبات الصفة المدنية والتحصية لحق تأسيس الجمعيات فيعطى للسلطة القضائية وحدها حق حلها وفي المغرب نظم حق تأسيس الجمعيات بالظهير المؤرخ في ٢٤ مايو سنة ١٩١٤ الذي وقع تصديقه بظواهر أخرى .

(هـ) الاذن قبل التأسيس

لا يمكن أن تؤسس أية جمعية أو يدخل عليها أي تغيير بدون اذن من الكاتب العام للحماية (المادة ٢ و ٣ من الظهير المؤرخ في ٢٤ مايو سنة ١٩١٤ وانظهر المؤرخ في ٥ يونيو سنة ١٩٣٣ .

وكل جمعية تنشأ أو تقوم بنشاط ما بدون اذن يقع حلها اما بقرار وزاري واما بحكم قضائي وبحكم على رؤسائها بقرامة تتراوح ما بين ٢٠٠٠ فرنك و ١٦ ألفا ويمكن مضاعفتها اذا تكررت المخالفة .

وفي حالة الاحتفاظ بجمعية غير مأذون لها ووقع حلها وكذلك في حالة إعادة تأسيس تلك الجمعية تتراوح العقوبة ما بين ١٠٠ و ٥٠٠٠ فرنك ويضاق إليها عقوبة السجن من ستة أيام إلى سنة ويضاق بنفس العقوبات كل الأفراد الذين مكثوا للجمعية المنحلة محلا لتأخذته مقرا لها أو ساعدوا على إبقائها أو على إعادة تشكيلها (المادتان ٧ و ٨ من الظهيرين المذكورين) .

وفي الواقع أن النظرية لا عيب لهم في تأسيس الجمعيات لأن الطلبات المقدمة للحصول على الأذن ترفض عادة من لدن السلطات الفرنسية والجمعيات الثقافية والرياضية المساندون لها بانوجود مهددة دائما بالحل من طرف الإدارة حتى أول يناير سنة ١٩٤٧ كان عدد الجمعيات الرياضية الأجنبية يبلغ الثمانين بآزاء ثلاث جمعيات رياضية مغربية (إحصائيات مصلحة التسيبة والرياضة) وقد منعت الحركة الكشفية المغربية في سنة ١٩٤٢ وما يزال المنع ساري المفعول .

و) الجمعيات المهنية - النقابات

وفي الميدان النقابي لا حق للمغاربة في تأسيس النقابات . أما الأجانب غير الفرنسيين ففي وسعهم أن ينخرطوا في النقابات كمطلق أعضاء ولكن ليس لهم الحق في أن يكونوا من المشرفين عليها أو المديرين لها . وأما الفرنسيون فيمكنهم أن يؤسسوا النقابات ولهم وحدهم الحق في الإشراف عليها وإدارتها .

و قد فكرت الأمانة العامة أمام الضغط الدولي وأمام المطالبة المتزايدة الملحة من طرف الطبقة العاملة المغربية أن تمنح للعامل المغربي بعض الحريات في هذا الميدان ، ولكن مشروعا لم يحظ بمصادقة القصر الملكي لأنه يمنع هؤلاء العمال من احتلال أكثر من خمسين في المائة من المقاعد في مكاتب الحائعات النقابية ويسمح العمال الفلاحين من هذا الحق بحيث يغنون محرومين من كل حرية نقابية .

ز) حرية التعليم

إذا كان التعليم الحر خاضعا مبدئيا لنظام واحد علم فإن فيه مع ذلك فوارق تتم عن روح الميز العنصري .

فالمدارس الابتدائية الحرة المعدة للمغاربة لا يمكنها قانونيا أن قبل إلا الأطفال الذكور المسلمين ، وإذا كانت بعض المدارس توجد فيها فتيات مسلمات فأنما ذلك مجرد تساهل ويسمح كل أجنبي ولو كان مسلما من فتح مدرسة من هذا النوع ومن التدريس بها .

ومن جهة أخرى فإن طلبات الأذن لافتتاح المدارس تقدم للسلطة الفرنسية

المحلية والمدير الفرنسي للداخلية ليدليا برأيها في الموضوع . أما المدارس
الفرنسية الحرة فقد كفلت لها الحرية التامة .

وإن تعليم اللغة الفرنسية إجباري في امعاهد الأجنبية غير الفرنسية ويجب
أن تخصص له حصة معينة في الأوقات والبرامج ، وهي لا تقل عن ست ساعات
في الأسبوع .

أما معاهد التعليم الفني الحر التاتوى والعالى فأحداثها والقيام بشؤونها
ممنوعان .

د) حرية الدين

إن هذه الحرية تستند بالنسبة للفرنسيين وغيرهم من الأجانب على اتفاقات
دولية مبرمة قبل الحماية .

أما فيما يتعلق بالمغاربة فإن ممارسة الدين الاسلامى تخضع لمراقبة شديدة
عن لدن المصالح السياسية بالأقالمة العامة بالرغم من نص معاهدة الحماية ، فكم من
مرة حكم على بعض الوعاظ والائمة بأحكام قاسية من السجن أثناء قيامهم بمهامهم
الدينية (١) أضف الى ذلك أن أداء فريضة الحج توضع في كل عام تحت رقابة
مندوب فرنسى ويراقبه فى قضاء هذه المهمة عدد من الموظفين السياسيين . أما
المغاربة الذين تعتبرهم الادارة من الماثولين لسياستها فلا يمنحون التأثير للذهاب
للبقاع المقدسة .

هـ) حق الملكية

لا يحترم حق الملكية بالمغرب بالنسبة الى المغاربة ، ذلك أنه صدر قانون في
ديسمبر سنة ١٩٢٧ يضر نزع الملكية لأحداث مناطق للاستعمار الفرنسى من
المصلحة العمومية ، وهكذا فإن آلاف من البدوين المغاربة سلبت منهم أسلاكهم
لفائدة بعض المصيرين الاوربيين أو بعض الشركات الكبيرة فى مقابل تمويض
تألفه تشيد الادارة بتقديره .

وزيادة على ذلك فإن الاستعمار يستغل الظهير المؤرخ فى ٢ يونيو سنة ١٩١٥

(١) من ذلك أن السلطة الفرنسية ألقت القبض على عدد كبير من خطباء
المساجد لانهم باركوا استقلال ليبيا فى خطبة الجمعة وغراوحت مدة السجن
التي حكمت عليهم بها بين الشهر وستة ونصف .

المتعلق بتسجيل العقارات لتضخيم أملاكه ويوصل الى ذلك من طريق نظام التمويضات وانتهاء آمادها .

وهكذا تضمن فرنسا للاجانب التمتع بجميع الحريات بالغرب ولكنها تحرم المخاربة من الحريات الاساسية الفردية والجماعية .

كل مغربي اما في السجن أو خرج منه أو يوقع
دخول السجن أو العودة الى السجن

ط (احترام شطحي الانسان وكرامته - نظام السجون

هذه حالة المغربي تحت نظام الحماية ، والمغربي متى دخل السجن عومل بمعاملة واحدة ، سواء أكان محكوما عليه أو متهما فقط ، سواء أكان مسجوناً لسبب سياسي أو لجريمة ارتكبها ، والمغربي كثيراً ما يرغم بالسجن على القيام بأعمال شاقة خشنة .

وزيادة على السجون العادية فقد أسس انفرنسيون بالمغرب معتقلات شاسعة الاطراف مثل سجن العذير وعلى ومومن وخريبكة وافران والقيظرة، ففي العذير يطبق على المساجين المعاملة القاسية وظلم وحشي يقومون بالمشي عدوا وراعي الحراس بينما تساقط الضربات على رؤوسهم ، وبخريبكة توجد عدة مئات من المساجين وجلهم مصابون بداء السل من جراء استغلالهم المستمر في اخراج معادن الفوسفات لفائدة الدولة .

وهل نحن في حاجة الى سرد السجون المحلية الاخرى التي تعدد بنمط ائدن والمغربي ؟ ويكفي أن نقول ان لكل مراقبة مدنية سجنها ولكل قائد معقله والمرافب والقائد يأمران بالقضاء القبض على أي مغربي شاموا ومتى شاموا . أما النساء فهن يعاملن بنفس المعاملة دون أي اعتبار لكرامتهن ولا لحرمتهم ولا لاعراضهن .

وكذلك الاطفال المجرمون فهم يرفقون السجن منذ نعومة أظفارهم ومنهم عدد كبير يسجن في حجلات مع مجرمين حقيقين فيحلون بهم المنكرات والفظائع على مرأى ومسمع من الحراس فليسوا بمنفيهم ولا بمنفذين . . وأين

نحن من دور التربية والإصلاح التي تغني سائر الدول المتقدمة (ومن جعلتها
فرنسا بفرنسا) بأعدادها للأطفال المجرمين .

وما يجدر بالذكر أن المسجونين الفرنسيين وغيرهم من الأجانب لهم أجنحة
خاصة بهم حيث يعاملون على حسب القواعد الإنسانية فيأمنون على أسرة ويعطون
غطاء ويختار لهم أكل طيب وماء نقي ، ينسا المفارقة بجوارهم ، وكثيرا ما يسجن
العلماء منهم والنسوخ والمرضى من أجل وطنهم ، يأمنون على الأرض أو على
الأكثر فوق حصار وضبعة ولا ينفطون إلا . بكائنة ، قدرة ويتناولون طعاما
اختلط فيه الحجر بالمدس ، وأحجز الأسود بالساء الروسخ ، وعليهم أن يتنوطوا في
مجرد تبة أعدن لهم بداخل الحجرة التي يسكنونها جميعا ولا يمكن لأحدهم
أن يقضى حاجته إلا على مرأى من رفاقه .

الكتاب الثالث

الفلاس الحمائية

١٦ (المقاومة الوطنية (المسلحة والسياسية)

١٧ (الازمة المغربية

١٨ (وجهة الاستعمار في الظروف الراهنة •

١٩ (المصالح الوطنية

المقاومة الوطنية

أ) المقاومة المسلحة

ب) المقاومة السياسية

كان الشعب المغربي في عراك منذ القرن التاسع عشر مع الاستعمار الاوربي
و ضد حركة التوسع الفرنسي والاسباني وقد تم تطويق المغرب باستيلاء فرنسا
على الجزائر وتنقيط واستقرار الاسبان بسواحل الريف فلم ير المغرب بدا
من خوض غمار المعركة لضمان وجوده وكان هذا الكفاح سلمييا في بادئ
الامر عن طريق الدبلوماسية فقدر للمغرب الانتصار في هذا الميدان ، غير أن
الحصار المسمى الذي ضرب على المغرب من طرف جاريه الاقربين فرنسا
واسبانيا لم يسمح للدولة الشريفة بأن تجدد نظامها العسكري الى حد أنه عندما
صوبت فرنسا نيران مدافعها على الدار البيضاء ووجدة اضطر المغرب المهاجم أن
يدافع عن نفسه بسلاح غير متكافئ مع أسلحة الخصم .

وقد اغتتم الفرنسيون عامل المفاجأة فوطدوا اقدامهم بالدار البيضاء ثم
احتلوا تدريجيا السهول المغربية المستدة جنوب المدينة وشرقها ثم احتلوا
فاس عاصمة المغرب عام ١٩١١ ، وفي ٣٠ مارس سنة ١٩١٢ أجبر السلطان
مولاي عبد الحفيظ على امضاء معاهدة الحماية .

المقاومة المسلحة

فماذا عسى أن يكون موقف الشعب المغربي ؟

أيخضع أم يحمل السلاح ؟

أقبل بدون مقاومة ولا حدود الانحطاط من حالة الاستقلال الى حالة

العبودية ؟

ان الجواب عن هذه الاسئلة سهل على من عرف طبيعة المغاربة وعاش بين

ظهرا نى تلك القبائل المغربية الابية الشديدة التي تنفر الى النهاية على استقلالها .

وان استقاء بعض الشواهد من كتب البربر المغاربة وانخضاع الاملس

الاولى . الذي نشره المقيم العام الطالى الجنرال كيوم - لاكبر دليل على ذلك .

فقد أكد الجنرال كيوم قائلا : « ان الاحساس السائد عند البرابرة والذي تمنحى أمامه جميع الاحساسات الأخرى هو هيابهم الفطري بالاستقلال وان كراهيتهم الفرزية لكل سيطرة تفسر لنا ما أبدوه من مقاومة يائسة لكل توغل أجنبي ورغم شدة تعلق البربري بمناعه فهو لا يتردد مع ذلك في التضحية به كله في هذا الكفاح فكل واحد يدافع عن بلده الى النهاية بشدة تدعو الى الدهشة ولكن تبرز الاعجاب فلن البربري يساهم في النضال بمجرد ما يبلغ سن حمل السلاح واحتفاره للموت يزيد في أفته فهو دائما مستعد للدفاع عن تراب قبيلة والهبوب للثارة تلبية لنداء اخوانه ! انه محارب لا نظير له لانه أحسن محارب في أفريقيا الشمالية بدون نزاع » .

وهكذا فان روح الاستقلال التي تذكى المغاربة قد دفعتهم - كما يتصرف بذلك الجنرال كيوم نفسه - الى محاربة المنير الفرنسي بكل قواهم وهل كان يقع غير هذا وقد عاش المغرب مستقلا منذ ثلاثة عشر قرنا صادا بحد السلاح جميع محاولات التدخل الأجنبي .

والانراك انفسهم الذين كانت سلطتهم تمتد الى العالم الاسلامي اجمع ارغموا على الوقوف في تلمسان بشرق الحدود المغربية .
وهكذا كان عزم الشعب المغربي وطيدا فان فرنسا لن تستقر في المضرب بسهولة ، بل سيحارب المغاربة هذا المنير ، وسيرفضون الوعود المسولة التي يبرضاها عليهم وقد اعترف الجنرال كيوم قائلا : « ليست هناك أية قبيلة جاءت البنا خاتمة من تلقاء نفسها ولا استسلمت لنا بدون كفاح وهناك كثير من القبائل لم تستسلم حتى استفدت جميع وسائل المقاومة .. ! نعم لم تخضع أية قبيلة حتى هزمت بالسلاح وكل مرحلة من مراحل تقدمنا كانت نمرضاها مصارك وكنا كلما بلغنا حدا من الحدود اضطررنا الى اقامة معقل ظلت فيها وحداتنا محروسة طيلة أعوام بحراسة خطيرة لا تمت على الفخر » .

ثم أضاف قائلا : « ان المبادئ التي كانت عزيزة على المرشال ليوطي وهي (أظهر القوة تستن عن استخدامها) و (ورب ورشة نضى عن فيلق) لم تكن لتطبق كلها على سكان مصممين على الدفاع عن استقلالهم الى آخر حد » .
وهكذا نشبت حرب المغرب وكانت حربا طويلة مدمرة شاملة .. ! بدأت عام ١٩٠٧ بنزول الفرنسيين في الدار البيضاء ولم تنته الا بعد ذلك بتسع

وعشرين سنة في عام ١٩٣٦ •

كان الفرنسيون يحاربون بوسائل واسعة النطاق : قيادة اختصاصية • وجنود محترفين مدربين على حرب استعمارية خاصة •

وكان المقاومة يقاومون مقاومة شديدة • جذيرة باعجابنا ، كما يقول الجنرال كيوم الذي يضيف • ان هذه المقاومة تسند أصلها من ماض مستقل • •

وقد استمرت المقاومة المغربية مدة قبل أن تنظم فقد اتخذت أولا شكل ثورة (ثورة الدار البيضاء والحواشي الدامية التي وقعت بفاس في أبريل سنة ١٩١٢) ولكنها ما لبثت أن اندلعت فامتدت الى باقي أنحاء المغرب ، والبكم أهم مراحل هذا الكفاح :

ففي سنة ١٩١٣ احتل الفرنسيون سهول مكناس وتادلة وخنيفرة • وفي سنة ١٩١٤ اغتم سكان الاطلس جنوب الحرب العظمى لانزال ضربة بالمغير فأحرزوا انتصارات باهرة كالتى حصلوا عليها في معركة الهري (نوفمبر سنة ١٩١٤) •

وفي سنة ١٩١٧ تمكك التكل البربرى في الاطلس الاوسط من جراء ضربات جنود الاحتلال ولكن الكفاح استمر مع ذلك في شكل حرب عصابات ويجب أن نتذكر سنة ١٩٢٠ شاهدنا انتهاء مقاومة زيان الميعة دون أن يرضى أبدا القائد المناجد محمد وحمو الزباني بلرضاخ رأسه الأسيب الابى استسلاما للمخيم •

وحرب الريف حلقة أضيفت الى معركة الاطلس ، ففي المدة المتراوحة بين سنة ١٩٢٢ و سنة ١٩٢٦ قاوم ابن عبد الكريم التكل الفرنسى الأسبانى ، وقد اضطرت فرنسا واسبانيا من أجل اخضاع جيش الريف الى حشد قوات مسلحة هائلة تحت قيادة مريشالين كانا من أعظم قواد المصروهمابيتان وليوطى • وتجنيد عدد ساحق من القوات وأجهزة من أحدث طراز •

وقد نفى ابن عبد الكريم الى جزيرة لاريونيون رغم الوعود التي أعطيت له قبل الاستسلام بالاحتفاظ بحريته ، ثم لجأ الى القاهرة منذ عام ١٩٤٧ ، ولا يزال ابن عبد الكريم هو البطل الوطنى والمترجم المساجد للاستقلال المغربى ، والرجل الذى يشيد به تاريخ المروية وآدابها •

وقد دارت آخر مراحل المقاومة المغربية المسلحة من عام ١٩٣١ الى عام ١٩٣٦

في الأطلس الأكبر الذي تضافرت ضده حملات خمسة حترالات فرنسيين وقد
 صمد رجال المقاومة المغربية سمود اليأس .
 وقد أناء الجنرال كيوم بهذا الرجل عند ما كتب بعد ذلك يقول :
 « ان خصمنا هو أحسن محارب في أفريقيا الشمالية ، فهو تنجاع الى حد المجازفة
 وهو يعرف كيف يضحي عن طيب خاطر بمتاعه وأهليه ، بل يضحي أسهل من
 ذلك بحياته للدفاع عن حريته » .
 ان المغرب لم يزاوم فيما أراقه من دماء في سبيل الدفاع عن كيانه ، فقد
 أجاب المغرب بعد السيف .



ب (المقاومة السياسية

وبينما كان المقاومون المسلحون المخاربة يواصلون كفاحهم في استماتة
 واستبسال رغم عدم تبادل سلاحهم مع الخصم بدأ سكان النواحي المحتلة ينظمون
 أنفسهم لآلاف الكفاح في شكل ألق شهور ، ولكن ليس أقل مفعولا ، هنالك
 نشأت حركة وطنية مغربية قامت بامت الزائم وانهاض الهمم واستمد قاداتها
 ايمانهم واقدامهم من هذا التاريخ الحديث الحافل بالآلام والمجد فقد شاهد معظمهم
 كيف فقد المغرب استقلاله ، وان الذكريات التي يعيشها الناس لأعظم قوة
 توحدهم ، فقد قل ذلك رونان عند ما لاحظ بنحو : « ان للاحزان في ميدان
 الذكريات الوطنية مفعولا أقوى من مفعول الانتصارات لأنها تفرض واجبات ،
 وتوجه المجهود المشترك » .

وهكذا تتجلى الوطنية المغربية في مظهرها الحقيقي لا كحركة عداية
 للأجانب ، ولا كحملة ضد فرنسا ، ولكن كرد فعل عادل لثمن يكافح ليعيش
 عبثة الكرامة والعدل والحرية .

الظهير البربري

والظهير البربري هو الذي كان مبدأ المظهر الجديد الذي اتخذته الحركة
 الوطنية المغربية فقد أصدرت السلطات الفرنسية - خلال عهد الوصاية التي
 كانت في السنوات الأولى جلوس السلطان الحالي على العرش - مرسوما يحمل
 تاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٣٠ ويرمى الى فصل سكان المغرب المدعويين خطأ برابرة

عن الشريعة الإسلامية التي تنطبق عليهم منذ عدة قرون .

وبهذا الفرار الجديد وقع فصل ثلاثة أخماس سكان المغرب عن القوانين التي يصدرها السلطان تؤمن على السيادة الوطنية فلم يكن إذن شك في أن هذا كان أقياما على امتيازات السلطان وتمزيقا للوحدة المغربية الى كتلتين متعارضتين : العرب والبربر .

وكانت نية محرري الظهير البربري واضحة لا غبار عليها ، ويكفي أن نقرأ هذه الفقرة المنقوبة من محضر جلسات اللجنة الفرنسية المكلفة بدراسة المسألة : « ومن جهة أخرى فليس هناك أي ضرر في فهم وحدة النظام القضائي في المنطقة الفرنسية ما دام الغرض هو تعزيز جانب العنصر البربري لتفادي ما قد يطلب منه من تحقيق التوازن في الكفة ، بل ان هناك بالعكس فائدة محققة من التوجهة السلبية نجحنا من وراء تكسير هذه المراتبة . »

وقد اتخذت تدابير نفس الغرض في الميدان انتقفي منذ عام ١٩٢٣ ، من ذلك تأسيس المدرسة البربرية التي حرم فيها تعليم العربية التي هي اللغة الوطنية وهكذا كانت الغاية المزدوجة وهي اخراج البربر من الاسلام وتجريدتهم من جنسيتهم العربية .

وعند ما تحقق التباين الخطير الذي يهدد الوحدة الوطنية وسيادة المسلمين اغتصوا مستوفهم وهبوا لكشف الستار عن مطامع الادارة الفرنسية أمام انظار الرأي العام ، وعند ذلك اتسع نطاق الحركة وصارت تغلغل في أوساط الجماهير الشعبية .

وقد سنت السلطات الفرنسية في كبريات المدن الامر بقمع الحركة فحكم على بعض الزعماء بالنفي أو الاعتقال بينما جلد آخرون بالسياط .
وقد تردد في الشرق اذ ذاك صدى الاحتجاجات المغربية وأعمال القمع التي عقيتها فكبت الصحف العربية حوال عدة شهور تطبيقات ضافية على هذه الحوادث وأصبحت مؤتمرات وتأسست جمعيات .

وبالجملة فإن الثورة ضد محاولات تمزيق الوحدة المغربية اتسع نطاقها سواء داخل المغرب أو في باقي أجزاء العالم الاسلامي الى حد أن حكومة باريس اضطرت بعد حيرة دامت أربع سنوات الى تعديل بعض مقتضات الظهير البربري .
وبدلاً من أن تنفيذ السلطات الفرنسية من الحوادث المنصرمة فتعلاً الهوة

التي تسببت في فتحها بما ارتكبته من أخطاء عملت بالعكس على توسيعها ،
فقد سارت تتوغل ببطء واسعة في طريق الحكم المباشر .
فكان من الطبيعي والحالة هذه أن تصبح الوطنية المغربية وتستفيث .

كتلة العمل الوطني :

هناك تأسست كتلة العمل الوطني تحت قيادة نخبة تخلص لبلادها فالتزمت
القيام بواجب أولى وهي حملة من أجل توير الرأي العام الفرنسي حول الحالة
بالمغرب والأعراب في نفس الوقت عن حاجات الشعب المغربي ومطالبه ،
فهذا الغرض أحدثت بباريس باعثة شخصيات سياسية فرنسية مجلة « مغرب »
وهي مجلة شهرية تهتم بالشؤون المغربية .

ثم صدرت بفاس جريدة أسبوعية باللغة الفرنسية هي « عمل الشعب » بعد
آلاف العراقل التي نصتها لها السلطات الفرنسية .

والى جانب هذه الحملة الصحفية كتبت الكتلة على العمل فحررت برنامج
إصلاحات في « دفتر المطالب المغربية » قدمته في أول ديسمبر سنة ١٩٣٤ إلى
الحكومة الفرنسية بباريس وجلالة السلطان والأقلمة العامة بالرباط وذلك كي
لاتهم بالمعارضة حبا في المعارضة والتهرج العظيم .

ومن المفيد أن نرسم هنا الخطوط الكبرى لهذا البرنامج :

- تطبيق دقيق لمعاهدة ١٩١٢ والنهائ كل حكم مباشر .
- الوحدة الإدارية والقضائية في المغرب كله .
- مشاركة المغاربة في الفض على زمام السلطة في مختلف فروع الإدارة .
- فصل السلطات المركزة في يد الباشوات والقواد .
- إحداث بلديات ومجالس محلية وغرف اقتصادية ومجلس وطني يتكون
من ممثلين مغاربة مسلمين واسرائيليين .

وقد تلفت كتلة العمل الوطني عبارات التأييد من جميع أنحاء المغرب ولم
يكن نشاط هذه الكتلة مقصودا على المطالبة بتنفيذ هذه الإصلاحات بل امتد
إلى مبادئ الأسلاف والتعليم ، من ذلك ما ظهر في معظم مدن المغرب من مدارس
قروانية مجددة تبشر تطيما حديثا .

وأمام الصمت المطلق الذي لزمته الإدارة الفرنسية من جهة وحالة البؤس

التي كانت تخطط فيها طبقات الشعب المغربي من جهة أخرى قررت كتلة العمل
انوضي عند سلسلة من المؤتمرات في مختلف مدن المغرب ، وذلك قصد لفت
نظر الإدارة الفرنسية الى ضرورة التعجيل بتحقيق بعض الإصلاحات وقد استند
المؤتمر الأول يوم ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٣٦ واتخذ قرارا طالب فيه بتطبيق عدد من
المتطلبات المستعجلة ، تسمى الحريات الديموقراطية والتعليم والمالية والفلاحة
والقوانين الاجتماعية والضرائب والصحة العمومية .

وقد فتح انصار الحجة التسمية بفرنسا في انتخابات مايو ١٩٣٦ باب الامل
في بزوغ عهد تعاون ونسور سريع فتوجهت الى باريس وفود ترض وجهة
نظر الكتلة على الحكومة الفرنسية الجديدة والمتطابقة بتطبيق الإصلاحات
الاجهرية .

وفي غضون ذلك عين الجنرال توكيس مقيما عاما بالمغرب (١٦ سبتمبر
سنة ١٩٣٦ فلم يسكن الوفد المقيم بباريس من الاتصال بالحكومة الفرنسية .
وبعد مهرجان أقيم بالدار البيضاء يوم أول نوفمبر سنة ١٩٣٦ للمطالبة
بحرية الصحافة قامت الادارة الفرنسية باعتقال زعماء الحركة الوطنية فنظمت
بكبريات مدن المغرب في وقت واحد مظاهرات طالب فيها المتظاهرون باخلاق
سراح المعتقلين السياسيين فأدى ذلك الى اغتالات جديدة والى صدور عقوبات
قاسية .

هنالك بلغت الازمة المغربية درجة من الخطورة اضطرت الجنرال توكيس الى
اتخاذ تدابير لتهدئة الناس فقرر اطلاق سراح المعتقلين ، وأذن بصدور أربع
صحف باللغة العربية وصحيفتين باللغة الفرنسية (١٩٣٦) .

وقم اذ ذاك انشقاق داخل كتلة العمل الوطني حيث انفصل عنها أحد
أعضائها وهو محمد الوزاني لبؤس و حركة فهدية ، فواصلت الكتلة أعمالها
وكتفت في جريدتي (الاطلس) المغربية و (العمل الشعبي) - التي كانت تصدر
بالفرنسية - أنواع الاستبداد المتولدة عن نظام الحماية وما فتئت تلجأ الى الادارة
الفرنسية من أجل تحقيق تعاون خالص في دائرة السيادة المغربية وكامل
المسؤولية للبلاد تحت مراقبة وبلعانة موظفين وفنيين فرنسيين .

ولم تقتصر كتلة العمل الوطني على الكفاح في الميدان السياسي فقد كان
لها واجب يقضي عليها أيضا بتنفيذ جماهير الشعب وتوجيه المجتمع المغربي نحو

حياة عصرية فتم تنظيم دروس شعبية ومحاضرات في المعاهد والمساجد من أجل نشر المبادئ الوطنية وكان علال الفاسي هو الذي يتزعم بحماسة التهذيب الشعبي .

وقد أحرزت الكتلة نجاحا أفض مضاجع الادارة الفرنسية التي قررت حل الكتلة الوطنية يوم ١٨ مارس سنة ١٩٣٧ .

وكان هذا القرار فاتحة سلسلة من التدابير التي أدت الى ثورات دامية ، وقد عبرت الادارة الفرنسية اذ فاك عن عزمها على رفض كل اقتراح يرمى الى التقارب والتفاهم وذهبت ادراج الرياح تلك الجهود التي كان يبذلها بفرنسا كل من الحاج أحمد بلافريج والحاج عمر بن عبد الجليل .

الحزب الوطني :

وقد انعقد مؤتمر سري بالرباط في شهر أبريل سنة ١٩٣٧ فقرر تأسيس " الحزب الوطني لتحرير المغرب " وضم جميع أعضاء كتلة العمل الوطني . فازدادت الادارة الفرنسية ارباعا ازاء ما أحرزه هذا الحزب من نجاح .

وقد تكرر الحوادث ففي أول سبتمبر سنة ١٩٣٧ قام سكان مكناس بمظاهرة في الشوارع ضد القرار الذي اتخذته الادارة لتحويل مياه بوفكران التي كانت تسقى المدينة نحو أراضي المستعمرين الفرنسيين وقد أطلق النجود النار على المتظاهرين فمات أكثر من خمسة عشر شخصا وجرح نحو المائة ثم ألقي القبض على جماعات وفيرة من الناس .

فتم صدور الصحف الوطنية " عمل الشعب " و " الاطلس " و " مغرب " ومنع كذلك انعقاد مؤتمر طلبة شمال إفريقيا الذي كان مقررا اجتماعه بالرباط يوم ١٥ سبتمبر .

واعتقل نحو الخمسين شخصا بمراكش بمناسبة مرور م . دامادبي الذي كان اذ ذاك خليفة كاتب الدولة في الاشغال العمومية بفرنسا لما تقدم اليه بعض المتظاهرين ليوضحوا له حالة البؤس التي كان عليها سكان الجنوب المغربي . ووقعت أعمال قمع أخرى خلال شهر أكتوبر سنة ١٩٣٧ .

فقد وقع قمع سكان الخميسات " البرابر " يوم ٢٢ أكتوبر قمعاً شديداً

لاحتجاجهم ضد السياسة البربرية .

وبعد ذلك بضعة أيام أصدر الجنرال نوجيس أمره باعتقال زعماء الحزب الوطني وهم علال الفاسي ومحمد الزيدى وعمر بن عبد الجليل واحمد مكوار .
فانتشرت هذه الأنباء رد فعل واسع مقلق في جميع المدن لا سيما منها القنيطرة وفاس والدار البيضاء والرباط وسلا ووجدة ومراكش حيث وقعت اضطرابات دامية أسفرت عن قتل وجرحى .

فنهضت انسجون ومسكرات الاعتقال بتفواج الوطنيين .

وقد تضمنت حركة الوزارى من جهتها مع الحزب الوطني فجاء هذا الحادث بمثابة تضيد للذين كانوا يستظنون هذا الشقاق .

وفي تلك نوفمبر نقل علال الفاسي الى الكابون حيث بقي مقيما تسعة أعوام .
أما الوزارى فقد أرغم على انقضاء الاجبارى بجيوب المغرب ولم يعد الى فاس الا عام ١٩٤٦ .

ومع ذلك فقد يمت الحزب الوطني ليلة اعلان الحرب رغم كون عدد من أعضائه كانوا لا يزالون في المنفى وفدا الى الاقامة المأمنة يوم ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٩ لتأكيد تضامن المغرب مع فرنسا وعرض مساعدته أمام الخطر الداهم .

وقد وفي الحزب الوطني بكله طيلة الحرب فاصرحنى بعد النكبة الفرنسية عام ١٩٤٠ على عدم القيام بأى عمل من شأنه أن يحدث لفرنسا مشاكل .

حزب الاستقلال :

ولكن الاقامة المأمنة ظلت صارمة في سياستها التشنجى بإبقاء ما كان على ما كان ولم ينجم عن نزول الحلفاء وتحريرهم أفريقيا الشمالية من النفوذ الالماني ولا عن استقرار لجنة التحرير الفرنسية بالجزائر ولا عن عودة الجمهورية الفرنسية أى تعديل فى هذا الوضع البائد الذى أقل ما يقال فيه انه لم يكن أقل فداحة من النظام الفاشستى .

وقد ظل الشعب المغربى محروما من جميع حريات القول والاجتماع ونسوء تحت عبء الضرائب وبجورد بصورة فاحشة لفائدة الضمر الأوربى من حقوقه فى جميع الميادين لا سيما فى ميدان التموين حيث كان محروما من بعض المواد .
ولم يكن بالمدارس الرسمية من التلاميذ سوى ثلاثين ألفا من بين مليونين

من الاطفال المغاربة بلقوا سن الدراسة ، هذا بينما المدد الكافي من المدارس يؤسس لايواء جميع التلاميذ الاوربيين .

وكان الفلاحون يخضعون لنظام استبدادي وللأعمال الشاقة وعمليـات الحجز بينما كان العمال محرومون من الحق النقابي يتحملون شغلا شاقا في مقابل أجره لا تسمن ولا تقنى من جوع وكانت النخبة المغربية متقصاة عن ادارة شؤون بلادها .

فكان من المحتوم والحالة هذه أن يحس الشعب بخيبة أمل عميقة مصحوبة بآس فقد كانت تجربة إثنين وثلاثين عاما داخل الحماية تجربة حاسمة فرأى الشعب المغربي من حقه التعبير عن ارادته في قطع صلته بنظام يبعد عن تحقيق تطوره بل نظام لا يتردد أمام أية وسيلة تمرقل هذا التطور .

فالتضحيات التي تحملها المغرب طوال مدة الحرب قد حولته حق المطالبة باستعادة سيادته .

وفي هذا الوقت الذي كانت مصالح الشعب المسوية في يد ادارة تصرف حسب هواها قام حزب الاستقلال فقم :

١ - الحزب الوطني السابق الذي كان ممثلا فيه المحترفون والعمال والتجار ومعظم النخبة المغربية .

٢ - رؤساء وأعضاء مكاتب جمعيات قدماء تلاميذ المدارس بفاس والرباط وسلا ومراكش وازرو ووجدة وآسفي ومكناس وكانت هذه الجمعيات تقوم بدور مهم في توجيه التربية المدرسية وكانت ممثلة رسميا أيضا في مجلس شوري الحكومة .

٣ - شخصيات بارزة تنتمي للحركة القومية السابغة .

٤ - عدة شخصيات بارزة في المجتمع المغربي كالقنطين وكبار الموظفين وأعضاء المحاكم وأساتذة القرويين وأساتذة معهد التعليم الثانوي والابتدائي .

وقد قام حزب الاستقلال معززا بما كان له من نفوذ في الشعب - بتقديم وثيقة يوم ١١ يناير سنة ١٩٤٤ الى جلالة السلطان ومملى فرنسا ودول الحلفاء وقد احتوت هذه الوثيقة على ما يلي :

١ - الحماية نظام فرض بالقوة على الأمة المغربية في ظروف استثنائية كما تشهد بذلك المقاومة المسلحة التي قابل بها المغرب الاحتلال العسكري والتي

استمرت من ١٩٠٧ الى ١٩٣٦ •

ب - وقع عمليا خرق هذه النعماء في نصها وزوجها من طرف نفس أولئك الذين التزموا باحترامها وبذلك لم يصبح للسيادة المغربية أى وجود •
ج - وقد طبقت الحماية بكيفية تضمن مصالح الجالية الأوربية وتؤخر وتعزل تطور المصر المغربى •

د - النص على مبدأ حقوق الشعوب فى حكم نفسها بنفسها فى مختلف تصريحات الدول الحليفة لا سيما منها ميثاق الاطنتى وأخيرا مشاركة الجنود المغربية فى جميع واجبات القتال بالجهة المغربية - كل ذلك يخول المغرب الحق فى أن يضمن لنفسه مستقبلا أحسن •

ولهذه الأسباب كلها عبر حزب الاستقلال عن ارادة الامة مطالبا :

- ١ - باستقلال المغرب ووحدة أراضيه •
- ٢ - باقرار نظام ديموقراطى ، نبيه بنظام الحكم فى دول الشرق الاسلامية يضمن حق جميع عناصر المجتمع المغربى وطبقاته •
- ثم قررت بعد ذلك بعض المبادئ لتكون أساسا للنشاط الاجتماعى والياسى والاقتصادى وهذه المبادئ هى :
- ١ - باستقلال المغرب ووحدة أراضيه •
- ٢ - الحريات بجميع مظاهرها •
- ٣ - اصلاح البلاد •
- ٤ - نظام ملكى دستورى •
- ٥ - التعاون الدولى •

وطيلة شهر يناير سنة ١٩٤٤ توالى الوفود من مختلف أنحاء المغرب على قصر جلالة السلطان حاملية عرائض التأييد مذيلة بمئات آلاف الامضات •
وما لبثت الادارة أن أجابت عن ذلك يوم ٢٩ يناير باعتقال الحاج أحمد بلافريج الامين العام لحزب الاستقلال بنهضة غربية هى الاتصال بالمدو واعتقل كذلك محمد اليزيدى وقادة استقلالىون آخرون فكان لهذا التبا وقع عنيف فى الشعب الذى اندعش لهذه الاعتقالات وقامت اذذاك مظاهرات عنيفة بفاس والرباط و-لا فتلقى الجند الامر باطلاق النار على الجماهير •

وقد أسفرت تلك المظاهرات عن مئات القتلى وعدد كبير من الجرحى

واعقل أزيد من خمسة آلاف شخص في مختلف نواحي المغرب (فاس وجدة - الرباط - سلا - أزرو) وكابد الوطنيون أقسى أنواع التعذيب والحرمان في معسكرات الاعتقال الفرنسية .

وقد حكم بالإعدام على عدة وطنيين ونفذ الأعدام صبيحة عيد المولد الشريف كما حكم على عدة أفراد بالانحلال الشاقة الدائمة أو المؤقتة وأقفلت المعاهد الثانوية الإسلامية وأجبر وزيران على تقديم استقالتهما ثم نفي وأوقف عدد كبير من الموظفين .

وعاش المغرب في عهد اارهاب طوال ستي ١٩٤٤ و ١٩٤٥ . وكان حزب الاستقلال يوالي نشاطاته الى الحكومة الفرنسية والشعب الفرنسي لاقناعهما بحسن نية وأنه لم يكن يريد الالتقاء بالفرنسيين في عرض البحر وإنما كان يريد البحث معهم عن الوسيلة العملية لتوضيح نظام الحماية بمساعدة نهرم بكامل الحرية ونضمن سيادة المغرب دون أي مساس بما للفرنسيين من مصالح مشروعة .

وفي عام ١٩٤٦ خيل للمغرب وقوع انخراج في علاقاته مع الإدارة الفرنسية فقد قام السفير ايريك لابون الذي كان اذ ذاك مقبلا عاما بالمغرب بعمل ودي ازاء حزب الاستقلال وذلك بتحرير الزعيم علال الفاسي والامين العام بلافرج كذلك والوزاني .

نعم كان هنالك عدة وطنيين لا يزالون في غياب السجون ولكن الحوار بدأ على كل حال ولم تدم المذكرات طويلا لان السفير لابون أظهر صرامة فيما يخص شكليات الحماية ولأنه وضع سياسة اقتصادية جديدة تهدف الى توطيد سيطرة رؤوس الاموال الفرنسية على خيرات البلاد المدنية .

وفي يوم ٩ أبريل سنة ١٩٤٧ قام جلالة السلطان بزيارة رسمية لطنجة وشجرت الإدارة الفرنسية بأن رحلة كهذه من شأنها أن تبرز وحدة المغرب بالرغم من الحدود الاصطناعية التي أحدثها الحليان الفرنسي والاسباني .

وفي صباح يوم ٧ أبريل سنة ١٩٤٧ طرا حادث بسيط في أحد أحياء الدار البيضاء فوق وقع استغلاله للقيام بمجزرة من أجل عرقلة الرحلة الملكية ، ذلك أن جنودا سنغاليين مسلحين هجموا على المارة المغربية فقتلوا وجرحوا وقتكوا . ويعتبر خطاب جلالة السلطان بطنجة حادثا بارزا في تاريخ الحماية السياسي

تحت حسي جلالة السلطان جامعة الدول العربية ونادي في نفس الوقت بحقوق
شعبه في الحرية والسيادة .

هناك تآمرات تثير الصحافة الفرنسية فأنحت بالاقذاع في حق المغرب بل
في شخص السلطان ضمه وطالبت بإرضائه .

وبعد هذا الحطاب بشهر عين الجنرال جوان مكان ايريك لابون .

وسرى ما قام به الجنرال جوان في المغرب (من مايو سنة ١٩٤٧ الى سبتمبر

سنة ١٩٥١) من أعمال في الفصل انضون بـ « الازمة المغربية » .

الازمة المغربية

لقد كانت مهمة الجنرال جوان تنفيذ برنامج خطير هو :

١ - صد الفخارية قصرا وشعبا عن فكرة الاستقلال وحرف نظرهم عن الشرق والجماعة العربية وتوجيهه نحو الوحدة الفرنسية كما صرح بذلك في كثير من خطبه .

٢ - الضغط على صاحب الجلالة للحصول على عزل بعض كبار الموظفين وبعض القواد لادخال الرعب في قلوب سائر الموظفين المغربية وحمل الموالين منهم للنصر على الخضر لسلطة المراقبة الفرنسية .

٣ - محاولة نزع السلطة التشريعية من يد صاحب الجلالة وتأسيس مجلس وزراء مختلط تحت رئاسة السكرتير الفرنسي للحماية ومضى ذلك لتأسيس حكومة من وزراء سوديين لا سلطة لهم ولا نفوذ ومن مديرين فرسيين يدهم مقاليد كل شيء .

٤ - احداث سلك خطاه للباشوات بمختلف المدن يمينون من قبل الادارة الفرنسية مباشرة قصد تقوية حكمها المباشر وخلق حرية الاجتماعات وتقوية نظم التجسس والارهاب .

٥ - محاولة تحويل نظام البلديات القائم ليصبح للجلالية الفرنسية بالمغرب حق الانتخاب وحق التقرير في المجالس البلدية .

٦ - محاولة تحويل المجلس المدعو مجلس شوري الحكومة من مجلس مقيم الى شبه مجلس نيابي يكون جميع اعضائه متخفين نصفهم مغاربة ونصفهم فرنسيون . وهناك مشاريع أخرى من هذا النوع كادماج الاذاعة المغربية في الاذاعة الفرنسية وما الى ذلك .

٧ - التناقص

لما لاقى الجنرال جوان معارضة شديدة من لدن صاحب الجلالة في جل هذه المشاريع عمدت الادارة الفرنسية الى اساليب دنية ترمى الى النيل من كرامة السلطان وهدم نفوذه في النفوس بواسطة مناشير كلها قذف وبهتان ، وكانت

قضية منشير المدير الفرنسي للداخلية فضيحة كبرى زادت في شدة الخلاف بين
المغاربة والفرنسيين .

٨ - احياء الطرق الضالة

كما عمدت الادارة الفرنسية الى احياء الطرق (الصوفية) الضالة بعد اندثارها
منذ زمان وتشجيعها للمشمعوذين والدجالين والخرافيين الذين تقلص نفوذهم
باتشار روح الاصلاح الديني والحركة الوطنية وقصد الادارة الفرنسية من
ذلك معرفة ما يدعو اليه صاحب الخلافة من تعظيم المرأة المغربية وتطهير الدين
من انحرافات .

٩ - ادعاء السيادة المزدوجة

صرح الجنرال جوان لدى اكاديمية العلوم الاستعمارية بباريس في خطاب له
بان الحكم في المغرب بيد اثنين الملك من جهة والمقيم العام ممثل فرنسا من جهة
أخرى ، ومعنى ذلك أن السيادة بالمغرب في نظره ملك مشاع بين الملك وفرنسا
في حين أن السيادة المغربية جزء لا يتجزأ منصوبة بيهود دولة منها عقد
الجزيرة سنة ١٩٠٧ ، وعقد الحماية نفسه .

١٠ - تسهيل هجرة الفرنسيين : والاموال الفرنسية الى المغرب لتكثير عدد الجالية
الفرنسية وازدياد في الاستحواذ على الاقتصاد المغربي .

معادلات صاحب الجلالة في باريس أكتوبر سنة ١٩٥٠

بينما العلاقات بين القصر والاقامة العامة تزداد يوما بعد يوم نقننا وشدة اذا
بحكومة الجمهورية الفرنسية تستدعي صاحب الجلالة لزيارة ودية للديار
الفرنسية فلم يلب صاحب الجلالة الدعوة الا على شرط عرض القضية المغربية
بصفة رسمية على أنظار الحكومة الفرنسية والتفاوض معها في ايجاد حل مرض
لهذه القضية كما اشترط أن لا يتأخر المغرب الا بعد تعيين أعضاء ديوانه .

وأثناء مقام صاحب الجلالة بباريس قدم مذكرتين للحكومة فرنسا يطالب فيهما
بالغاء عقد الحماية فكان جواب الحكومة الفرنسية المراوغة واقتراح تشكيل لجان
مختلطة بالرباط لدرس اصلاحات جزئية في نطاق الحماية . هذه الحماية التي
أجمعت الامة المغربية ملكا ونسبا على بنسها قايين صاحب الجلالة الا أن يصدر

بلاغاً قبل مفادونه فرنسا يصرح فيه بعدم حصول اتفاق بينه وبين الحكومة الفرنسية التي أثبت إلا أن نرضى الجلالة الفرنسية بالمغرب التي ترعرت في ظل الحماية على حساب الشعب المغربي . وثنا عاد جلالة ابي المغرب استقبال من لدن شعبه استقبالا حماسيا تأييدا له على مواضعه بفرنسا فهال الاستعمار أن يصبح المغرب شعبا وملكاً يخالب بحفه في الاستقلال ، وهنا بدأ الجنرال جوان بمحاك مؤامره التي أدت الى الازمة القائمة بالمغرب .

مؤامرة الجنرال جوان

وكان هدف هذه المؤامرة الضرب على يد دعوة الاستقلال وفي مقدمتهم صاحب الجلالة ورجال حزب الاستقلال وكل حركة وطنية والقضاء على روح المعارضة لدى رجال القصر الملكي وممثلهم في مختلف النواحي حتى اذا ما تم للإدارة الفرنسية القضاء على كل مقاومة أمكنها - وهي صاحبة اليد المطلقة - أن تشرع في تنفيذ برنامجها .

تعتبر المؤامرة واحدة الجنرال جوان لذلك وسائل منها :

١) تعبئة الصحافة والاذاعة والسينما بالمغرب وفرنسا فقامت هذه الأبراق

بعمليات عيفة تزعم فيها التواطؤ بين صاحب الجلالة وحزب الاستقلال والشبوعية وتتهم صاحب الجلالة بخرقه لكن اصلاح تفرجه الادارة الفرنسية لتطور البلاد كما تتهم حزب الاستقلال بنكران جميل فرنسا على المغرب وسبها وسب مستلها واستعمال العنف والتفرقة بين عاصم الشعب .

في حين أن من الثابت أن صاحب الجلالة لا يترضى على ادخال اصلاحات على بلاده وانما يطالب بدرس المشاريع التي تعرضها عليه الادارة الفرنسية ، ويرفض كل ما فيه ضرر على مصالح البلاد العليا وسيادتها .

ومما يجدر بالذكر أن جميع هذه الاراجيف التي كانت تروجها الدعاية الفرنسية بالمغرب وفرنسا مصدرها من مصلحة الاخير بالافامة الصامة ومكتب المقيم العام بباريس في حين أن الصحافة العربية بالمغرب تخضعها الرقابة الفرنسية خنقا وتمنعها حتى من حق الرد على تلك الاراجيف .

٢) تعبئة عناصر الوجعية بالبلاد من بعض أصحاب الطرق وبعض صنائع

الاستعمار وبعض الباشاوات والقواد الذين يريدون أن يحافظوا على مصالحهم
ونزولهم التي نموها على حساب الشعب باستغلالهم ما لهم من اختصاصات إدارية
وقضائية وجبائية أثبت الإدارة الفرنسية إلا أن تتركها بأيديهم لأنهم من
صنائعها ولأنها تجد فيهم خير ماعدين لتنفيذ خططها . وأعظم مثال لذلك ما قام
به الجلاوى * . باشا مراكنس أحد المسخرين في هذه المؤامرة

(٣) بعثة اليونيس والجند والباسوسية المحاصرة أبواب القصر وأبواب

المدن والأحياء الأهلية وذلك للحيلولة دون كل مظاهرة أو حركة احتجاج
وتدمير وقطع كل صلة بين صاحب الجلالة وأفراد شعبه .

(٤) ضرب نطاق الحصار على البلاد بنجمها وعدم السماح لأي مصري

بمعاودة البلاد وسحب رخص السفر للخارج لمن كانت بيدهم .

وبعد ما أخذ الجنرال جواز جميع عدته للقيام بهذه المؤامرة كما ذكرنا
شرع في تنفيذها فانهز حادثة الباشا الجلاوى لمحاربة صاحب الجلالة وحادثة
مجلس الشورى لمحاربة حزب الاستقلال .

(١) حادثة الباشا الجلاوى ان هذه الحادثة بسيطة في حد ذاتها لا تخرج

عن نطاق زجر رئيس لمؤسسة ولكن مكتب الاستخبارات بالأقامة العامة نشر
رواية لما ادعاه بالتزاع الواقع بين صاحب الجلالة والجلاوى فذكر أن الجلاوى
ندد بحزب الاستقلال وأسياليه وادعى تواطؤه مع الحزب الشيوعي وانحراف
أعضائه عن تعاليم الاسلام والتقاليد المغربية وعاب على صاحب الجلالة موقفه منه

(*) سأل صحافي من مجلة « كاتزين » شارل داركون النائب بالمجلس
الوطني عن شخصية الجلاوى فقال : كثيرا ما ينسب الامر على الناس لميئنا يرجع
لكثرة الباشاوات والدور الذي يقومون به فليس بحسب كونهم من أولئك الاقطاعيين
الذين يملكون سلطة موروثة في حين أن الإدارة الفرنسية هي التي تعين أولئك
الباشاوات كلهم بدون استثناء الجلاوى الذي هو أقدمهم والذي هو صنيعة من
فجر الاحتلال ومنذ ذلك ونحن نقفيه ثم زدنا عائلته شهرة بتعيينه أديان قوادا
ومهدنا عليه ارتكابه ظالمه والكل يعرف المصدر المزوي لثروته ولم تكن في هذا
العمل منساعلين فحسب بل كنا مشاركين في الجرائم التي يرتكبها ولا زلنا
كذلك فالإقطاعية في المغرب لم تكن شيئا واقعا ليس لفرنسا الا حق الاسف
له بل هو واقعي من عمل فرنسا الرسمي الذي تعمل على ازدهاره وتسميره
حسب أهوائها السياسية .

وداحت الصحافة الفرنسية تسج على هذا السؤال ونصهر باشا مراکش في صورة
المدافع عن الاسلام وتحليه بمرايا ليس نه منها شيء صدر البلاغ الاتي من لدن
الصدر الاعظم (رئيس الحكومة المغربية) :

بيان حقيقة من الصدارة العظمى

• اذاعت بعض الصحف رواية خاطئة عن الاسباب التي دعت صاحب الجلالة
أيده الله الى مواخفة باشا مراکش يوم حضوره بالقصر الدامر بمناسبة عيد المولد
النبي الاخير •

ان الحادث الذي باثت الصحافة في عرضه ووصفه بخلاف بين صاحب
الجلالة والباشا المذكور ليست له أية صبغة سياسية والواقع ان الامر لا يصدو
عنايا موليا موجها الى أحد ولانه •

وغير صحيح ان المساعي التي قام بها باشا مراکش لدى صاحب الجلالة
كانت ترمي حسب زعم تلك الصحافة الى اطلاق جنابه الشريف على ما يلاور
دوائر منسكة بانباى الدينة والتقاليد من قلق مزعوم ، تلك الدوائر التي
لا صفة لباشا تخوله الكلام بالنيابة عنها والاعراب عن آرائها ، وانما كانت تهدف
تلك المساعي الى حرمان سكان عمالة من حق رفع ظلاماتهم الى القصر الدامر
وذلك بدم قبول وفودهم بالاعتاب الشريفة وبصرفهم عنها وترك أمرهم بوكلا
اليه وقد أعرب الباشا علاوة على هذا عن استياء من الحملات الموجهة اليه من
لدن الاحزاب السياسية وبعض الصحف الفرنسية •

فلنت صاحب الجلالة نصره الله نظره الى أنه لا يمكن بوجه من الوجوه
أن تحرم طائفة من رعاياه مما جرت به العادة من السماح لهم برفع مظالمهم الى
جنابه الدالى باق وان هناك محاكم جزرية لقاب ما عسى أن ينال شخص الباشا
وغيره من ولاية المخزن الشريف من أنواع القذف •

ولما تمادى الباشا على المطالبة بما طالب به من غير تبصر وأكد شكواه
بعبارة لا تخلو من وقاحة أمره صاحب الجلالة بالانصراف وأبلغ اليه بواسطة
وزير الصدر الاعظم أن لا يعود الى القصر الملكي حتى يصدر له الامر بذلك •
وبهذه المناسبة تيد الصدارة العظمى الى الاذهان أن صاحب الجلالة لم يحد
عن الخطوة التي رسمها لنفسه بالتسير بالبلاد نحو مصيرها المجيد غير متأثر بأى

تأثير حزب من الأحزاب وفي نطق العدالة واحترام المبادئ الإسلامية والتقاليد الصحيحة المرعية التي اضطلم بحراستها والذود عنها ولا يخبى عن أذهان الباشوات والقواد الذين ليسوا سوى مثل صاحب الجلالة ان الواجب يقضى عليهم بخدمة الصالح العام اقتداءً بسلم البلاد .

٢٥ ربيع الاول عام ١٣٧٠ الموافق ٤ يناير سنة ١٩٥١ .

(٢) حادثة مجلس الشورى وخلال دورة عادية بمجلس المقيم المدعو بمجلس

شورى الحكومة أثبت بعض المقررين الذين يشمون الحزب الاستقلال ما فى توزيع الميزانية المغربية من حيث لفائدة الجالية الاجنبية مرتكزين فى تقاريرهم على الارقام والسندات التي استقروا من الادارة الفرنسية نفسها فقال السيد احمد اليزيدى المقرر العام للميزانية ورئيس جامعة الفرف المغربية للتجارة والصناعة فى تقريره ما يأتى :

« فالميزانية فى بلاد تحكم نفسها بنفسها حسب نظم ديموقراطية تكون مبررة عن ارادة الامة ومرآة للمسائل التي تهم الدولة وللجهود التي تبذلها فى تحقيق حاجيات الشعب الاكيدة .

مواهم ميزة للميزانية المغربية هو أنها تعبر قبل كل شئ تعبيرا واضحا مدعما بالارقام عن سياسة الحماية . .
وحتم المقرر تقريره قائلا :

« وقد يكون خيانة من اللقطة التي وضعها فيما متخبرونا ان لم تقل ان الميزانية كما تضعها الادارة وتنفذها عاجزة عن رفع مستوى الشعب المغربى ونحن لا توجه بانتقاداتنا الى الاخصائين الذين وضعوا هذه الميزانية ولكن الى السيلة التي هم مضطرون الى الخضوع لها .

« فانهما اذن موجه الى نظام الحماية بأجمعه . .

وقال بعد ذلك السيد محمد الانغراوى المقرر لميزانية الاشغال العمومية فى تقريره : « من الثابت أن الجالية الأوربية التي تزداد يوما فيوما سيطرتها على مقاليد الاقتصاد المغربى هي التي تستفيد مباشرة أكبر الاستفادة من هذا الجهاز الاقتصادى المؤلف من الموانئ والطرق والسكك الحديدية والسدد - الخزانات الى غير ذلك . أما المغاربة فهم يستفيدون كذلك من هذا الجهاز ولكنها استفادة

ثانوية ضحلة .

فعمد الجنرال جوان الى طرد السيد الأغزاوي رئيس الفرقة المغربية للتجارة والصناعة بفاس لاجل ما صرح به من حقائق فانسحب تضامنا معه رئيس جامعة الغرف التجارية والصناعية السيد احمد البزيدى وجل الاعضاء المنتخبين وقامت قيادة الادارة الفرنسية اثر ذلك ووجهت حملة شعواء ضد حزب الاستقلال لكي تال من سمعته ونفوذه أمام الجمهور المغربي وتحصل صاحب الجلالة على البرؤ منه علانية .

(٣) تهديد الجنرال جوان لصاحب الجلالة - وبينما هذه الاستعدادات

ووسائل الارهاب قائمة على قدم وساق اذا بالجنرال جوان يقابل صاحب الجلالة تلك المقاتلة التاريخية يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥١ قبل سفره الى أمريكا رفقة رئيس الحكومة الفرنسية .

واشتملت مطالب الجنرال جوان على ما يلي :

أولا - البرؤ من حزب الاستقلال .

ثانيا - طرد أعضاء الديوان الملكي وبعض كبار الموظفين .

فاعتبر صاحب الجلالة انه بصفته ملكا للبلاد يريد أن يبقى فوق الاحزاب

أما طرد الموظفين فلا يرى له مبررا .

وعند ذلك أئذره الجنرال جوان قائلا : « اما أن تنفذوا طلباتي واما أن

تتنازلوا عن العرش والا فسأخلمكم تطبيقا لأمري حكومتى وهذا أنا ذاهب الى أمريكا وفي وسعكم أن تفكروا فى الأمر . »

وبعد هذه المقاتلة وقع تطويق أبواب القصر بالشرطة بينما كلفت الادارة

الفرنسية الجلاوى بحمل رؤساء القبائل على قبول خلع الجنرال جوان لصاحب الجلالة .

وما لبث الشعب المغربي أن سمع بالتهديد الواقع على شخص صاحب الجلالة

لان الصحافة الفرنسية أخذت تصرح باحتمال تنازل جلالتة فسارع علماء فاس مؤيدين من علماء المغرب كله حواضره وبواديه الى تجديد بيعتهم لصاحب الجلالة محمد الخامس فى عريضة قدمها وفد خاص لصاحب الجلالة وقد استكروا فيها موقف الجلاوى وأنياعه ونفروا عنه كل صيغة تخوله نصب نفسه للدفاع

عن الدين •

وقام حزب الاستقلال من جهته بتصريح بدول العالم فكان لذلك من الأثر بالعالم الاسلامي كنه ما حمل الجامعة العربية على التدخل في الامر وصرح معالي عبد الرحمن عزام باشا الامين العام للجامعة العربية معلنا تأييد الجامعة العربية لطالب الشعب المغربي ومنددا بالاستعمار الفرنسي ومناوراته •
وفي ١٢ فبراير بعد ما عاد الجنرال جوان من أمريكا تقابل مرة أخرى مع صاحب الجلالة وعرفه بعد أنه جدد له طلباته المذكورة •

وفي انفس عقد صاحب الجلالة مجلسا وزاريا أضاف اليه أفرادا من علماء الدين لدرس مشروع الأقامة بعدما تداول المجلس الوزاري أجمع أعضاؤه على أن لا موجب للتبرؤ من طائفة معينة من رعايا صاحب الجلالة ثم توجهت الهيئة الوزارية عند الجنرال جوان لتبلغه مشافهة ما قرره ، فعامل الجنرال جوان أعضاء الهيئة بما لا يليق بمقامهم وكرامتهم وخاطبهم قائلا : ما لم تنفذوا ارادتي فإن القبائل البربرية ستنتفض على أهل المدن بالذبح والسلب والنهب وحيثئذ تأنون الى وتطلبون مني أن أحميكم ولن أغنيكم • •

قُبت الوزراء على موقفهم • وفي يوم ٢٢ فبراير قرر الجنرال جوان قطع العلاقات الرسمية مع القصر فاذا ذلك طلب صاحب الجلالة من الحكومة الفرنسية تحكيمها •

٤ (بروثوكول ٢٥ فبراير سنة ١٩٥١ - وأعلنت الصحافة الفرنسية بأ

قطع العلاقات في مقالات بارزة وزاد في توتر الجو ما أمرت به سلطات المراقبة الفرنسية فرسانا من القبائل من قصد فاس والرباط والنزول بأرباضهما دون أن تبين لهم السبب الحقيقي لهذه الحركة بل قالت لفريق منهم انهم ذاهبون لحضور حفلة لدى صاحب الجلالة وفريق انهم ذاهبون لحفلة استقبال محقق جديد وفريق انهم ذاهبون لحفلة وزير من وزراء فرنسا وفريق انهم ذاهبون لحفلة استقبال وزير أمريكي فاستدع الفرسان لذلك لانهم معتادون أن يسعفروا في جميع الحفلات الرسمية بينما أخذت الصحافة الفرنسية تضلل الرأي العام في الخارج مدعية أن القبائل الهائجة وسكان الجبال المسلحين متوجهون للهجوم على الأهالي من سكان المدن وان الادارة الفرنسية اتخذت الاحتياطات فأرسلت بعض جيشها

لحماية اخوانه وكان القصر الملكي ومقر ولى عهد المملكة المغربية محاطين
باجيوش الفرنسية بدعوى حماية العائلة الملكية .

في هذا الجو المرعب توجه م . دويلسون الى القصر الملكي يوم الاحد ٢٥
فبراير وسلم لصاحب الجلالة رسالة رئيس الجمهورية تأكد أن فيها تأييد
الحكومة الفرنسية للجنرال جوان ودعوة لصاحب الجلالة الى الازعان .

وعند الساعة السادسة من مساء ذلك اليوم أرسل الجنرال جوان لصاحب
الجلالة نص بروتوكول مع انذار شفوي بأنه ان لم يوقعه صاحب الجلالة في
خريف ساعتين فيجب على جلالاته أن لا يعتبر نفسه ملكا على البلاد .

ويحتوى البروتوكول المذكور على النقط الآتية :

(١) اصدار بلاغ ملكي وبلاغ وزاري لاستنكار أساليب ما عبر عنه
بحزب من الاحزاب .

(٢) طرد أعضاء الديوان وبعض كبار موظفي المخزن ومدير جامعة

الفرويين .

(٣) تعديل الهيئة الوزارية بعزل وزراء ومندوبين .

(٤) عزل بعض القواد وتعيين آخرين عوضهم فرضتهم الادارة .

ولا ذنب لاولئك كلهم الا وقوفهم الى جانب صاحب الجلالة لما قرر
خلعه ان تمادى في مقاومته كما صرح بذلك ديسانج في مجلة

الادبير فاتور بتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٩٥١ .

(٥) التوقيع على المراسيم التشريعية التي كان ائتلاف قائما في شأنها بين

القصر والادارة الفرنسية ومن الغريب أنه بمجرد ما وقع الحصول على توقيع
صاحب الجلالة أمرت الادارة الفرنسية فرسان القبائل بالرجوع الى منازلهم .

أما بناس فقد أبت الادارة الفرنسية الا أن تقوم بتسليم فصل آخر من الرواية

وذلك بأن أمرت فرسان القبائل بشق شوارع المدينة حاملين رايات فرنسية

كانهم متظاهرون ونصبت الادارة في الاحياء الاوربية أبوابا نادت بها على

الاوربيين ليخرجوا لمساعدة القبائل يتظاهرون غفوا ضد الاستقلال ويمتنون

ولا بهم واخلاصهم لفرنسا . وقد أخذت صور لذلك وشرائط سينمائية عرضت

يقاعات السينما للتأثير على الجمهور .

والى القارىء ما كبه أحد الفرنسيين بالمغرب في هذا العدد :

• رفيقي العزيز :

• أكتب لك وقلبي مغمم حزنا وألما . ان ما شاهدته اليوم ليسيع حقا ،
ويسبب الحسب في ذلك الخلاف الخطير الذي بين القصر والإقامة العامة ، بل
السبب هو الأساليب المستعملة لتضليل الرأي العام . واني بصفتي فرنسيا
وديمقراطيا لا يمكنني أن أحبذ مثل هذه الأساليب . لقد شاب فرنسي في السياسة
فأصبحت أميز ما بين المواطف النيلة والأساليب التي يجب استعمالها للوصول
الى افئاض الناس في شأن وجهة نظر بسط وقد بين لنا سارتر ان طرق الحرية
متلوية مخوفة بالأخطار .

• ومع ذلك فان بيرتون تبا في مقامه الافتاحي الذي نجده بصحبة خطابي
بأن هذا اليوم (الاثنين) سوف يكون يوم نحس .

• ان الانسان يعجزه الادراك عند ما يشاهد أن ما يقرب من ١٠٠٠٠ فارس
صدوا عن عملهم الفلاحي وجرى بهم الى فارس بدعوى أن بها حفلة عظيمة
وتركوا قاصبين أمس اليوم خارج أبواب المدينة غطأهم السماء ثم أحيطوا برجال
الشرطة واستعرضوا بشوارع المدينة لأكثرة الفرع في قلوب السكان .
• كيف يمكن لفرنسا - سيدتنا فرنسا كما يقول دو كول - فرنسا التي ظمت
بنورة سنة ١٧٨٩ أن ترذل فترتكب مثل هذه الأساليب .

• فمن المقصود بهذه الخديعة وأى هدف يرمى اليه ؟ أى معنى لهذه المظاهرات
المديرة التي تقضى الميون ؟ أهذا هو تطبيق معاهدة الحماية المؤرخة في ٣٠ مارس
سنة ١٩١٢ التي ينص فصلها على تأييد جلالة السلطان ضد كل خطر يمكن أن
يهدد سلامة مملكته ؟ انهم ينشرون البضاء في قلوب البدو ضد سكان المدن الى
حد أن الناس بدكالة أحرقوا دار رجل غير موافق للإدارة وبعد هذا كله يصيح
الراديو بأن جنود القوم يحرسون قصر السلطان من المتظاهرين الذين ربما
يقصدونه فيما المقصود من عملنا هذا ؟ أليس لنا وزراء اشتراكيون ؟ ان الانسان
ليتمنى أن لو كان يحكمنا قوم رجبون فيستطيع على الأقل أن تفهم حقيقة الامر

• أبرزعون أن هذه البلاد غير قادرة على حكم نفسها بنفسها فكيف استطاعت
أذن أن تتكفل ضد مالا يلائمها . وبما أن كل مسألة لا تخلو من فكاكة فان بعض
أولئك الفرسان على ما يقال كانوا يخشون أن يوجهوا الى القتال بالهند الصينية .
• وعلى كل فان شوارع المدينة أثناء المظاهرات كانت تقريبا خالية من السكان

بسودما سكون عميق . .

وعلم من بعد أنه خلال يوم ٢٥ فبراير أعنت طائفة لنقل صاحب الجلالة وعائلته خارج المغرب أن أصر على الامتناع من التوقيع كما أنه كلن من المقرر أن يتوجه الجلاوى وأصحابه المسلحون على يد الإقامة العامة الى فلس لاكسراه علماتها على مباينة سيدى محمد بن عرفة العلوى .

ويوم ٢٦ فبراير أذاعت الإذاعة الفرنسية أن اتفاقا (هكنا) وقع بين صاحب الجلالة والجنرال جوان وأن الازمة انتهت فأمرت الادارة الفرنسية بتزوين جميع المدن بالرايات الفرنسية وبألفت فى اذاعة تصريحى صاحب الجلالة والصدر الأعظم وصارت تجمع الناس فى المدن والبوادر وتطلب منهم أن يوقفوا على عرائض الولاء لفرنسا والمدادة لحزب الاستقلال وبلغت المغالفة والوسائل الحسية بالادارة الى أقصى حد فمن ذلك أنها عمدت بقرية السفيرات الى الماطلين وطلبت منهم أن يقيدوا أسماعهم فى نوائح ادعت انها لوائح من سيبحث نهم عن عمل ولم تلبث أن أصبحت تلك اللوائح « عرائض ولا » ، وكذلك بسطت وغيرها من الجهات فان انشطة طوفت المس الموجودين فى السوق الأسبوعى بينما صعد الباشا ليلقى على تصريح الملك وذلك لتسطيع شركة السياسة الفرنسية تسجيل أشرطة تدعى أنها تمثل المظاهرات التى قام بها عفوا البدو ضد حزب الاستقلال . أما بقيلة الرحامنة فان الادارة أقصرت على نسخ قوائم الذين يؤدون الضرائب وما أطولها . وفى ناحية فلس اكنفى قائد قبيلة بوضع أصبعه عن عدد الافراد الذين كلف جمعهم لهذا الصدد .

ونصت الآن الى شهادة مسيو بير باران الذى كان نائبا فيما قبل عن فرنى المغرب بالمجلس التأسيسى الفرنسى وقد نشرتها مجلة الاوبسرفاتور :

« رسالة موجهة من فرنى يقطن بالمغرب الى السيد م . روس و ل . ه . بوردى بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٥١ . اتى والاسى يملا قلبى أكتب لكما هذه الرسالة لأصف لكما الناذورات التى نمش فيها هنا .

« فلا شك أنكما سمعتما بالمظاهرات التى تسارعت القبال من تلقاء أنفسها الى القيام بها قصد اظهار ولائها لفرنسا وسادلى لكما بتحقيقات نيسر لكما معرفة الحقيقة ولن أحدثكما طبا الا عن الناحية التى أظن بها وأتما تعلمن أن ماجبرى بناهينى يجرى مثله بالنواحي الأخرى .

ولبدأ بحادث له مفزاه فقد نشرت الصحف الفرنسية الثلاث التي تصدر في البضاء بتاريخ ٢٦ فبراير سنة ١٩٥١ الخبر القصير الآتي ذكره وهو وارد بنص واحد في جميعها فليس اذن هذا الخبر اختلافا من صحفيين فقدوا رشدهم بل هو صادر عن مصدر رسمي وقد وزع على جميع الصحف واليكما نص الخبر: « بلغنا في هذا الصباح أن بتا يسكنه وطني قد اشتعلت فيه النار بالقرب من البئر الجديد ليلة ٢٥ فبراير » .

« في حين أني أسكن البئر الجديد وأسكن منذ نحو ٤٨ ساعة للحصول على تدفقات ولم أتمكن بعد لغاية مساء اليوم ٢٧ فبراير من العثور على الدار المحروقة ولا بدري ساكن في القرية نتب عن هذا الامر .
« انه امر حد غريب الس كذلك ؟

« لكن صحف اليوم ٢٧ فبراير تخبرنا أن « كثيرا من الفلاحين شخصوا الى أزمور عند الزوال وقد انضم اليهم صناع وجزار من المدينة وبعض قدماء المحاربين المغاربة فقصدا خريج مولاي بوشعيب الذي أعلنت زاويته عزمها على الانضمام الى الحركة ولهذه الزاوية نفوذ كبير في تلك الناحية وقد كان موقفها صريحا ضد حزب الاستقلال ثم قصد انوكب سعادة الباشا فبنى في طليعته واجتمع الكل امام مركز المراقبة المدنية لتقديم عرضتهم .
« واليكما الرواية الرسمية ساقول لكما ما حدث في الواقع .

« في عشية ٢٥ فبراير طاف المكلف على الناس في البئر الجديد ليعلمهم بأنه يتعين عليهم أن يذهبوا في القد الى أزمور في الساعة ٨ وأشار الى أن من يتخلف منهم عن الذهاب الى الدعوة يندم ولم يستطع أو لم يرد ذكر موجب هذا الدعوة فظن كثير من المغاربة انه للتفجيع ضد السل .

« وبالطبع ذهب في القد عدد كبير من الاهالي الى أزمور وكثير منهم ركبوا في سيارات غير مأذون لها بنقل المسافرين لكن رجال الشرطة كانوا متابعين في ذلك اليوم عن مثل هذه المخالفة .

« وعند وصولهم الى أزمور تم تصنيفهم رباعا أو خماسا وطيف بهم عدة مرات في أزقة المدينة ليشاهدتهم سكانها .

« وكدت أنسى أن أقول أن كثيرا منهم عند مرورهم بسوق الاثنين - أي في منتصف الطريق من البئر الجديد الى أزمور - أتبع لهم أن يروا أعوانا يرغمون

الناس بدون دفع على ترك بضائعهم في حراسة بعضهم والانضمام الى المسافرين
• وعند الزوال كان هؤلاء الناس المساكين لا يزالون في أزموور بعد مرورهم
في موكب ماكين في موضعهم من دون أن يعرفوا بعد لماذا وقع استدعائهم
فطلبوا أن يسمح لهم بالذهاب لتناول الغداء فلم يسمح لهم به وأبادر الى القول
بأنهم انتظروا حتى الساعة الخامسة ظهرا قبل أن يتمكنوا من تناول الغداء •
• وخلال مقامهم بأزموور وجه اليهم خطاب صغير لم يشمل على فذف والحق
يقال ولم يخرج عن المؤلف من عبارات المدحاية العادية مذكرا ايهم بكل ما
يدينون به لفرنسا أمرا ايهم بعدم الانصياع الى نصحاء انسوء وبالنوشاية بهم ثم
سمح لهم بالرجوع الى حل سبلهم •

• وبدبهي أن جميع هؤلاء المساكين قد أضاعوا عمل يومهم وتحملوا
مصروفات السفر •

• فأنما نريد أن رواية الصحف لا تبعد في الجملة عن الحقيقة بأكثر من ٩٠
في المائة ولكن هل بلغ الأمر بالصباية التي نرهن المغرب في الساعة الرابعة الى
أن تستحق بالشعب الفرنسي كل هذا الاستخفاف فتلحق له هذه الخزعات
المدهشة التي نقرأها في الصحف الصادرة هنا وفرنسا •

• هل المغرب يا ترى بلاد يعدم فيها الأمن بحيث يستطيع الطائشون إحراق
الدور؟ هل المغرب يتحوى زملة على الأيدي بحيث يستطيع آلاف الفرسان
المجىء الى فارس وإلى قصر السلطان بالرباط وهو الذي يبدو أن من الواجب
حمايته ونمجزر السلطة عن مع كل هذا؟ إن هذا هو انشيء الحفيل والحفيلير
جدا أن الميكابيليين الذين ينخطون في أكاذيبهم لا يخطون من خلال نواياهم
السبئية الى أنهم يعطون أسلحة ضدهم •

• وهل يظنون حقا أن سكان هذه البلاد الزمراء سيكونون من دون أن يحتاجوا
على تزييف الحقيفة • • ؟

• أما أنا فأتى عاجز عن ذلك ويبني أن أقول أنني طيلة ال ٣٥ سنة التي
قضيتها في المغرب وخصوصا منذ ابتداء ديكتاتورية الجنرال جوان قد شاهدت
في هذه البلاد عدة أشياء غير صالحة ولكني كنت ما أزال سادجا ولم أكن أعنفد
أنه في الامكان الانتحار الى هذا الحد في الكذب والضعة •

• أوام تم أوام هلا يتأتى للمغرب يوما التخلص من هذه الصباية الشريرة

التي سنفضي به الى بغض فرنسا .

وزيادة على هذه الحركة التي تطلبتها الادارة لتظهر ضد الملك وحزب الاستقلال فانها سلطت على البلاد كلها موجة من الارهاب والقمع وكانت اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال اول ضحية وذكرت مجلة الأوسير فنور في عددها المؤرخ في ٢٠ مارس سنة ١٩٥١ رغم ما تدعيه الامة انما فان عدد أعضاء حزب الاستقلال المتقلين يمكن أن يقدر بنحو الالفين وقد حكم عليهم بالسجن بثلث التهم المبروفة كمنع اجتماع بغير اذن أو تحرير منشورات وما الى ذلك .

وان عدد الاعتقالات منذ ذلك التاريخ لا يزال في ازدياد .

ولم يلبث الناس في البوادي وخصوصا في الاطلس أن تبهوا للجنة التي انفلت عليهم فقاموا بمظاهرات احتجاج من ذلك أن عشرات الآلاف من البدو توالوا على مراكز القواد ورجال المراقبة الفرنسية بنقلو ونيلوين والنصبة وناداة والقباب وغيرها منادين : خذ عنا قلوبنا أعداء حزب الاستقلال وان ملكا المحبوب هو صاحب افعلالة ، ونسبت مشاجرات عنيفة بين المظاهرين وبين القواد وأعوانهم وكان المظاهرون يطالبون برأهم فلم تستطع الادارة أن تتماهى في ستر هذه الحوادث وأخذت تنشر ادعاءات كاذبة منها وقوع فن بين القبائل ومعارك بالنصبة ونيلوين والقباب وغيرها فكيف يترى ثبتت هذه المصارك وانتشرت في نواح مختلفة في آن واحد وذلك في الوقت نفسه الذي كانت تدعى فيه الادارة الفرنسية أن القبائل البربرية تقدم عبارات ولائها لفرنسا بدون شرط ولا قيد ، نكن مسيو جيجر المحرر المشهور بوكالة الانباء الفرنسية تنبه الى أنه لا يمكن التماهى في تضليل الراى الفرنسى ، وذكر في جريدة الموند بتاريخ ٣ أبريل سنة ١٩٥١ : « اتا نرى اليوم مقهرا جديدا للارمة المغربية عابنا لما سبق اذ بلغنا أن جماعات من الاهالى يجتمعون في هدوء بغض القرى على تخوم النواحي البربرية في جنوب مكلس ويخضون ساعات طوالا بدون أن يحدثوا جلبة ولا تظاهرا أمام مراكز المراقبات المدنية وقد بدأت هذه المظاهرات في أواسط الاسبوع المنصرم ومن السهل أن ندرك المحرك لهذه المظاهرات واذا ما سئل هؤلاء الناس عن مقصودهم اکتفوا بقولهم انهم يطالبون بعزل قوادهم الذين تجاهروا بالعداء للسلطان وكل ذلك كان يجرى في هدوء وأدب فلا تستطع الادارة الفرنسية زجرهم »

هذا قول م • جيجر أما الإقامة العلية فانها قايلت هذه المظاهرات السلمية. يجمع عسكري عفيف فارتت نائرة العالم العربي والاسلامي ونوارد على المغرب عدة • • • • • . انتاب جهات العالم للقيام بالتحقيق في شأن هذه الحوادث • غير ان الصحافيين المصريين ممنوا من الدخول للمغرب وكان الدكتور محمود عزمي استطاع من قبل الدخول فأمكه أن يسمع من جلالة الملك مباشرة شرح الظروف التي أدت به الى توقيع بروثوكول فبراير سنة ١٩٥١ اذ قال نصره الله: « اننا دفنا تحت التهديد وكان توقيعنا اجتابا لما كنا بنوقع من عواقب سيئة نحمل بنسبنا » •

ان الازمة المغربية لا تزال مستمرة وقد وجهت الدول العربية من فبراير الى اكتوبر سنة ١٩٥١ ندامات متوالية لفرنسا قصد تصفية الخلاف الفرنسي المغربي بكيفية حية دون أن يكون صدق تلك الندامات اذ رفضت الحكومة الفرنسية كل تلك المحاولات الودية لانها لا يهملها الا المحافظة على نظام استعماري. يائد بوجه الضير العالمى •

نعم لقد حاولت ايهام الناس بحدوث تحسين في علاقاتها مع المغرب فابدلت المقيم العام الجنرال جوان بانجنرال كيوم غير أن التصريح حلت الاولى التي قام بها الجنرال كيوم بالمغرب تدل على أن فرنسا أبدلت مقيما بمقيم ولكنها لم تبدل سياستها •

وجهة الاستعمار في الظروف الراهنة

انتهاء عهد الامبراطورية الاستعمارية

شاهدنا على اثر الحرب العالمية الثانية تغيرا سريعا عميقا في خريطة العالم . فالامبراطوريات الاستعمارية التي كانت مفعرة ومصدر ارباح الدول الكبرى المنصهرة انهارت أشد انهيار أو تفككت تدريجيا تحت ضغط جبار من الشعوب المجاهدة في سبيل تحريرها واستقلالها الوطني .

وان الميثاق الاطلسي الذي صدر في أغسطس من سنة ١٩٤١ والذي وقعت عليه كبريات الدول الاستعمارية - ليحتوى على المبدأ الصريح في تغير وضعية الامبراطوريات الاستعمارية ذلك الخير الذي يتم الآن أمام أنظارنا .

فالفصل الثالث من الميثاق المذكور ينص على أن الدول الموقعة عليه « تحترم حق جميع الشعوب في اختيار شكل الحكم التي تريد أن تعيش فيه وهي تمنى أن ترى عودة حقوق السيادة والحكم الذاتي الى الأمم التي جردت منها بالقوة » . ومنذ شهر مارس سنة ١٩٤٢ وتطبيقا لهذا المبدأ وعدت الهند بالاستقلال من طرف الانجليز الذين اضطروا الى أن يؤكدوا من جديد عام ١٩٤٣ عزمهم على اقرار « حكومات مثولة » في سائر الكومنويلث (جامعة الشعوب البريطانية) وقد صدر نفس الوعد من الولايات المتحدة حيال مستعمراتها ، بينما أعلنت الملكة وللملينا في شهر ديسمبر سنة ١٩٤٢ لاندونيسيا المحتلة من طرف اليابانيين ان « مؤتمر مائدة مستديرة » سيدعى بمجرد التحرير لتسوية علاقة أندونيسيا مع هولندا على أساس المساواة .

وفي عام ١٩٤٣ كان امضاء الهدنة من طرف الريشال بادليو المؤسس الأكبر للامبراطورية الفانيسية الابطانية - ايذانا بانتهاء هذه الامبراطورية والتخلي عن اراض شاسعة مثل الحبشة والبابا والدوديكانيز وادينيا والصومال وليا . وأدى استسلام اليابان عام ١٩٤٥ الى اضمحلال امبراطورية استعمارية أخرى أوسع وأضخم .

والرأي العام الدولي وهو لا يزال تحت تأثير الحرب أصبح عداؤه للاستعمار يزداد يوما بعد يوم . ويحتوى ميثاق الأمم المتحدة المفضى بسان فرانسيسكو

يوم ٢٥ يونية سنة ١٩٤٥ على فصل كامل (وهو ١١) يندد فيه بالاستعمار ويضع المبادئ التي يجب أن تحكم بموجبها الأقطار المنتصرة .
ويرمى هذا الفصل (البندين ٧٣ - ٧٤) الى حماية سكان المستعمرات وتحديد امتيازات الدول المنتصرة .

وبدا التصريح ، بجعل مشروعية الاستعمار مرتكزة على رسالته المقدسة التي فوامها العمل بكل ما في استطاع على تحقيق رفاهية سكان تلك الأقطار . .
ثم يستنكر سياسة الاستعمار لأن الدول الموقفة على الميثاق ، تعترف بمبدأ أولوية مصالح سكان الأقطار المنتصرة ، بل ان الميثاق استنكر للادماج المفروض اذ من واجب الدول تحقيق الرفي السبني والاقتصادي والاجتماعي في تلك الأقطار مع احترام ثقافة السكان ، ويقترح الميثاق أخيرا انتهاج سياسة الاستقلال الذاتي وقد قبل أعضاء هيئة الأمم المتحدة تطوير أهمية هذه الأقطار لحكم نفسها بنفسها واعتبار ، مطامع هؤلاء السكان السياسية ، واعتنتهم على تطوير مؤسساتهم السياسية الحرة تدريجيا .

لماذا كانت نتيجة هذا الانقلاب العالمي الهائل وأفكار ما بعد الحرب في الامبراطورية الاستعمارية غير التي اعلنت على أثر الانهزامات العسكرية ؟
لم تكن تلك الامبراطوريات قد عرفت نفس النهاية المفجعة التي عرفتها الامبراطوريات المنهارة فانها لم تبقى من أجل ذلك مستقرة بذلك أن انبعاث وطنية الاهالي السريع قد زعزع هذه الامبراطوريات بكيفية خطيرة . والمحاورة المطامع المشروعة التي تهدف اليها هذه الوطنيات ولتلافي مشاريع الرقابة الدولية استخدمت الدولة المنتصرة أساليب تعتلف باختلاف مزاجها الوطني مع ترك مسؤولية هيئة الأمم في هذا الميدان جانبا .

الولايات المتحدة :

كانت جزر الفيلين قد أصبحت عام ١٩٣٥ دولة تتمتع باستقلالها الذاتي . ولكن خاضعة للرقابة الأمريكية وقد أعلن استقلالها عام ١٩٤٦ تقييذا للالتزامات السابقة .

هولندا :

تمخضت المارك الدامية التي أدت اليها عودة الهولنديين الى جأوة عن

استقلال الجمهورية الاندونيسية التي أصبحت في الوحدة الهولندية الاندونيسية
عضوا وندا هولندا .

المملكة المتحدة :

اجتازت الامبراطورية البريطانية خلال الحرب الاخيرة مرحلة عصية
استثنائية في تاريخها ، غير أن دهاء بريطانيا المظفي الدبلوماسي الفائق واجه
هذه الحالة بمرونة وبصبر وحكمة .

وقد أصبحت بورما منفلة ومنصلة عن الجفمة البريطانية .

ولم تكف المملكة المتحدة بأنبرز بنجديد توري وهو احداث دومينوات
تختلف باختلاف أهلها كالهند والباكستان وسيلان بل حولت لمظم مستكاتها من
الجامايك الى ماليزيا الى نيجيريا وجزيرة موريس . دساتير جديدة موسومة
بطابع واسع من الحرية وأحر دومينيون نشأ هو ساحل الذهب الذي يضع في
قلب أفريقيا السوداء .

ويعلم من جهة أخرى أن تصفية الامم المتحدة للامبراطورية الإيطالية
السابقة قد أدت الى استقلال برقة وليا .

الحل الفرنسي :

لاحظ الكسندر فارين (في ذكريات حول جورج منديل بقلم فرنسيس
فارين طبعة ١٩٤٥ - ص ٢٠٧-٢٠٨) كتبها بعد عودته من الهند الصينية على
أثر معاهدة أجراها مع جورج منديل حوالي شهر أغسطس من سنة ١٩٣٩)
قائلا : « اتالم تفرق في التطبيق الإداري بين الشعوب التي توجد بينها أشد
الفروق فقد علمنا بنفس العملة تقريبا أناميا متوعللا للظفر بشهادة التبريز في
باريس وزنجيا منطيرا من زنوج أفريقيا الاستوائية .

كما أننا جردنا في تطبيقنا الإداري شيئا فشيئا ولكن بصورة محققة سلطان
المغرب من كل سلطة وكذلك باي تونس وامبراطور الانام وملك الكومبودنج .
فبدلا من تركيز سلطة مراقبتنا على ما كان للمؤسسات القديمة من نفوذ
فضينا بأبدينا على هذا النفوذ وتحملنا جميع المسؤوليات .

ولكن في هذا الوقت الذي يجري في العالم انقلاب عميق وفي هذه
الساعة التي نحن على بلادنا - كما يلوح - أن تطبق سياسة الدومينيون اذا

أرادت أن تحتفظ بامبراطوريتها الاستعمارية تلك السياسة التي أفضت
الامبراطورية البريطانية - فإن مسألة الحماية والميز بين الاجناس ما زالت
موضوعة على البساط بشكل ملح . . .

وقوام اصلاح هذه الحالة هو قلب كل السياسة المتبعة في امبراطوريتنا
منذ ازيد من ثلاثين سنة ، أى أن نرجع الى السلطات والادارات الأهلية معظم
النفوذ الذى جردناها منه تدريجيا .

• ان حل المشكل ليس سهلا وقد برهن مندل على ادراكه لذلك عندما
صرح بأن الوزير الذى يتجرأ على القيام بهذا العمل يثير ضده جزءا من البرلمان

وجميع الادارات المحلية وجميع كبار الموظفين . . .

وان لمندل الحق فى اطالة القول فى هذه المعارضة القوية التى يلاقيها تحقيق
مثل هذا العمل لانه يعلم أكثر من غيره أن التصديق بأهداف الماضى هو أبرز
خصائص سياسة فرنسا الاستعمارية فقد نخلت انجلترا قبل الآن عن العقد
الاستعماري ، وبينما العالم أجمع يعلم أن هذا العقد قد حكم عليه حكما مبرما
اذا بفرنسا لا تزال تعمل مع ذلك على الاحتفاظ به أو الاستيحاء منه فى
سياستها الاستعمارية على العموم .

واراء هذا التمسك بالماضى يبرهن الاستعمار الفرنسى عن اخلاصه لمبادئه .
الادماج التى هي محور المؤتمر الأفريقى الذى انعقد فى برازافيل فى شهرى
يناير وفبراير سنة ١٩٤٤ قصد :

١- اتخاذ أحسن الوسائل لادماج الامبراطورية الفرنسية فى فرنسا النقد
وبالأخص فى الدستور الجديد الذى ستضمه البلاد ، لان فرنسا كان عليها أن
تجاذى المستعمرات وأقطار الحماية على اخلاصها .

٢- فزيادة على توصية المؤتمر بفرض الصل الاجبارى على الشبان الأهل
فانه وضع فى المقدمة المبدأ الآتى : • ان غايات العمل التمدينى المنجز من
طرف فرنسا فى مستعمراتها يفضى على كل فكرة للحكم الذاتى وكل امكانية للتطور
تخرج الكتلة الفرنسية الامبراطورية كما يجب اقصاء كل تشكيل محتمل حتى

فى المستقبل البعيد لحكومة ذاتية فى المستعمرات ، وحرر المؤتمر توصية أخرى :

• يجب أن يكون التعليم باللغة الفرنسية وأن يمنع مطلقا استعمال اللهجات

الانجليزية في هذا التعليم سواء في المدارس الحرة أو الرسمية . . .

وهكذا فإن تطور السياسة الاستعمارية الفرنسية كما حدده مؤتمر برازافيل لم يزد على كونه استأنف البرنامج التغلبدى الذى كان فى الحقيقة يترك الأهالى بدون حماية فريسة لاستغلال غير انساني والحكم الذاتى الذى يمدون به البلاد المستعمرة ليس معناه تحرير سكانها من جور الادارة الاستعمارية وطغيانها ولكن نجره هذه الادارة نظها من تلك المراقبة البسيطة التى تفرضها عليها سلطات فرنسا .

الاتحاد الفرنسى :

وبما أن فرنسا المحررة كانت مرتبطة بخيار منها بما التزمته فى برازافيل وسان فرانسيسكو فقد اضطرت الى أن تبرر بواسطة القانون عن سياستها الاستعمارية الجديدة ويحتوى الدستور الفرنسى الموضوع سنة ١٩٤٦ على فصل يتعلق بالاتحاد الفرنسى وهىته .

وتضع مقدمة الدستور هذا المدأ : وهو أنه لا يمكن أن يكون أى أحد فى حالة اقتصادية واجتماعية وسياسية وضعية تنافى مع كرامته وتساعد استغلاله بسبب جنسه أو سنه أو لونه أو جنسيته أو دينه أو أفكاره أو أصوله الجنسية أو غير ذلك وتقرر المقدمة كذلك انهاء كل نظام استعمارى يركز على الاستبداد .

أما داخل هذا الاتحاد فانه فلا يوجد كبير من الاصلاحات الانسانية حسب الدستور الذى يقتصر على اقرار الوضع القائم والامر الواقع . ويشير الدستور فيما يخص المستعمرات أن أربما من أقدمها أصبحت مقاطعات فيما وراء البحار .

أما الحماية فانها تصبح « دولا مشاركة » دون أن يغير ذلك من علاقتها مع فرنسا وكل واحدة من هذه الدول تضع دهن اشارة حكومة الجمهورية الفرنسية كامل وسائلها ، والحكومة الفرنسية هى التى تتولى وحدها تسبق هذه الوسائل وتوجيه السياسة الكلية بتهبى وضمانة الدفاع عن الاتحاد ، فسلطة الحكومة الفرنسية والحالة هذه لا حدود لها .

ولهذا الاتحاد رئيس معين سلفا وهو رئيس الجمهورية الفرنسية ولحد الآن ليس للدولة المشاركة سوى الالتزامات والحكومة الفرنسية الكلمة العليا في المجلس الأعلى للاتحاد .

ومجلس الاتحاد الذي يتألف نصفه من أعضاء معينين من طرف الأحزاب الفرنسية لا يقوم إلا بدور استشاري فهناك إذن نوع من الاحتكاك السياسي والاقتصادي والعسكري والدبلوماسي أحدث سلفا لفائدة الحكومة الفرنسية ، وهذا الاحتكاك يركز على فكرة متأسفة جدا وهي أن الصناديق عن أساليب الحكم المباشر الاستعمارية والاعتراف بحق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها بواسطة مؤسسات وطنية معناه التخلي عن مصلحة فرنسا ومهمتها ، فالإتحاد الفرنسي ليس في الحقيقة سوى ستار يتقنع به استمرار النظام الاستعماري الذي لم يستكره عليه إلا في الظاهر .

وهذا النظام المتبق في جوهره قد زادت فيه الروح الرجعية التي تذكر أقلية من المصيرين وأرباب البنوك وأصحاب المعامل الذين استقر عزمهم على الدفاع مهما كلفهم الأمر عما يتمتعون به من امتيازات باعظة وأقرب شاهد على ذلك نتائج الاستفتاء الذي وقع بخصوص مشروع الدستور في مايو ويونيو وأكتوبر من سنة ١٩٤٦ فقد كانت هنالك في كل مرة أغلبية بين فرنسي ما وراء البحار ترفض هذين المشروعين فلذا أسقطنا من هذه النتائج اقتراحات لاريونيسون والانتيل والسنغال لاحظنا أن الاستفتاء أسفر في الإتحاد الفرنسي يوم ٥ مايو عن ٢٧٦١٨٨٨ صوت بالنفي في مقابل ٢٤٩١٣٢٢ صوت بالإيجاب . وفي يوم ١٣ أكتوبر عن نسبة أشد وهي ٢٩٣٠٠٠٠ صوت بالنفي في مقابل ١٦٠٨٧٩٨٨ صوت بالإيجاب ، وهذا النقد الصريح من شأنه أن يدعو إلى الاستغراب لا سيما وأن كلا المشروعين لا يحفظ مصالح سكان المستعمرات الحقيقية كما لا يرضى مطالبهم الشروعة وتشهد بذلك حرب الهند الصينية (١٩٤٦) ومجازر سنة ١٩٤٥ في سطيف ودوالة وسنة ١٩٤٧ في ألبان وحوادث مارس سنة ١٩٤٧ في مدغشقر زيلدة على الأزمين التونسية والمغربية وما يقع في البلادين من اضطرابات ومع ذلك فلا ينكر أحد اليوم أنه بعد انهزام فرنسا العسكري عام ١٩٤٠ لم يحاول الأتالي في أي مكان ولا زعمائهم استغلال ضعف فرنسا ، بل بالعكس فإن ، الامبراطورية ، كلها قد تكلمت في

انكفاج عام ١٩٤٢ باستثناء الهند الصينية التي كان يحتلها اليابان واندماج عشرات الآلاف من أبناء جميع هذه المستعمرات في جيوش التحرير كالمرة ورجال الكوم .

وإذا لم تكن « الامبراطورية » هي التي حررت وحدها فرنسا فممكن القول بأنها هي التي أنقذتها وعلى فرنسا إذن أن تعترف لها بالجليل ولا يمكن أن يكون الاعتراف بهذا الجليل سوى بتحويلها حرية القبض على زمام مصيرها .

المطامح الوطنية

إن ما قساه الشعب المغربي من المحن والنكبات حمله يؤمن بأن ارددها مؤسساته وأنظمتها الوطنية وانتشار الحريان الديموقراطية فيه وتطبيق الاخلافت الدولية التي وضعتها هيئة الأمم المتحدة لفائدة الانسانية كل ذلك يتنافى مع الاحتفاظ بنظام الحماية الراهن .

لقد قاوم الشعب المغربي بجميع ضروب المقاومة الفزرو الاستعماري المتشر خلف مظاهر الحماية وانهت به مقاومته :

أ - الى بيان ١١ يناير سنة ١٩٤٤ الذي تجلت فيه ارادته وتصميمه على إلغاء الحماية واستقلال البلاد واقامة نظام ملكي دستوري .

ب - الى ميثاق طنجة المبرم في تاريخ ٩ أبريل من سنة ١٩٥١ بين الأحزاب الوطنية الآتية :

١ (حزب الاستقلال .

٢ (حزب الشورى والاستقلال .

٣ (حزب الإصلاح الوطني .

٤ (حزب الوحدة والاستقلال .

وتعهد الأحزاب الوطنية في هذا الميثاق بأن توحد جهودها وتعمل جميعها

في دائرة المبادئ التي قررتها واتخذت عليها كأسس لبرنامجها ونشاطها في الحاضر والمستقبل .

وتحصر هذه المبادئ فيما يأتي :

أولاً - أن تعمل هذه الأحزاب جميعا لاستقلال المغرب استقلالاً تاماً فلا

- يقبل أى حزب مبدأ الانخراط فى الوحدة الفرنسية وإنما تقوم العلاقات بين المغرب المستقل وبين فرنسا على أسس معاهدة جديدة .
- ثانيا - أنه لا غاية يسعى إليها قبل الاستقلال .
- ثالثا - لا مفاوضة قبل اعلان الاستقلال .
- رابعا - لا مفاوضة مع المستعمر فى الجزئيات ضمن النظام الحاضر .
- خامسا - كل عمل يؤيد توجهات الإقامة الدائمة ضد جلاله الملك محمد الخامس يعتبر خرقا لمبدأ الميثاق .
- سادسا - تعاون مراكش مع الجامعة العربية وفى دائرتها قبل الاستقلال وبعده واجب قومى .
- سابعا - يلتزم الموقعون أن لا يقبلوا تأليف جبهة مع الشيوعيين المغاربة .
- ثامنا - تؤسس الأحزاب الموقفة لجنة اتصال وتداول مع الاحتفاظ لكل حزب بحريته ضمن هذا الميثاق .
- أما موقف الحكومة المغربية من نظام الحماية فهو يتجلى لا من خلال التصريحات الرسمية التى أدلى بها صاحب الجلالة فى مناسبات مختلفة فقط بل أيضا من المحادثات التى أجراها جلالته رسميا مع الحكومة الفرنسية أثناء زيارته لباريس فى أكتوبر سنة ١٩٥٠ .

(١) بعض التصريحات الرسمية لجلالة الملك

- أدلى صاحب الجلالة فى طنجة بتاريخ ١٢ أبريل سنة ١٩٤٧ أمام السلك الدبلوماسى الذى جاء بحبى جلالته بالتصريح الآتى :
- لقد شارك المغرب فى الحرب الأخيرة - كما تعلمون - بأبنائه وبجميع ما لديه من وسائل الى أن تم النصر النهائى . وقد أخذت الشعوب اليوم تطالب بحقوق متلائمة مع العصر الحاضر . فمن العدل أن ينال الشعب المغربى حقوقه المشروعة وأن تحقّق مطامحنا ومطامحه التى هى مطامح جميع الشعوب .
- كما صرح جلالته أمام الصحافيين بنفس التاريخ فى طنجة :
- ان المغرب حريص على أن تكون له فى المستقبل علاقات ودية مع جميع البلاد التى دافعت عن الحرية وما تزال تدافع عن قضيتها . كما يود من صميم خواذه أن ينال حقوقه كاملة . فمن البدهى أن المغرب - وبينه وبين بلاد الشرق

المرعى روابط متينة - يود أن تزداد تلك الروابط توثقا وتماسكا لا سيما وأن
الجامعة العربية أصبحت أداة مهمة تقوم بدور عظيم في البيئة العالمية ،
وجاء في خطاب جلالة للنسب في طنجة أيضا :
« لقد استقبلت الأمة وتبعت حقوقها وسلكت لطرق مجدها أنفع طرق ..
ان حق الأمة المغربية لا يضع ولن يضع .. »
وفي بلاغ أصدرته الكتابة الخاصة لمصاحب الجلالة بتاريخ سبتمبر سنة
١٩٤٧ نجد ما يأتي :

« ان صاحب الجلالة لا يمارس مطلقا في منح رعاياه الاوفياء حق الانتخاب
بل انه ما انفك يبين بأن هذا الحق يجب أن يمنحهم بالشروط المبرورة طبق
قانون عادل . فجلالته يخلق أهمية عظيمة على أن يكون حق الانتخاب على درجة
واحدة وأن يكون مماثلا في كل شيء لنظام الانتخاب عند الشعوب الحرة .. »
وفي خطاب العرش لسنة ١٩٤٧ قال جلالة :

« اتنا لم نحد عن الحطة التي سطرناها لانفسنا في خدمة بلادنا والسعي
وراء مصلحة شعبنا والاخلاص كل الاخلاص لمبدأ الاسلام الديموقراطي وبذل
كل مواهبنا حتى ينال رعايانا المخلصون ما يحق لهم جميعا من أن يكونوا أمة
حرة تتمتع بكل حقوقها الشرعية وتحظى كأمة مسلمة بوحدها وسيادتها
وتتربع مكانها الذي تستحقه بين كل الدول الحرة المتمتعة بكل ما يجب لها
من الحقوق ، »

وفي خطاب العرش أيضا لسنة ١٩٤٩ :
« نحن متفقون أن لائى . ضمن المصالح العامة مثل النظام الديموقراطي
الذى سن الاسلام مبادئه الأساسية قبل أن يتخذ شكله الحديث .. »
وفي خطاب العرش لسنة ١٩٥٠ :

« ولم يغب عنا لحظة واحدة أن أفضل حكم ينبغي أن تعيش في ظلّه بلاد
تتمتع بسيادتها وتمارس شؤونها بنفسها هو الحكم الديموقراطي الذى تقوم
عليه الدول المعاصرة .. »

٢ (معادلات باريس اكتوبر سنة ١٩٥٠ :

كان موضوع معادلات باريس ختصا بتفضية المغربية . فقد طالب صاحب

الجمهورية الفرنسية بالحماية المبرم في سنة ١٩١٢ ولكن الحكومة الفرنسية رفضت ذلك رفضا تاما كما ينضج ذلك من الفقرة الآتية من خطاب المارشال سنة ١٩٥٠ :

« وانكم لتعلمون علم اليقين مبلغ سهرنا على مستقبل المغرب وحرصنا على رعاية مصالحه وحقوقه والاحتفاظ بسفوماته وكيانه .
ولهذا فقد جعلنا مقصدنا الأكيد - بعدما لبينا الدعوة الجبيلة التي وجهها لجناينا الشريف فخامة رئيس الجمهورية الفرنسية لزيارة فرنسا - أن نعرض القضية على من لهم الحل والعقد من رجال الدولة الفرنسية ونسعى معهم في الوصول الى الحل الذي يرضى الرغائب ويحقق المطامح ولم يكن قد هدفتنا من المعاهدات السياسية التي أجريتها بفرنسا أن تظهر بتقوية سلطتنا لغاية شخصية وانما قصدنا بمساعيينا وجهودنا صالح البلاد ورفقها وتقديمها . لقد عرضنا مطلبنا على من يهمهم الأمر من رجال الدولة الفرنسية بالكتابة والقول وأضفنا عليه حلة الوضوح والبيان وذلك بأن دغنا في أن تبنى علاقات المغرب بفرنسا على أسس جديدة وأن يقع الاتفاق بيننا وبينها على الغاية من تلك العلاقات على أسباب الوصول اليها بمعونتها . وعرضا هذا المطلب في دائرة الود والصداقة وما ذلكا تؤمل انه سيظهر في مستقبل الأيام بالأذان المصاحبة والتقبل الجميل لانا مفتحمون بأن الاساس الذي ترتكز عليه العلاقات السياسية بين الدول يجب أن يجري على سنة الكون وبسائر تطوار الأحوال ويراعي تبدل الظروف . »

وهكذا فنظام الحماية لم ينجح في شيء سوى اثباته السخف عليه من الأمة المغربية حكومة وشعبا . وفرنسا لا يمكنها أن تستمر في فرضه على المغاربة الا بالقوة والعنف . الأمر الذي يجعل البلاد تعيش في حالة دائمة من الهيجان والاضطراب ويحل بالامن العام وطمأنينة السكان اخلالا خطيرا .



وقدت في الأرقام الواردة في الكتاب بعض الأخطاء نرجو من القاري،
التفضل بتصحيحها وهي :

الصفحة	السطر	خطا	صواب
١٠٤	٢١	١٩١٢	١٩٨٢
١٠٤	٢٣	٢١٧٩	٢١٧٠
١١٢	٨	٢٦٣٢٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٦٣٩٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
١١٢	١٠	٤٧٧٨٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٧٧٨٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
١١٣	٧	٢٢١٩	٤٢١٩
١١٣	١٢	١٢٨	١٠٢١
١١٥	٢٢	١٤٥٢٢٢	١٤٠٢٢٢
١١٧	٢٨	١٧٨٢	١٧٨٢٢٧
١١٧	٣١	٥٥٥٦٦٨	٥٥٥٦٩٥
١١٧	٣٢	٢٢٢٤٥٦٨	٢٢٢٤٥٦٩٥
١١٨	١٧	٢٨٧٨٢٥٢٣١٤٨	٢٨٧٨٢٥٢٤١٤٨
١١٩	٣٦	٤٥٧٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٤٥٧٢٨٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
١٢٣	١٦	٩٤٠	٩٥٠
١٢٤	١	٦٠٠	٦٦٠
١٤٠	٢٠	٣ ٢٥٩٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٣ ٢٥٩٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠